جامعة المسيـــلة
كليـة الحقـوق والعلــوم السيـاسية
قسـم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الموضوع :

دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر خلال الفترة 2004-2012

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : إدارة وحكامة محلية

إعداد الطالبة:
* حليمة معروف.

إشراف الدكتورة:
* فاطمة بودرهم

السنة الجامعية 2013- 2014

مـقـدمـة :

لقد شهد العقد الأخير من القرن الـ 20 إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني، وأصبح يحظى بإهتمام واسع النطاق ضمن الخطاب التنموي العالمي، على مستوى المؤتمرات والندوات الدولية والأبحاث

العلمية، حيث تم إفتراض وتصوير ان المجتمع المدني الدينامي النشيط له دور إيجابي في تعزيز إحتمالات التنمية إلى جانب كونه عنصرا مهما في عمليات الدمقرطة.

لقد تطور هذا الإهتمام فيما بعد إلى درجة ان أصبح ينظر إلى المجتمع المدني على انه شريك ثالث إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهذا ما أكدته الأمم المتحدة في تسعينات القرن الماضي، بعد أن منيت الخطط والبرامج التي وضعتها الكثير من دول الجنوب للقضاء على الفقر بالفشل، وإنتكست الكثير من التجارب التنموية، وقد ساهم في ذلك كله مجموعة من المتغيرات أبرزها :إنهيار الإتحاد السوفياتي، والإخفاقات المتتابعة التي تعرضت لها دولة الرفاهة في أوروبا الغربية،وكذا بروز مايعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية التي شهدت إنهيار العديد من الأنظمة الشمولية والسلطوية في جنوب أوروبا،آسيا ،وشرق أوروبا وأفريقيا والتي كان للمجتمع المدني دور بارز فيها.

الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التحولات الدولية، فقد عجلت الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، إلى تبني أول جيل من الإصلاحات السياسية بتحولها إلى نظام ديمقراطي يدعو إلى التعددية السياسية، التداول على السلطة وإقتصاد السوق، وكان دستور 1989 كفيل بذلك، حيث تكرست العملية بعد ذلك بدستور 1996الذي حددت من خلاله سير العملية الديمقراطية خاصة في ظل الأزمة التي كانت تعاني منها الجزائر في تلك الفترة، ومن اجل تعميق المسار الديمقراطي تبنى النظام الجزائري جيل ثاني من الإصلاحات السياسية، وذلك إستجابة للضغوط الداخلية والخارجية، خاصة الداعية منها إلى إعطاء الفرصة للمجتمع المدني للمساهمة في عملية التنمية، وفي هذا الإطار باشر النظام بمجموعة من الإصلاحات السياسية، تم من خلالها إطلاق العنان لبروز دور المجتمع المدني وذلك من خلال إشراكه في بلورة هذه الإصلاحات .

في هذا الإطار نتناول المجتمع المدني في الجزائر ودوره في عملية الإصلاح السياسي، لكي نتوقف على مدى أهمية الدور الذي يلعبه في هذه عملية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مجموعة من النقاط المتمثلة في:

- نقص الدراسات والأبحاث الأكاديمية المهتمة بهذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بأبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات نظرا لحداثة الموضوع.
- حساسية الموضوع على اعتبار أن الجزائر تشكل الاستثناء في الوطن العربي التي باشرت هذه الإصلاحات، دون أية أحداث دموية أو ثورات على غرار نظيراتها كليبيا ،تونس ومصر.
- الإهتمام الدولي بقضايا الإصلاح وإصرار الجزائر على إبعاد التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية.
- جاءت هذه الدراسة في إطار الإهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الفترة الأخيرة، والزخم الذي شكله في وسائل الإعلام بعد تناوله في الخطاب الرسمي.
- كذلك محاولتنا تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي، بموضوع ومحتوى الجيل الثاني من الإصلاحات السياسية في الجزائر ومعرفة مختلف الدوافع التي ضغطت بشكل مباشر نحو هذه الإصلاحات.
- بالإضافة إلى محاولتنا إبراز طبيعة مشاركة منظمات المجتمع المدني في الإصلاحات السياسية، وما إذا كانت هذه المشاركة فعالة أم لا، محاولين إبراز مدى إفرازات هذه الإصلاحات ومستقبل المجتمع المدني الجزائري في خضمها.

أهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة في حقيقتها **تهدف علميا** إثراء المكتبة بدراسة أكاديمية حول فاعلية المجتمع المدني، أما **عمليا** فالدراسة تهدف إلى رصد و تحليل واقع المجتمع المدني في الجزائر خلال السنوات

الأخيرة الماضي، و تقييم دوره في الإصلاح السياسي في إطار التطورات السياسية الحاصلة، بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور الذي عرفته هيكلة المجتمع المدني و تنظيماته ، و تحديد المكانة القانونية التي يحتلها المجتمع المدني في القوانين و التشريعات الجزائرية و علاقته بالسلطة، وكذا إبراز مستقبل المجتمع المدني الجزائري في ظل الإصلاحات السياسية.

أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختياري على هذا الموضوع بالضبط نظرا لمجموعة من الأسباب، حيث تتمثل **الأسباب الذاتية** في الإهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع المجتمع المدني نظرا لحيويته البحثية، بحيث يعطي آفاقا واسعة للباحث ويمنحه المزيد من زوايا الرؤيا والتحليل، كذلك الرغبة في تقديم دراسة متواضعة لإبراز دور أحد الفاعلين في إحداث التغيير في المشهد السياسي خاصة في الجزائر .

أما عن **الأسباب الموضوعية** فتتمثل في الرغبة في الوقوف على مدى مساهمة وتأثير مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر في عملية الإصلاح السياسي، خاصة وأن ظاهرة ما يعرف بالمجتمع المدني قد عرفت تحولا كما ونوعا في الجزائر يبعث على الإنتباه. مما يثير العديد من التساؤلات حول فعالية المجتمع المدني في الإصلاح السياسي أم انه مجرد فسيفساء تستخدم للدمقرطة الشكلية للساحة السياسية.

لذلك فإن **الإشكالية** التي يقتضيها الموضوع هي:

كيف ساهمت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري في عملية الإصلاح السياسي في الفترة ما بين 2004-2012 ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي ستساعدنا في دراسة وتحليل دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر:

01-ما مستوى التطور الذي لحق بالمجتمع المدني الجزائري؟ وما طبيعة العلاقة بينه وبين السلطة(تبعية أم إستقلالية) ؟

02- ما موقع مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي؟ ما هي أهم معيقاته في أداء هذه الأدوار ؟ وما هي آليات تعزيز أدواره في مجال الإصلاح السياسي ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات وسعيا منا وراء الإلمام بهذه الغاية، اعتمدت على الفرضيات التالية:

- إن طبيعة علاقة المجتمع المدني بالسلطة تلعب دورا أساسيا في ضمان الممارسة الفعلية لأدواره ووظائفه.
- إن دور المجتمع المدني في الجزائر ومدى مساهمته في الإصلاح السياسي تقترن أساسا بفعاليته ومدى الإستقلالية التي يتمتع بها.

حدود المشكلة:

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول "المجتمع المدني ودوره في الإصلاح السياسي"، أما الإطار المكاني فهو مرتبط بالخصوصية الجزائرية، والإطار الزماني محدود بالفترة الممتدة بين 2004-2012، نظرا لخصوصية هذه المرحلة على الساحة السياسية الجزائرية، لأنها تمثل مرحلة الإصلاحات السياسية التي تبلورت خلالها معطيات جديدة كثيرة، لكن هذا لا يعني إهمال الفترة السابقة لأنها تمثل الأساس لفهم الحاضر.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات نذكر منها:

- **الدراسة الأولى:** كتاب الباحث **أحمد شكر الصبيحي** بعنوان "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، حيث تناولت الدراسة مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي الإسلامي، كما تناول مؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى أبرز المشكلات التي تعيقه في أداء أدواره، كما تناول كذلك مستقبل المجتمع المدني من خلال علاقته بالسلطة وكذا تطرقت الدراسة إلى أبرز وسائل تدعيم المجتمع المدني في الوطن العربي.

وتوصل إلى، قيام المجتمع المدني في الوطن العربي وتوطيد دعائمه وأركانه، يكاد يصبح أحد أبرز الآليات التي تتلاقى عبرها كل عوامل تحصين وحدة المجتمع المدني العربي، فعبر مؤسساته تتلاقى

عناصر المجتمع بكل إنتماءاتها وتتفاعل، ومن خلال آلياته تتبلور الممارسة الديمقراطية، وعبر صيغ المجتمع المدني المتاحة يمكن التوسع التدريجي في هامش المشاركة في الحياة العامة[1].

-**الدراسة الثانية:** كتاب الدكتور **محمد بوضياف** بعنوان "الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني- دراسة نقدية"، حيث تناول الباحث في كتابه القوى الإجتماعية والسياسية في ظل الأحادية الحزبية، كما تناول كذلك التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على مستقبل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى إبرازه لتصنيفات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وتوصل الباحث إلى أن التعددية السياسية والإجتماعية لا تزال رهن منطق السلطة الفعلية التي تسعى إلى التحكم في المشهد السياسي من خلال التحكم في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني[2].

-**الدراسة الثالثة:** أطروحة الدكتوراه غير منشورة للباحث **بلوصيف الطيب** بعنوان " المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو-سياسية الجزائر" نوقشت سنة 2013، تناولت الدراسة مفهوم المجتمع المدني إلى جانب جذوره في الجزائر ومختلف مراحل تشكله، بالإضافة إلى مشكلات علاقته مع الدولة، كما تطرقت الدراسة إلى طبيعة النظام السياسي الذي يحدد طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني، إضافة إلى الأطر القانونية والتشريعية التي تحدد تنظيم المجتمع المدني الجزائري، أيضا تناولت الدراسة أهم مكوناته وأخيرا أبرزت الدراسة معوقات المجتمع المدني التي تحد من فاعليته.

وخلصت الدراسة إلى خضوع المجتمع المدني للسلطة السياسية وتآكل قاعدته، وبالتالي فهو غير قادر على تعديل ميزان القوة الذي يلغي دوره في التأثير والتغيير لان المعادلة قائمة على أساس أن المجتمع المدني يكتسب شرعيته من السلطة السياسية التي عملت على الحيلولة دون ظهوره كقوة منافسة لها، على الرغم من وجود كم هائل منه ذو أهداف مختلفة محلية ووطنية، بالإضافة إلى عدم إمتياز منظمات المجتمع المدني بالندية والمنافسة للسلطة في ظل غياب البيئة الإجتماعية والسياسية الحقيقية[3].

---

[1] أحمد شكر الصبيحي،**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

[2] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية**، الجزائر: دار المجدد للنشر والتوزيع، 2010.

[3] الطيب بلوصيف، "المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو سياسية الجزائر"،(**أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العوم الإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة الحج لخضر باتنة، 2013).

-**الدراسة الرابعة:** مقال الأستاذ **طارق عاشور** "الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل الحالة الجزائرية"، حيث تناولت الدراسة مفهوم الإصلاح السياسي كإطار نظري للدراسة ثم تطرق إلى تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر، كما تناول كذلك واقع الإصلاحات السياسية في الجزائر من خلال تطرقه لأبرزها والمتمثلة في قوانين الإنتخابات، الأحزاب، الإعلام والجمعيات، وأخيرا قدم دراسة إستشرافية لمستقبل هذه الإصلاحات على ضوء مقاربة الإنتخابات التشريعية 2012.

وخلصت الدراسة، إلى أن الإعتماد على المقاربة القانونية في الإصلاحات السياسية من دون إشراك الأطراف السياسية الفاعلة والتنظيمات المدنية ذات الشأن، يضعف من محتوى الإصلاحات ويحد من فعالية تأثيرها على مستوى الممارسة، بل يؤدي إلى تعميق اللاثقة بين الفواعل غير الرسمية (السياسية والمدنية) والنظام الحاكم، كما توصل إلى أنه لابد من أن تكون الإصلاحات وفق آلية يتم فيها مشاركة كل الفاعلين السياسيين والمدنيين، حتى يتم الوصول إلى إجماع حول ميكانيزمات اللعبة السياسية وإدارة الشأن العام[4].

-**الدراسة الخامسة:** مقال الأستاذ **فتحي بولعراس**" الجزائر بين إستراتيجية البقاء ومنطق التغيير"، حيث تناولت الدراسة الدوافع الداخلية والخارجية للإصلاح السياسي في الجزائر، كما تطرقت الدراسة إلى تقييم هذه الإصلاحات هل هي حقيقية أم وهمية.

وتوصل إلى أن مقترحات النظام في مجال الإصلاح محتشمة ومحدودة، بل ومتأخرة جدا مقارنة بما تشهده دول الجوار من ثورة في الإصلاح لسياسي والتطور الديمقراطي[5].

مناهج الدراسة

تفرض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج ، وقد تم الاستعانة بالمناهج التالية:

1-**المنهج التاريخي** : هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن إفتراضها خلف تلك التطورات. و المنهج التاريخي لا

---

[4] طارق عاشور،"الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل الحالة الجزائرية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 35، صيف 2012.
[5] فتحي بولعراس،"الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 35، صيف 2012.

يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر و إندثارها ، و يحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك . والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة ، بالإضافة إلى تتبع مسار تطور ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر ، وإستعادة الوضع الذي ولدت و تطورت فيه[6].

2- منهج دراسة الحالة :يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها والتعمق في دراسة متغيراتها، وهذا ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة، حيث تنحصر دراستنا بأخذ الإصلاح السياسي في الجزائر كحالة للدراسة والتحليل وذلك لغرض الحصول على أهم المعلومات والحقائق حول المجتمع المدني باعتباره فاعل من الفواعل غير الرسمية في عملية الإصلاح السياسي، مع تحديد طبيعة الدور الذي يلعبه في إطار الإصلاحات السياسية وهل هو فاعل مؤثر أم لا [7].

3-**المقترب القانوني** :وقد إستعنا بهذا المقترب للرجوع إلى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالمجتمع المدني والمحددة لدوره ووظائفه، وكذا مختلف النصوص القانونية المنبثقة عن عملية الإصلاح السياسي بهدف معرفة مضامين الإصلاحات السياسية الجديدة [8].

4- المنهج الوصفي: الذي يركز على الوصف الدقيق، والتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية، و يتجلى الاعتماد على هذا المنهج من خلال سرد،ووصف أهم خصائص و عناصر المجتمع المدني ، وكذا التطرق لواقع الإصلاح السياسي في الجزائر من خلال وصف الظاهرة الإصلاح السياسي.[9]

تحديد المفاهيم:

أولا/ المجتمع المدني: إن المتفحص لأدبيات المجتمع المدني يعاني من الاختلاط والتباين في تحديد المضمون الدلالي لهذا المفهوم، رغم انتشاره على مستوى الخطاب الاستهلاكي اليومي؛ فقد استخدم المجتمع المدني في اسكتلندا أثناء القرن التاسع عشر للدلالة على المجتمع المتحضر الذي تحكمه دولة

---

[6] محمد منير حجاب، **الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000، ص100.
[7] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات**، الأدوات، الجزائر: د د ن، 1997، ص 65.
[8] محمد منير حجاب، مرجع سابق الذكر،ص110.
[9] محمد شلبي، مرجع سابق الذكر،ص67

غير استبدادية على عكس المجتمع البدائي الهمجي، وبالتالي فاستعمال هذا المفهوم يتعلق هنا بالتفريق بين المدينة والريف، والدلالة على درجة تحضر مجتمع ما، ولا يزال المصطلح يستخدم في بعض الأدبيات للدلالة على مجتمع المدينة.[10]

و يعرفه البعض على أنه : "ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية، وجماعات المصالح وجماعات الضغط وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام "ويطرح هذا المفهوم المجتمع المدني على أنه بديل لتوحش الدولة ووسيلة لتقليم أظافرها.[11]

ثانيا/ الإصلاح السياسي: مفهوم الإصلاح السياسي من المفاهيم التي لا يرد بشأنها تعريفا محددا في إطار العلوم السياسية، حيث يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس المجتمع، إضافة إلى ما سبق فإن مجالات الإصلاح السياسي تتعدد وفقا لتعدد مجالات النظام السياسي، ومن ثم فإن مفهوم الإصلاح السياسي مفهوم مرن[12].

ويعرفه البعض على أنه: "جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدما وفي غير إبطاء وتردد، وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية".[13]

تقسيمات الدراسة: حسب المنهجية المتبعة و لأجل بلوغ الأهداف النظرية و العملية للدراسة، و بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول : و يمثل الإطار المفاهيمي للدراسة، وينقسم إلى مبحثين، إهتم المبحث الأول بمفهوم المجتمع المدني وتطوره التاريخي وكذا إبراز خصائصه ووظائفه مرورا بأهم مكوناته وأخيرا العوامل

---

[10] أبو بلال عبد الله الحامد، **ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2003.
[11] علي ليلة، **المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2007.
[12] جمال علي زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**،القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005 ، ص150
[13] مصطفى كامل السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**،القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2006،ص 506.

المؤثرة في المجتمع المدني، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لتحديد المدلول المفاهيمي للإصلاح السياسي بتناول مختلف التعريفات للمصطلح، وكذا علاقته ببعض المفاهيم المشابهة، ليتم الانتقال إلى عوائق الإصلاح السياسي، وأخيرا شروط نجاحه.

الفصل الثاني : و يشمل الدراسة التحليلية للمجتمع المدني في الجزائر و علاقته بالسلطة ، بتحديد المكانة القانونية للمجتمع المدني أولا، وهيكلته وأهم تنظيماته ثانيا، ثم المجتمع المدني في الجزائر من خلال تحليل نوع العلاقة وطبيعة التفاعل مع السلطة .

الفصل الثالث : وقد تم تناول فاعلية المجتمع المدني في تحقيق الإصلاح السياسي بالجزائر، ويتضمن ثلاثة مباحث، تناول الأول واقع الإصلاحات السياسية في الجزائر في الفترة 2004-2012 من خلال البحث في دوافع الإصلاحات، وبعدها التطرق إلى مضامينها ثم أبرز التحديات المطروحة، أما المبحث الثاني فقد تضمن أثر المجتمع المدني في الإصلاحات السياسية، وخصص المبحث الثالث لإبراز معيقات المجتمع المدني في تحقيق الإصلاح السياسي، مع تضمين الوسائل المساعدة على تدعيمه و سيناريوهات مستقبل المجتمع المدني الجزائري على ضوء الإصلاحات السياسية في الأخير .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للمجتمع المدني والإصلاح السياسي

تمهيـــد:

أضحى المجتمع المدني اليوم أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، كونه يعبر عن مدى إنفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطه وأفكاره وإبداء آرائهم وتوجهاتهم، من خلال ممارسة مختلف الانشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد والمجتمع والدولة ككل، في مختلف المجالات سواء السياسية منها أو الإجتماعية أو الإقتصادية وحتى الفكرية الثقافية، وكذا بإعتباره أحد الفواعل الأساسية في رسم واجهة الإصلاح السياسي داخل الدولة، إنطلاقا من الوظائف التي يؤديها، لذلك فالدراسة من خلال هذا الفصل ستتطرق إلى مفهوم كل من المجتمع المدني والإصلاح السياسي في محاولة لإبراز أهم مضامين هذين المصطلحين، لذا ستكون هيكلة الفصل على النحو التالي: المبحث الأول سيتم من خلاله تناول الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني من تعريفه إلى تطوره التاريخي وكذا مكوناته بالإضافة إلى أبرز العوامل التي تؤثر في أداءه لوظائفه، أما المبحث الثاني فسيتناول الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي حيث سيتطرق إلى تعريفه وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة، وكذا أبرز معيقاته ومن ثم تحديد شروط نجاحه.

المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني

شهد مفهوم مصطلح المجتمع المدني تطورات محورية أثرت على دلالته، كما يمكن أن يكون المجتمع المدني مساندا أو معارضا للدولة، وبالتالي أصبح فاعلا رئيسيا، لذا سوف تتطرق الدراسة للإطار المفاهيمي له، حيث ستتناول الدراسة في المطلب االأول تعريف المجتمع المدني وتطوره التاريخي، أما المطلب الثاني فسيتناول خصائص ووظائف المجتمع المدني، في حين المطلب الثالث فسيتناول مكونات المجتمع المدني، وأخيرا المطلب الرابع فيتناول أبرز العوامل المؤثرة في المجتمع المدني.

المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني وتطوره التاريخي

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني

إن المجتمع المدني كمفهوم ليس وليد اليوم، وإنما له جذوره العالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه يلقى صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له، لذا سيتم تعريفه من الناحية الإصطلاحية واللغوية ثم تناول أبرز التعريفات له.

التعريف اللغوي:

مصطلح " المجتمع المدني" مصطلح غربي (civil société)، ولكن و بالرغم من ذلك، فإننا لا نجد له تعريف لغوي دقيق في المعاجم السياسية و الفلسفية و الاجتماعية.

فكلمة " société "كلمة لاتينية تعني مجتمع ، أما " civil " فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني ،مشتقة من لفظ" civis " و تعني المواطن، و ليست مشتقة من كلمة " civilisation " بمعنى المدنيةكما هو شائع.[14]

وما يلاحظ هو أن لفظ " civis "في الترجمة العربية لا يحمل دلالات المواطنة، و إنما مدني من المدنية أو المدينة أو التمدن، والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام[15].

التعريف الإصطلاحي:

---

[14] - عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**،ط2، بيروت: مركزالدراسات الوحدة العربية، 2000، ص 86

[15] - نفس المرجع، ص89.

قد تبلور المجتمع المدني عبر عدة مراحل، ففي كل مرحلة تكون له معاني وأهداف معينة، وبعد ان تتحقق له هذه الأهداف يظهر بمعاني جديدة أي كحامل لمطالب جديدة ووليد لإفرازات جديدة، فقد إختلف المفكرون في وضع تعريف محدد له كما إختلفوا في تحديد مفهومه وطبيعته ودوره[16].

ومن بين تعاريف المجتمع المدني نذكر مايلي:

. هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالحة أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والإختلاف.[17]، ويظهر في هذا المفهوم عنصر جديد هو المنظومة الأخلاقية التي يمثلها المجتمع المدني والتي تقوم على الإحترام والتنوع والتسامح...

. هو تعبير عن المشاركة الجماعية الإختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة[18].

. ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية، وجماعات المصالح وجماعات الضغط وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير و تعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام[19]. و هو تعريف مؤسساتي ركز على تنظيمات المجتمع المدني و بناءاته.

. هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية[20].

---

[16] - صالح زياني، "تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**،العدد 17، 2007، ص89.
[17] - مدحت محمد أبو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص71.
[18] -الحبيب الجناحي، سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دمشق: دار الفكر، 2003، ص24.
[19]- أحمد شهاب، **المجتمع المدني والدولة المعصرة الجليح مثالا**، بيروت: مؤسسة الإنتشار العربي، 2007، 77.
[20] -محمد إبراهيم خيري الوكيل، **دور القضاء الإداري و الدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص19.

. ويعرف **سعد الدين ابراهيم** "المجتمع المدني" بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف" . وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (وراثي)[21]

. وتعرف **أماني قنديل** المجتمع المدني باعتباره "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الارثيه وغير الحكومية، التي ترعي الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الارثية"[22].

و من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه: "**تلك التنظيمات أو المؤسسات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بأعمال تطوعية لتحقيق رغبات أفرادها** ".

أ/ أركان المجتمع المدني:

نجد تعاريف عديدة للمجتمع المدني إلا أنها لا تخرج عن توافر الأركان التالية:

***الركن الأول** :هو الفعل الإرادي الحر، فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن "التنظيمات العائلية "كالأسرة والعشيرة والقبيلة، ففي التنظيمات العائلية لا يملك الفرد حرية اختيار عضويته، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني يختلف عن الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم، وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من اجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية .

***الركن الثاني** :هو التنظيم الجماعي فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أعضاء إختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

---

[21] الجباعي جاد الكريم ، **المجتمع المدنى هوية الإختلاف**، دمشق: ددن، 2003، ص55.

[22] أحمد حسين حسن، **الجماعات السياسية والمجتمع المدني**، القاهرة : الدار الثقافية للنشر، 2000، ص 110.

***الركن الثالث** :هو ركن أخلاقي سلوكي وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي.[23]

ب/ المفاهيم المشابه للمجتمع المدني:

المجتمع السياسي: هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة، وهذا يعني أن كل شيئ لا يصدق عليه وصف حكومي أو تابع للحكومة فهو مدني، أي أن المجتمع السياسي هو نظام الدولة الذي ظهر إلى الوجود تاريخيا ومتبلورا بصورة مفهوم سياسي، بديل للنظام القبلي القديم الذي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الإجتماعية والسياسية على التشاور بين أفراد القبيلة الذين يسيرون شؤونهم بصورة بدائية.

وفي سياق نظرية التعاقد الإجتماعي كان المجتمع المدني هو نفسه المجتمع السياسي الذي يشمل المجتمع والدولة معا، وبعدها جاء **غرامشي** يفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، حيث إعتبر هذا الأخير أن المجتمع المدني أحد مكونات البنية الفوقية، ففي أحد النصوص الهامة في دفاتر السجن كتب **غرامشي** قائلا" ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة، هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين، الأول يمكن أن يدعى المجتمع المدني، الذي هو مجموع التنظيمات التي تسمى (خاصة) والثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة. هذان المستويان ينطويان من جهة أولى على وظيفة الهيمنة حيث إن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، ومن جهة ثانية تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدولة أو الحكومة الشرعية".[24]

المجتمع الأهلي: عادة ما يكون ذو طابع قرابي عصبي، وإنتماء الأفراد إليه لا تحدده إرادتهم الحرة بل رابطة الدم والإنتماء العرقي والديني أو الطائفي، والمؤسسات التقليدية لا تدخل ضمن حيز المجتمع المدني، لأن سلوكها وثقافتها غير مدنية، الإنتماء إليها إرثي لا طوعي وليس للفرد حق

---

[23] مرسي مشري،" المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية تفعيله"ملتقى وطني حول **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر ديسمبر 2008، ص5

[24] العياشي عنصر، "ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا"، **مجلة إنسانيات**، العدد 13، 2001، ص67.

الإختيار لتكون هذه الطائفة أو تلك القبيلة أو ذلك الدين، وإستبدال هذا الإنتماء يعني تعرضه للفرز أو النبذ الإجتماعي أو القتل في بعض الأحيان، كما أن الفرد في المجتمع الأهلي لا يتعرض للتهميش والإقصاء فهو خاضع لإرادة الأب والأخ الأكبر. [25]

الفرع الثاني: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني .

ا/ نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي:

يجمع الباحثون والدارسون على طابعه الغربي، وذلك تبعا لنشأته الأولى التي إنطلقت من عصر النهضة في أوربا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلا أن البعض منهم يرجع نشأته إلى الفكر اليوناني القديم حيث أشار إليه أرسطو بإعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقانون"، أي أنه لم يكن يفصل بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في الفكر اليوناني القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمع سياسي أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها، إلا أن هنالك شبه إجماع على أن ظهوره الأول تبلور في مرحلة عصر الأنوار. [26]

أولا/ المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي:

يسود الإجماع بين مختلف الباحثين في مجال الفكر السياسي على اعتبار التجربة التي مرت بها المجتمعات الأوربية في القرنين 17 و 18 خاصة في فرنسا و انجلترا و كذا الأفق الثقافي و الفكري الجديد الذي ساعد فلاسفة عصر الأنوار في رسم معالمه الأساسية، بمثابة الإطار العام الذي إحتضن ظهور فرضية المجتمع المدني لأول مرة بكيفية واضحة و متميزة.

جون لوك J.Locke الذي يعتبر من أكبر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي إهتماما بمفهوم المجتمع المدني، و الذي يقصد به ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، يرى أن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارسة الأفراد لحقوقهم، لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق .

---

[25] نفس المرجع، ص 68.

[26] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، دس ن، ص353.

خلص **جون لوك** J.Locke إلى أن المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة ، مترادفين ومعبرين عن شيء واحد، هو الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع السياسي.[27]

أما **عند هوبز** Hobbes، فإننا نجد الإشارة التالية التي تؤكد ربما على ارتباط المفهوم بل و تداخله مع نظرية العقد الاجتماعي ذاتها، فهو يعتبر " أن أصل المجتمع هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة " أي؛ من حق كل شخص في أن يفعل ما يظهر له مناسبا لحماية نفسه و الوصول إلى الغاية المنشودة ، وهي شيوع الأمن في المجتمع و تحقيق الطمأنينة في النفوس في إطار التعاقد الذي يخلقه الاتفاق. فالتعاقد لا يكون شيئا آخر سوى التنازل الإرادي عن الحرية.[28]

وجهت عدة إنتقادات **لـ توماس هوبز** ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة و إنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الإلهي، و عدم تأسيسها على لاهوت كوني،ولأنه اعتبر السلطة المطلقة هي من صنع البشر.

بهذا، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع القائم على التعاقد ولو اتخذ ذلك شكل الحكم المطلق ، و يتبين أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول "طوعي " هدفه الأساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية، التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي، على أن تتكلف سلطة قوية تتموقع فوق الجميع بحماية هذه الحقوق و تسهيل ممارستها ، فيكون بذلك إلتزام الأفراد بطاعة هذه السلطة و الخضوع لها بمثابة المقابل الضروري لنجاح السلطة (الدولة) في القيام بوظيفتها [29].

أما **جون جاك روسو** Rousseau Jean-Jacques ومن خلال كتابه "العقد الإجتماعي" أكد على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم، نظام إجتماعي جديد يتقاطع مع النظام القديم وتوقيع عقد إيديولوجي جديد يؤسس لميلاد المجتمع المدني، والتركيز بالخصوص على الغايات والأهداف البعيدة لفلسفة التعاقد وهي الحماية والمحافظة

---

[27] خير الدين عبادي، " المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمل إفريقيا 1990-2010"،(**رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011)، ص19.

[28] أحمد حسين حسن، مرجع سابق الذكر، ص92

[29] علي ليلة، مرجع سابق الذكر، ص31.

والدفاع على الحقوق الأساسية للفرد المواطن خاصة (حق الحياة وحق الحرية و حق الملكية الفردية)، لذلك فإن السلطة السياسية للدول و الحكومات الناشئة عن نظرية التعاقد ليست سلطة مطلقة[30].

ثانيا/ المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:

المجتمع المدني لدى **هيجل** Hegel يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة وهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة التي لها دورا مهما في تحقيق الوحدة داخل المجتمع في مقابل نفيه أن يكون للمجتمع المدني أي قدرة على تحقيق تماسكه دون أن تكسبه الدولة هذا التماسك ، شكل المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين .

يعتبر **هيجل** Hegel أول من تحدث عن وجود فصل بين ما هو سياسي و ما هو مدني . ففي كتابه "فلسفة الحق " Philosophy of Right يميز **هيجل** Hegel بين المجتمع المدني و بين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي ، فأدرج المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولة ذات السلطة وما بين التجاري –الاقتصادي القائم على أساس الربح [31].

أما بالنسبة **لكارل ماركس** K.Marx (1818-1883) فينظر للمجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج . بعبارة أخرى إن المجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي، و هو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، وهنا يظهر نقده لهيجل[32].

أما **أليكسيس دي توكفيل** Alexis De Tocqueville الذي أشار في كتابه " الديمقراطية في أمريكا Democracy in America "إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات و النوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، و ربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين و العادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب. ومن هنا تبرز أهمية المدنية و أهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية، ويقول

---

[30] أحمد شهاب، مرجع سابق الذكر، ص16.
[31] إبراهيم خيري الوكيل، مرجع سابق الذكر، ص72.
[32] أبو بلال عبد الله الحامد، مرجع سابق الذكر، ص 16.

دي توكفيل لا بد للمجتمع من عين فاحصة و مستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية اليقضة القائمة على التنظيم الذاتي.

تجدر الإشارة إلى أن الفكر الماركسي خضع عموما لتطوير جدي على يد الفيلسوف الإيطالي **أنطونيو غرامشي** (Antonio Gramshi)، ولاسيما مفهومه للمجتمع المدني، الذي يعارض تنظيم **ماركس Marx**، إذ ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزء من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، ومن هنا كانت الدعوة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية ونقابية وتعددية لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما.

و من هنا يعتبر **غرامشي** Gramshi " المجتمع المدني " ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والمدارس والجامعات والجمعيات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام، وقد أعطى لمنظمات المجتمع المدني دورا مهما جدا في إكتساب الوعي لدى الطبقات التي يتكون منها المجتمع. [33]

ثالثا/ المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر :

عرف استعمال مفهوم المجتمع المدني نوعا من الجمود حتى فترة متأخرة من القرن العشرين، حيث انحصر تداوله في الأوساط العلمية والأكاديمية ثم ما لبث أن عاد بقوة إلى الظهور في السنوات الأخيرة وبالتحديد في الثلث الأخير من القرن العشرين.

إنه وفي خضم الحديث عن الإنبعاثة المعاصرة للمجتمع المدني سيتم التطرق إلى المراحل التي نشأ في ظلها المفهوم، وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة بدأ "المجتمع المدني" يفرض نفسه من جديد كأساسي لقيام الديمقراطية أو على الأقل كوسيلة للحد من استبداد الدولة في أوربا الشرقية والعالم الثالث خاصة في ظل الإضطرابات التي شهدتها أوربا الشرقية خاصة الإتحاد السوفياتي، إضافة إلى التحولات السياسية والاقتصادية، خاصة في ظل إعادة الهيكلة للاقتصاد الرأسمالي الأوربي، والدعوة إلى الفصل بين الدولة

---

[33] الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص16.

والمجتمع المدني، وتقليص الحاجة إلى الاعتماد على تدخل الدولة، كما لعبت التحولات في العلاقات الدولية دورا في بروز المجتمع المدني خاصة مع بروز ظاهرة الإرهاب، وحركات التطرف، والحروب الطائفية والعرقية، وعموما ففي هذه المرحلة تبلور المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته،قادر على تنشيط المقاومة ضد أي نظام استبدادي، وبوصفه ساحة للتماسك والتضامن الحقيقي.[34]

المرحلة الثانية (المجتمع المدني في ظل العولمة) :

لعل أهم نتائج التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع المعاصر، ما بات يعرف بمفهوم "العولمة"، حيث ارتبط الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني بشكل أساسي في بداية التسعينات بهذا المفهوم، وذلك حينما شكل المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركزا لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم المحلي والعالمي موازاة مع ما فرضته العولمة. فأصبح المجتمع المدني مكونا أساسيا من المكونات المفاهيمية لظاهرة العولمة، وهو يبرز بشكل أساسي في مجالين اثنين :

-في النقاشات الدائرة حول التمكين للديمقراطية و" الحكم الراشد " في العالم غير الديمقراطي ، و دوره في تعزيز حقوق الإنسان و القيم الديمقراطية على المستوى القطري و العالمي .

-عند الحديث عن " التنمية " باعتباره أحد أعمدتها ، و باعتباره المجال الذي يتيح إشراك المواطنين في عملياتها [35].

ومن هنا جاء تعريف المجتمع المدني العالمي (Global Civil Society) على أنه: " مجتمع المؤسسات التي تهتم وتناقش وتطرح قيما وقضايا ذات سمة عالمية كحقوق الإنسان ، والسلام، والعدالة، والتنمية، والبيئة، ودعم الديمقراطية ... ويشمل الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الإتصالية ... الخ"[36].

ب/ نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي

تشكل العمل المدني العربي منذ بداياته متأثرا بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية للمجتمع العربي في مساره التاريخي، وقد كان للقيم الدينية والروحية في المنطقة العربية تأثيرا كبيرا على

---

[34] أحمد حسين حسن، مرجع سابق الذكر، ص115

[35] هشام عبد الكريم، " المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999"،(**رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، مارس 2006)، ص34

[36] أحمد حسين حسن، مرجع سابق الذكر، ص125.

العمل الجمعوي، حيث تعتبر الجمعيات الخيرية هي أقدم الأشكال امتدادا لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية وانعكاسا لقيم التكافل الاجتماعي، وقد قامت هذه المنظمات الدينية بدور كبير في نشر التعليم والثقافة الدينية وتقديم الخدمات والمساعدات الإجتماعية.

كما أن إدارة الرسول- **صلى الله عيه وسلم** -كانت تقوم على التشاور والعدالة وحق الاختلاف والتسامح حتى مع المعارضين، فالإسلام لم يكتف بحرية التعبير وإنما أوجبها وفرضها بحيث يؤثم المجتمع إذا اتخذ موقفا سلبا من التجاوزات التي تحصل فيه من قبل السلطات المختلفة.[37]

وأكدت أحكام القرآن على هذه القيم وغيرها، يقول الله تعالى":**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون**("آل عمران- 104) ،وقوله كذلك":**وأمرهم شورى بينهم**"(الشورى-38)

وهكذا فقد عرف المجتمع الإسلامي ومنذ وقت مبكر تعددية دينية وسياسية وعرقية، وكانت فيه جماعات مهنية وفرق ومذاهب وطرق وجماعات سياسية، انطلاقا من قول الرسول **صلى الله عيه وسلم**"اختلاف أمتي رحمة"حديث. كما أشار العديد من العلماء والفقهاء إلى مفهوم المجتمع المدني بصيغ مختلفة فعلى سبيل المثال ميز **ابن خلدون** بين مصطلحين في مقدمته، الأول أهل الدولة وهم الحكام وحاشيتهم والثاني أهل العصبية وهم أهل الحرف والطوائف والفرق كتعبير عن الحياة المدنية.

وهو مايوضح أن المجتمع المدني له إرهاصاته الأولى في العالم العربي، إلا أن المفكر والباحث العربي تواجهه صعوبات في دراسته لمفهوم المجتمع المدني في العالم العربي أهمها:

*رغم الانتشار الواسع للمفهوم إلا أن الأدبيات العربية تفتقر لتأصيل نظري حول المفهوم،وهذا ما يجعله عرضة للانتقائية في الاستخدام أو التحيز أو المبالغة من قيمته.

*الاختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني أو انعدام التحديدات الدقيقة له،وذلك نابع من:

-جدة استخدام هذا المفهوم المنقول من ثقافة أخرى،وافتقار مستخدميه أنفسهم لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ترتبط به.

---

[37] نادية بونوة،" دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسية العامة"،(**رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعةالحج لخضر باتنة، 2010/2009)، ص ص 34،35.

– التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن الترجمة العملية السريعة[38].

إن الاستعمال الشائع لمفهوم "المجتمع المدني" في الوطن العربي، يطرح في تحديدات متباينة بنية ومضمونا. ففي إطار البنية يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة، ويعرف على أنه: "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى". بمعنى أن المجال المدني يعتمد على الدولة حتى في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، التي لا يستقيم أداؤها من دون القوانين التنظيمية التي تضعها الدولة ، و هذا الطرح متأثر بالمفهوم الهيغلي، الذي يركز على اعتبار المجتمع المدني ينشأ في وجود الدولة التي تنظم وظائفه و تحدد آلياته .

وهناك من يحصر المفهوم بالبنى الحديثة، أي قرين الحداثة، وفي هذه الحالة يعرَّف بأنه: "مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها" وبأنه كذلك: "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية".[39]

بين هذين الإتجاهين يبرز اتجاه آخر يعتبر المجتمع المدني في مواجهة الدولة وكابحا لسلطتها،وهذا التفسير أقرب إلى المفهوم الغرامشي للمجتمع المدني كفضاء للتنافس الأيديولوجي من أجل الهيمنة.هذا يعني أن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، بل كرؤية تتعلق بمشروع للتحديث مشروع لتجاوز إشكاليات الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية العربية[40].

المطلب الثاني: خصائص ووظائف المجتمع المدني

الفرع الأول: خصائص المجتمع المدني

تعتبر المؤسسية من أهم المعايير التي من خلالها يمكن قياس ومعرفة درجة فاعلية المؤسسات والتنظيمات، وتتحدد مؤسسية أي نسق في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى

---

[38] هشام عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص 41.
[39]-أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص 29.
[40]-المرجع نفسه، ص 30.

التطور في المؤسسي الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما،والتي حددها **صمويل هنتنجتون** في القدرة على التكيف مقابل الجمود، الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام[41]' هذه المعايير يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني:

1- **القدرة على التكيف :**يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها وثمة أنواع للتكيف هي:

-**التكيف الزمني** :يقصد به قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المقاومة والإستمرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا يتطلب أن يكون قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الإستمرار لا المرحلية والموت بعد فترة قصيرة من تأسيسها. .

-**التكيف الجيلي** :يقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها .

-**التكيف الوظيفي:**ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

2- **الاستقلالية**:يقصد بها ألا تكون المؤسسة خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤية المسيطر، وفي هذا المجال تحدد درجة إستقلالية المجتمع المدني من خلال عدة مؤشرات:

-**الاستقلالية المالية** :ويتجلى ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية

-**الاستقلال الإداري التنظيمي** :أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

---

[41] - أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق الذكر، ص32.

وحتى تتحقق إستقلالية مؤسسات المجتمع المدني لابد من خلق عدة معايير مثل:

1- إيجاد أسس إتصال بين مؤسسات المجتمع المدني.

2- .قيام التكافل بينها من خلال قواعد التضامن والتماسك كأولوية ضمن مكونات حركتها.

3- ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأبى بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الاستبداد، ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي حتما إلى ضعفها، بما يحقق إمكانات هائلة لاختراقها.[42]

3-التعقد: يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها خلاله.

4- التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح، والمجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والإختلاف، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب الصراع، أعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع[43].

الفرع الثاني : وظائف المجتمع المدني

***وظيفة تجميع المصالح:** حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضاءها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

***تحقيق الديمقراطية:** فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وقد حدد **دياموند** L.Diamond الطرق التي يمكن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، مركزا على التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم

---

[42] إبراهيم خيري الوكيل، مرجع سابق الذكر، ص30

[43] هشام عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص46.

المشاركة السياسية، ومقاومة التسلطية. لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع.

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل، باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية. حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدربهم عمليا في إكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع أكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة الديمقراطية [44].

*__وظيفة حسم وحل الصراعات__ : حيث يتم من خلاله حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائه بوسائل ودية، وهي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع سلميا وهذا يكسب ثقافة ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع، وتهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية.

*__التنشئة الإجتماعية والسياسية__: هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ، على رأسها قيم الولاء والإنتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي والإهتمام بشؤون العامة، والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع .

*__الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق__: وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم، والحق في معاملة متساوية أمام القانون، المشاركة وحرية التصويت ...الخ، بما لديه من قوة مادية ومعنوية.

*__زيادة الثروة وتحسين الأوضاع__: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من هذه المؤسسات نفسها، وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين في أوضاع اقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع[45].

*__الوساطة والتوفيق__: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للإتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى

---

[44] الطيب بلوصيف، مرجع سابق الذكر، ص85.
[45] نفس المرجع، ص 87.

فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة.

هذه الوظيفة كما رأينا تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للإضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك[46].

*إفراز التيارات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي توفر للمواطنين سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية. وتؤكد الدراسات الميدانية عن العناصر النشطة في المؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسؤوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريحية وأعضاء وقيادات أحزاب السياسية. وبذلك ساهم المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارساتها لهذه الوظيفة[47].

*ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو إنسحابها: لقد أدى انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة، وشغله للفراغ الذي تركته للدولة بعد انسحابها.

*التنمية الشاملة: صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير،فمنذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو"التنمية بالمشاركة"، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبأ على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات

---

[46] ناجي عبد النور،"دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد بالجزائر"، **مجلة المفكر**، العدد الثالث، الجزائر، ص113.
[47] نفس المرجع، ص114.

المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج الخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[48].

المطلب الثالث:مكونات المجتمع المدني

تتعدد مكونات المجتمع المدني بتعدد مهامها، يشكل البعض منها أساسا لبناء الدولة الحديثة ويدخل في صلب تكوينها، والبعض الآخر يقوم على مهام يصعب على الدولة القيام بها وصعب على المجتمع الإستغناء عنها في نفس الوقت، وكلها تشكل إطار مجتمعي يتوزع على أهداف إجتماعية وسياسية وثقافية تؤثر على حركة المجتمع[49].

أولا/ الأحزاب السياسية: تعد الأحزاب السياسية مظهرا من مظاهر العمل السياسي وتعبير عن وجود الحرية السياسية في المجتمع، وتعبر الظاهرة الحزبية عن توافق أبناء المجتمع على قبول بعضهم البعض بصرف النظر عن إختلافاتهم الفكرية و معتقداتهم وتوجهاتهم الفكرية.

يعرف **إدموند بيرك** الحزب بأنه" إتحاد مجموعة من الأشخاص بهدف العمل معا لتحقيق الصالح العام وفق مبادئ معينة"[50]. أما **موريس ديفرجيه** يعرفه من الزاوية التنظيمية بأنه" تجمع لعدة جماعات أم مجموعات صغيرة منتشرة في البلاد، تتشكل من أقسام أو لجان او جمعيات محلية ترتبط ببعضها بنظم تنسق فيما بينها، و تهدف إلى ممارسة الحقوق السياسية والمشاركة، وتحقيق هدفها بالوصول إلى السلطة، وممارستها بالطرق الشرعية"[51].

فهو بذلك قوة مدنية طوعية تعمل على تعبئة الرأي العام للتأثير على السلطة من خلال دورها الرقابي يتكون من أشخاص منظمين حول أفكار سياسية، يشكل حيزا وسيطا بين الدولة والمجتمع وعنصرا حيويا لهما.

إرتبط ظهور الحزب السياسي بالظاهرة الديمقراطية وما صاحبها من تطور على مستوى البنى السياسية للمجتمعات إنعكست على دور الأحزاب السياسية في عملية البناء الديمقراطي كمحرك

---

[48] الطيب بلوصيف، مرجع سابق الذكر، ص89.
[49] أحمد الشكر الصبيحي، مرجع سابق الذكر، ص97.
[50] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العام الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1978، ص 45.
[51] موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، تر: علي مقلد عبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2008، ص27.

أساسي للعملية السياسية. كما تعتمد المشاركة السياسية كذلك على وجود أحزاب كمقومات رئيسة للحياة السياسية، حيث يلعب المتغير السياسي دورا في تحديد هوية وتشكيل المواقف داخل المجتمع المدني، ومن جانب آخر تعمل الاحزاب السياسية على نقل المطالب والخيارات إلى صناع القرار لتمكينهم من تشكيل نظرة شاملة حول البيئة الإجتماعية وتدفعهم إلى ترتيب الأولويات ومتطلبات السياسة العامة المراد إتخاذها، مما يضاعف من فعاليته وقدرات النظام السياسي الإستخراجية والتوزيعية او الإستجابة للمتغيرات البيئية بشكل عام.

هنالك عدة إتجاهات فيما يخص إنتماء الأحزاب السياسية للمجتمع المدني من عدمه، منهم من يرى أنها من مجموعة القوى التي يتشكل منها المجتمع المدني عندما تكون خارج السلطة لما لها دور في الحياة السياسية، ومنهم من يستبعدها تماما من بنية المجتمع المدني.[52]

الإتجاه الأول: تعدّ الأحزاب السياسية مكونا رئيسيا ضمن الإطار الكلي للمجتمع المدني لأنه يحتوي على غالبية شروطه ، وجميع منظماته تمثل جزءا من البنية الثقافية والإجتماعية السياسية، وكل جزء يمثل مصالح ومواقف جزء معين من المجتمع إتجاه قضايا معينة، والدعوة إلى استبعاد هذا المكون لغرض تستفيد منه الأنظمة التسلطية بدرجة أكبر، بإضعافها لإمكانية قيام أحزاب سياسية قوية ومؤثرة كجزء من عملية إضعاف فرص تكوين مجتمع مدني فاعل يحقق التوازن بين المجتمع والدولة.

فهي مؤسسات طوعية تخدم أهدافا عامة في مواجهة سلطة الدولة، والتمكين من المشاركة السياسية، وحلقة الوصل بين المواطن وهندسة السياسات العامة، وهي من أهم الوسائل المتاحة للمساءلة. وإستقلاليتها عن مؤسسة الدولة جعلتها تشكل العمود الفقري لأي حراك اجتماعي إلى جانب المنظمات التي تقع خارج المؤسسة الرسمية، وهي بذلك ضرورية لبناء مجتمع مدني بتعبيراته السياسية والثقافية الاقتصادية والإجتماعية، بعيدا عن المؤثرات التي تعمل على إقصاء المجتمع المدني من أي نشاط حقيقي.[53]

الإتجاه الثاني :يؤكد على أن ميزة المجتمع المدني لا تكمن فقط في استقلاليته عن الدولة، وإنما استقلاليته عن المجتمع السياسي" النظام السياسي والنظام الحزبي "وبذلك لا يمكن تصنيفها ضمن

---

[52] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق الذكر، ص97.
[53] محمد إبراهيم خيري الوكيل، مرجع سابق الذكر، ص27.

مكونات المجتمع المدني حتى ولو كانت عمليا لا تشارك في السلطة، حيث تشارك في صياغة سياساتها- الاختيار أو الإكراه -إضافة إلى أنها تسعى للوصول إلى السلطة، وهذه الميزة من شأنها إسقاط الخاصية الطوعية والإرادية، بل أن بعض الأحزاب عند وصولها إلى السلطة تسعى إلى كبح عملية التداول على السلطة، ومعارضة الطموحات ومصالح مؤسسات المجتمع المدني.

إلا أن الرأي الغالب يبقي على الأحزاب السياسية كجزء مهم من المجتمع المدني ترتبط معه بنسيج من علاقات تفاعل ديناميكي مستقلة عن سلطة الدولة وأنشطتها، وتعمل على تنشئة الفرد من خلال غرس مجموعة من القيم والمبادئ منها الولاء،الانتماء، روح التضامن، المسؤولية والمواطنة حيث أن زيادة دور وفاعلية المجتمع المدني في تحقيق التوازن مع الدولة يزداد بانتقال مجال عمل مؤسساته الخيرية والإجتماعية والثقافية إلى التقويم السياسي والإقتصادي للمجتمع.

وبالتالي فالأحزاب السياسية هي قوى مدنية وسياسية طوعية منظمة، تضم مجموعة من الأفراد يشتركون في أفكار وتصورات معينة تعمل على تعبئة الرأي العام للتأثير على السلطة وتلعب دور رقابي على السلطات الثلاث(تنفيذية تشريعية، قضائية)تبرز في الانتخابات وتحاول طرح برامجها مع التركيز على تقصير وأخطاء النظام السياسي لتكون بديلا له.[54]

ثانيا/النقابات المهنية والعمالية:

يضم المجتمع المدني تشكيلات عديدة منها النقابات العمالية والمهنية واتحادات رجال الأعمال واتحادات الفلاحين والجمعيات الأهلية والخيرية وغيرها من التنظيمات، وتشكل قطبا قائما بذاته وسلطة إجتماعية في مواجهة السلطة تستوعب في أهدافها المطالب المشتركة، وتحتل حيزا إجتماعيا واسعا، وسندا أساسيا في سياسات الحكومة الاقتصادية والإجتماعية التي تمثل جزءا كبيرا من مصالح أعضائها، وهي بذلك ركيزة أساسية في المجتمع المدني وأكبر فضاء خارج هياكل الدولة لكونها حركة مؤطرة لمجمل القوى الإجتماعية لتحكمها في العملية الإنتاجية، وتتمتع ببعد إقليمي وبعلاقات خارجية مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي مما يزيدها قوة ودعما.

وتشكل النقابة روح المجتمع المدني والإطار المنظم للطبقة العاملة في ظل غياب العمل السياسي المنظم على المستوى الحزبي، إلا أنها لا تنهض بالممارسة السياسية على وجهها الحقيقي .

---

[54] نفس المرجع، ص28.

حيث تستند في تعيين حدودها إلى المتغيرات المهنية والاقتصادية، انطلاقا من موقعها، وتشكل تكتلات في مواجهة سياسة الحكومة وفق استراتيجيات محددة تفترض استخدام وسائل ضغط لإقامة علاقة مستقلة عن الحكومة في إطار تحقيق العدالة الإجتماعية والمحافظة على الحقوق المكتسبة[55].

ثالثا/ الجمعيات:

تعد من أهم تشكيلات المجتمع المدني وتشير في مجملها إلى دور مجموعة من الفاعلين في العملية التنموية تعبر عن فكرة مشتركة ضمن حدود واضحة وفقا للمتغيرات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية في إطار الإستجابة لإحتياجات المجتمع، وتمتاز بالشفافية وبهيكلة تنظيمية والإستقلالية ينشئها الأفراد في المجتمعات الديمقراطية يساعدون عن طريقها الحكومة في تقديم الخدمات في المجالات المختلفة التي تهتم بها خاصة مجالات الرعاية، ويمكن أن تقوم بأعمال أخرى خارجة عن سيطرتها.

وتعتبر نواة رئيسية للتنظيم الإجتماعي لتنوع اختصاصاتها ومساهماتها في مجمل النشاطات التي تمس المجتمع، ومن بين وظائفها المهمة أنها تنشر مبدأ التطوع الذي ينصرف لكل أنواع الأنشطة الإجتماعية والخدمات الإنسانية بين الطابع الخيري والإنساني وبين التي تهتم بشرائح اجتماعية محددة(الشباب، المرأة، المسنين، المعوقين...إلخ) ويساهم البعض منها في معالجة قضايا السياسة العامة.[56]

المطلب الرابع: أهم العوامل المؤثرة في المجتمع المدني:

[55] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق الذكر، ص ص 102-104

[56] محمد إبراهيم خيري الوكيل، مرجع سابق الذكر، ص31.

لقد تم التأكيد على أن المجتمع المدني هو احد أشكال التنظيم الإجتماعي الذي يسعى إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال أداء بعض الوظائف، وقد تتأثر هذه الأخيرة بوجود عوامل عديدة تؤثر على قوة المجتمع المدني وقدرته على تحقيق أهدافه. ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى (داخلية وخارجية) :

أولا : العوامل الداخلية : يمكن التمييز هنا بين عوامل تتعلق بخصائص منظمات المجتمع المدني نفسه وظروف تنتسب فيها الدولة:

1- عوامل داخل المجتمع المدني:

***عوامل كمية**: أي الاتساع الجماهيري الذي يقاس بالحجم العددي للقوى والتكوينات الاجتماعية القائمة، أي عدد الأعضاء وحجم الموارد المادية أو البشرية، فكما زادت العوامل الكمية كلما دل ذلك على اتساع مساحة الحركة المتاحة أمام وحدات المجتمع المدني.

***عوامل كيفية**: وتعني درجة تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية والتي نقصد بها الخصائص والصفات التي تتميز بها مؤسسات المجتمع المدني، ومن بين أهم الخصائص التي تسهل مهمة المجتمع المدني وقدرته على التأثير في المجال السياسي:

- درجة الوعي السياسي لدى المواطن.
- المشاركة الإيجابية في النشاط.
- أن يحقق المجتمع المدني مصالح أعضائه.
- المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية خصوصا قيادة الجمعية.
- الاستعداد للتعاون والقدرة على التنسيق[57] .

2-عوامل تعود إلى دور الدولة : المقصود تحديدا بهذه العوامل مدى استقلالية المجتمع المدني كشرط من شروط نجاحه في أداء وظائفه :

- **إستقلال النشأة والتأسيس والحل وحدود تدخل الدولة في هذه العملية:** فالأصل هو ألا تتدخل الدولة

[57] هشام عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص 40.

في هذا المجال.

- **الإستقلال المالي:** بالإعتماد على موارد ذاتية التمويل، ولا يكون الدعم الحكومي هو مصدر التمويل. وهو ما يمكن للجمعية تحقيقه من خلال عوائد بعض أنشطتها الخدمية والإنتاجية، وتبقى مشكلة الاستقلالية المالية، إحدى مشكلات منظمات المجتمع المدني المستعصية.
- **الإستقلال الإداري والتنظيمي:** ويشير إلى مدى استقلالية مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية. أي أنه لا بد أن تأتي قراراتها معبرة عن الإدارة المستقلة البعيدة عن تدخل الحكومة .

وهكذا فإن "المجتمع المدني" هو مجال المشاركة الجماعية المنظمة في المجال العام الممتد من الأسرة إلى الحكومة، والذي يتكون من جمعيات ومنظمات غير هادفة للربح ينظم إليها الأفراد باختيارهم ويمارسون داخلها العمل التطوعي بعيدا عن تدخل الحكومة أو تحكمها أو سيطرتها، و يتضح من ذلك أن الاستقلالية التي تحدد مستوياتها من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة[58].

3-**العلاقة بين المجتمع المدني والدولة:**

غالبا ما تتحدد علاقته مع الدولة في ثلاث صور وهي:

1- **التنسيق:** يمكن أن يكون في العديد من المجالات، وهنا تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة السياسية وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة بما تعتمده من وسائل مباشرة كالإتصال بالمسؤولين والمرشحين للإنتخابات، أو وسائل غير مباشرة بشن الحملات الإعلامية للتأثير على الرأي العام.

2- **التنافس والصدّام:** قد يحدث ذلك عند الإختلاف بشأن بعض الممارسات أو القضايا، وهنا يتجسد عمق التناقض بين هذه القوى.

3- **إختراق الدولة للمجتمع المدني:** حيث تسعى الحكومة إلى إلحاق منظمات المجتمع المدني بها دون السماح لها بالوجود المستقل، مع التحكم الكامل في تأسيسها وتمويلها وحلها، وبذلك يصبح المجتمع المدني كيانا بلا معنى أو مضمون، حيث يفقد إستقلاله ويعجز عن الحركة والإبداع والمبادرة، بينما

---

[58] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق الذكر، ص ص، 120،121.

تصبح الحكومة هي المصدر الوحيد للمبادرات والتغيير بما يهدد سياسات التنمية بالفشل لأنها لم تتحقق أحد الشروط الهامة لنجاحها من خلال تمكين الأفراد والجماعات وإشراكهم في عملية صنع سياسات التنمية وهذا وضع غير طبيعي، لأن علاقة الدولة بالمجتمع المدني ليست علاقة تنافس وصراع وإنما علاقة مشاركة وتكامل[59].

نلاحظ مما سبق تداخل وتفاعل أدوار الدولة والمجتمع المدني عبر توافقهما تارة وتعارضهما تارة أخرى، فالدولة تنظم تعاملات الأفراد من خلال القوانين والقواعد، كما أن المصالح الاجتماعية للأفراد يمكن أن تخترق نظام الدولة وتحتل وظائف معينة فيها. والعلاقة الجدّية بينهما المبنية على الحوار والإعتراف بالآخر في ظل ما يكرسه القانون ويكفل آليات عمله، هو الآلية الفعّالة لتجنب أشكال الصراعات ويبقى الحديث عن استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن أجهزة الدولة ليس معناه الانفصال الكامل بينهما، فلا يعقل أن يكون المجتمع المدني على خط نقيض مع الدولة وهو أحد مظاهرها، وهذا يعني أنه يتمتع بهامش واسع من حرية الحركة، بعيدا عن التدخل المباشر من قبل الدولة:إن الدور المتقاطب ما بين المجتمع المدني والدولة والتنافس الحر باتجاه التأثير بالحيز العام يعتبر من صميم الديمقراطية وروحها البناءة في إطار وحدة نسيج المجتمع وتعزيز الحراك وتفعيل الرأي والرأي الآخر والمنافسة الحرة لتحقيق الصالح العام، وهي لا تعني عدم الالتقاء إتجاه بعض القضايا والمفاصل مابين الإثنين عندما تجد منظمات المجتمع المدني أن تلك القضايا والمفاصل تنسجم مع رؤيتها وأهدافها، ولكن الثابت أنه هناك دورًا لتلك المنظمات يعزز المساءلة والمحاسبة للدولة والتأثير عليها بطرح رؤى وأهداف بديلة وناقدة وبناءة، ويطالب مؤسسات الدولة بتبنيها وللاستجابة لها عبر آليات الحشد والضغط والتأثير الديمقراطي والسلمي عبر إستخدام وسائل الإعلام والمؤتمرات والندوات والتجمعات، والتي عادة ما يكفلها القانون.[60]

4- المجتمع المدني والديمقراطية :

إن العلاقة بين " المجتمع المدني" و " الديمقراطية" هي علاقة تداخل و ترابط ، فالديمقراطية في معناها العميق تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الإجتماعية الفاعلة فيه وهي مجموعة من قواعد

---

[59] علي عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني قراءة اولية**، القاهرة:مركز محروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004،ص48.

[60] نفس المرجع، ص ص 49،50.

الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، ومن ثم فإن الأساس المعياري " للمجتمع المدني" هو الأساس المعياري نفسه "للديمقراطية ". فإذا تصورنا أن الدولة والمجتمع المدني دائرتان توجد بينهما منطقة التقاء وتتداخل سنجد أن مساحة تلك المنطقة تختلف حسب مستويات الديمقراطية المتوفرة، فعندما تكون مساحة التداخل ضيقة، فإن ذلك يعني أن الحكومة لا تتدخل في شؤون المجتمع المدني، إلا في أضيق الحدود، حيث يتسم تدخلها بالإحترام الكامل للحقوق والحريات في نفس الوقت الذي يفرض فيه المجتمع المدني الرقابة على تصرفات الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها. أما الحالات التي تتسم باتساع التداخل بينهما فإنها تعبر عن المجتمعات غير الديمقراطية التي تتوسع فيها الدولة على حساب الحريات والحقوق، كما هو حال أغلب الدول النامية، أي أنها تسمح بهامش من الحريات ولكنها تضع شروطا وقيودا معينة على ممارستها، ومثل هذه المجتمعات تتغير فيها مساحة تدخل الدولة في المجتمع المدني، حيث تتضاءل وتضيق بصورة تدريجية .

فلا وجود للديمقراطية بدون مجتمع مدني، ذلك أن هذا الأخير هو أداة تحقيق الديمقراطية والعكس صحيح أيضا، فإن تحقق الديمقراطية يؤدي إلى بناء مجتمع مدني قوي، وباختصار فإن كل من الديمقراطية والمجتمع المدني يعتبر سببا ونتيجة، والصلة بينهما هي صلة جدلية متبادلة التأثير والتأثر[61].

ثانيا : العوامل الخارجية :

إنه وبسبب موجات التحول إلى الديمقراطية التي إكتسحت العالم في السنوات الأخيرة، وبروز العولمة التي تعني في أبسط معانيها سقوط الحواجز الفاصلة بين الدول والمجتمعات والاتجاه نحو مزيد من الاندماج، فقد حدثت تغيرات كثيرة، وبرزت مفاهيم ومصطلحات على الساحة الدولية أصبحت تحتكر إهتمام العالم بها، ومن أبرز هده القضايا التي أخذت حيزا كبيرا في الانتشار العالمي " الديمقراطية" و "حقوق الإنسان " كقضايا ذات أولوية في جداول أعمال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

---

[61] إبراهيم سعد الدين، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ص18.

هذه الأخيرة، أيضا كانت من أبرز التطورات العالمية الجديدة حيث تزايد عددها وإتسع نطاق نشاطها بما يتجاوز ويتخطى حدود الدولة القومية، وأصبحت تحتل مركزا قويا في التأثير على السياسات الحكومية فضلا عن تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي، والضغط على الحكومات من أجل فتح المجال أمام المجتمع المدني وعدم تقييد الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان. فبدأ الحديث عن تكوين " المجتمع المدني العالمي" (Global Civil Society) ليلعب أدوارا جديدة في التأثير. خصوصا وأن كثيرا من منظمات المجتمع المدني في عديد من الدول بدأت بالدخول في تحالفات وروابط مع المنظمات العالمية خارج الحدود بما يزيد من قوتها ويحسن من مركزها إزاء الدولة[62].

المبحث الثاني: مفهوم الإصلاح السياسي

يعتبر الإصلاح السياسي جملة من التفاعلات والتغيرات الحاصلة على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وله أبعاد تمس جميع أركان الدولة من سلطات ومؤسسات وتنظيمات، لذا فالدراسة من خلال تناولها للإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي وسعيا لإبراز مفهومه ستتناوله وفق الهيكلة التالية: المطلب الأول ستتناول فيه تعريف الإصلاح السياسي، أما المطلب الثاني فستتناول فيه علاقة الإصلاح السياسي ببعض المفاهيم المشابهة، في حين المطلب الثالث سيتناول أبرز العوائق التي تواجه عملية الإصلاح السياسي، وأخيرا المطلب الرابع الذي سيتناول شروط نجاح الإصلاح السياسي

المطلب الأول: تعريف الإصلاح السياسي

التعريف اللغوي للإصلاح:

[62] إبراهيم خيري الوكيل، مرجع سابق الذكر، ص35

يشير الإصلاح (reforme) إلى صلح، يصلح ، إصلاحا فالإصلاح نقيض الفساد، وأصلح الشيئ بعد فساده يعني أقامه. أما في اللغة الإنجليزية فإن كلمة reforme تعني العمل الذي يحسن الأوضاع، أو تحسين الحالة وتصليحها.

*ويشير كذلك إلى التقويم والتغيير نحو الأحسن والأرقى وإزالة الفساد.

* كما يشير أيضا، إلى الإنتقال إلى وضع أفضل بمحو وإزالة الأخطاء والعيوب. [63]

أما **إصطلاحا** فالإصلاح يعني"تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الإتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء، بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصص وظيفيا وإستبدال مقاييس العزوة والمحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية "[64].

. ويطلق مفهوم الإصلاح على التغيرات الإجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد. [65]

أما الإصلاح السياسي فيعرف بأنه:

.إدخال تعديلات على الممارسة السياسية أو النظام السياسي في مسيرة التطور السياسي نحو المزيد من الديمقراطية خصوصا في مجالات كالحقوق والحريات السياسية والتعددية الحزبية، وكذا تعديل الإطار الدستوري ليناسب متطلبات هذا الإصلاح[66]. وفقا لهذا التعريف فإنه تناول مجالات الإصلاح السياسي.

. يقصد به جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدما وبدون بطئ أو تردد، وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية[67]. وهو تعريف يتناول الأطراف الفاعلة في عملية الإصلاح السياسي.

---

[63] مناصر ماركسي،"حول الإصلاح الدستوري والسياسي في دول المغرب العربي الكبير" **مجلة كنعان الإلكترونية**، العدد 703، أكتوبر 2005،[www.kanaanonline.org/articles] ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/03/23، على الساعة 23:30 ، ص02

[64] محمد محمود السيد، "مفهوم الإصلاح السياسي"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 3555، 2011، ص 52

[65] نفس المرجع، ص 55

[66] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق الذكر، ص331

[67] راسم محمد الجمال، خيرت معوض عياد، **التسويق السياسي والإعلام الإصلاح السياسي في مصر**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005،ص165.

. يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها ، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة بإستمرار[68]. هذا التعريف يتناول جوهر عملية الإصلاح السياسي.

. وحسب الدكتور **أمين المشاقبة** فإن الإصلاح السياسي: هو عملية تعديل جذري أو جزئي في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة وإستنادا لمفهوم التدرج[69]. هذا التعريف تناول أشكال الإصلاح السياسي وكذا إستراتيجية حدوثه.

. وهو كذلك تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح السياسي لمنع ثورة من القيام أو لأجل تأخيرها، وينبني الإصلاح السياسي على تطوير فعالية وكفاءة النظام السياسي في بيئته المحيطة به". [70]

. يقصد بالإصلاح السياسي كذلك، أنه عملية التحول من الأنظمة الرجعية والتسلطية إلى مجتمعات أكثر انفتاحا وديمقراطية، وهو عملية تعديل وتطوير قد تكون جزئية أو جذرية في أشكال أنظمة الحكم والعلاقات الاجتماعية، ويتم هذا من خلال تعديل الأنظمة والانتقال من حالة إلى أخرى، ومن بنى تقليدية إلى بنى محدثة لمواكبة العصر ومتغيراته وإرساء قيم الحرية التي تستند على عنصر الاختيار الذي هو جوهر الديمقراطية.

وجوهر الديمقراطية يقتضي مستوى معين من المؤسسية، أي وجود معايير قانونية تحكم عمل المؤسسات بعيدا عن الجمود و الشخصانية و التسلط، و وجود هذه المعايير هام جدا لاستيعاب القدرة على التوقعات التي يحدثها الإصلاح.[71]

---

[68] - جمال علي زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**،القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005 ، ص169.

[69] هشام سلمان حمد الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012،(**رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، الاردن) ص6.

[70] محمد محمود السيد، مرجع سابق الذكر، ص57.

[71] بوحنية قوي،" دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، "ورقة بحثية مقدمة حول :**التحولات السياسية :إشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات**، جامعة الشلف 17/16 ذيسمبر 2008، ص 3.

أما التعريف الإجرائي للإصلاح السياسي، فيعرف على أنه:"**إجراءات تقويم على مستوى النظام السياسي بتدارك النقائص والثغرات، مما يسمح بإزالة الحواجز بين السلطة الحاكمة للدولة ومحكوميها وذلك بتعديل المجال الإداري، الإقتصادي والإجتماعي بما يتناسب مع الخصوصيات والوسائل المتاحة لبناء دولة ديمقراطية في إطار مبادئ قانونية** "

كما تقوم عملية الإصلاح السياسي على جملة من المرتكزات أهمها:

*ضمان قدر من الحرية: عمليات الإصلاح السياسي تحتاج إلى توفر قدر كاف من الحرية تحقيقا لسيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه في نظام تعددي يقوم على دولة المؤسسات.

*حرية التعبير: كفالة حرية التعبير بكافة أشكالها و صورها و في مقدمتها حرية الصحافة و وسائل الإعلام بمختلف صورها التقليدية و الحديثة.

* البناء الدستوري: باعتبار أن الدستور هو عماد قوانين الدولة، فيجب على صناع الدساتير أن يحرصوا على بناء دستوري يوافق ما ينشده المجتمع و منسجما مع المواثيق و الاتفاقيات الدولية الناظمة لحقوق الإنسان و حرياته الأساسية .

* مبدأ الفصل بين السلطات: عملية الإصلاح يجب أن تكفل الفصل بين السلطة التنفيذية و التشريعية، و أن تبقى السلطة القضائية مستقلة عن كليهما لضمان حيادها كونها الحكم بين السلطتين .

* إجراء انتخابات دورية: فالانتخابات الحرة والنزيهة تقوي الممارسة الديمقراطية وتضمن عدم إحتكار السلطة وإمكانية تجديد شكل النظام دوريا[72].

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة الإصلاح السياسي

لقد تطرق العديد من المفكرين إلى مفهوم الإصلاح السياسي وتباينت تعاريفه وإختلفت كل حسب منظوره، حيث يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات مشابهة مثل التحول الديمقراطي، التنمية السياسية، التحديث السياسي والتغيير السياسي.

72 نفس المرجع، ص 5.

التحول الديمقراطي: يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى التحول أو الإنتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وهو عملية معقدة للغاية تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، ولعل صعوبة التعامل مع مفهوم التحول الديمقراطي تتمثل في أنه يتضمن عددا من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية وظهور ديمقراطيات حديثة، ثم ترسيخ هذه النظم الديمقراطية الحديثة، حيث تتجسد عملية التحول الديمقراطي على عدة مراحل، فحسب "**صامويل هنتنجتون**" يقسمها إلى ثلاث مراحل رئيسية هي:

- مرحلة التحول:تحدث عندما تقرر النخب الموجودة في السلطة التحول نحو الديمقراطية.
- مرحلة الإحلال: عندما ينهار النظام السلطوي أو يطاح به من جانب جماعات المعارضة، و حدوث عملية التحول نحو الديمقراطية.
- مرحلة ترسيخ الديمقراطية: عندما تحدث فعلا عملية التحول الديمقراطي تعقبها مرحلة الترسيخ للديمقراطية.

أحد المصاعب التي تواجه عملية التحول الديمقراطي أنها عملية غير مؤكدة، وقد تحمل مخاطر الإرتداد والعودة إلى النظام السلطوي السابق، كما قد تؤدي إلى مواجهات عنيفة واسعة النطاق وقد تؤدي إلى فوضى.

وعليه، فإن الإصلاح السياسي يمثل الخطوات الأولى نحو التحول الديمقراطي، فهو يخلق المناخ الملائم للقيام بعملية التحول الديمقراطي، ومن هنا كان الإرتباط بين مفهومي الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.[73]

التنمية السياسية:

التنمية السياسية مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب. **أولا** لأنه كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، وربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والديمقراطية. و**ثانيا** لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها، مفاهيم

[73] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق الذكر، ص ص، 505.506.

سياسية وإيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، مثل العدل والمساواة والقدرة وغيرها. **السبب الثالث** وفيه يتجلى غموض المفهوم أكثر من غيره، هو تعدد التعاريف التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها، وجزئيتها أحيانا وعموميتها وتجريدها في أحيان أخرى من التعاريف العديدة لمفهوم التنمية السياسية والأشياء الكثيرة التي اشتمل عليها وبالتالي يتبين أنه مفهوم مطاطي.

لقد أستعمل هذا المفهوم بأربع طرق مختلفة : جغرافيا ، لغويا ، من حيث المقصد (غائيا) ، و وظيفيا :

الجانب الجغرافي : في الإشارة إلى العملية السياسية في الدول النامية أو الفقيرة ، وهذا التحديد الجغرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة سوى الإشارة إلى مواقع حدوثه .

الناحية اللغوية : تعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة،و بالتالي تعريف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي،أي أنها تشير إلى عملية الانتقال من المرحلة التقليدية على المرحلة العصرية الصناعية. وعليه فالتنمية السياسية هي عبارة عن النتائج السياسية للتحديث،وهذا هو المعنى الذي قصده **هنتنجتون** و **دومنجاز**.

من حيث **المقصد** : فالتنمية السياسية تعني الانتقال إلى الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي مثل: "الديمقراطية ، الاستقرار، الشرعية، المشاركة، التعبئة، التخصص، الأمن ... إلخ "[74].

الجانب **الوظيفي** : اكتساب النظام السياسي لنفس مميزات العملية السياسية في المجتمع الغربي المعاصر، و التي تشمل تخصص الأدوار و الاستقلالية للأجهزة الفرعية. بمعنى آخر، إن تحقيق التنمية السياسية يتوقف على اكتساب الخصائص السياسية الملازمة للمجتمع الصناعي الحديث وما يرتبط بهذه الخصائص من مؤسسات و عمليات و ممارسات و قيم سياسية متطورة.

و يرى **ألموند** Almond أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة، بناء الأمة، المشاركة

---

[1]- نور الدين زمام ، **القوى السياسية و التنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث** - ، الجزائر : دار الكتاب العربي ، 2003 ، ص ص 232 ، 233 .

و التوزيع. و لقد قام بتحديد و فهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي و استقلالية النظم الفرعية و علمانية الثقافة ، و هكذا فإن **ألموند** Almond واجه بشكل مباشر المشكلة التي شغلت غيره من علماء السياسة و هي مشكلة تحديد ماهية التنمية السياسية[75].

وهناك من يرى أن التنمية السياسية هي عملية تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وبالتالي تعبئة كل الإمكانات المتاحة لهم لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي واقعي .. هذا إلى جانب تعريف الجماهير بقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع. بينما هناك من يرى أن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق اكبر قسط من الاستقرار السياسي .

بالإضافة إلى نظرية **إيزنستات** Eisenstadt الذي نظر إلى التنمية السياسية من خلال منظورين أساسيين و هما :المنظور الوظيفي و المنظور التاريخي .

فمن جانب الرؤى الوظيفية تقوم التنمية السياسية على تنمية أبنية أساسية عالية التخصص و التنوع ، إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية ، أما من حيث المنظور التاريخي ، فتتضمن مرحلتين أساسيتين ، مرحلة التحديث المحدود و المتمثلة في وصول الطبقات الوسطى على الحكم ، و مرحلة التطور التكنولوجي العلماني

أيضا لقد حدد **هنتنجتون** Huntington ثلاثة مقومات للتنمية السياسية تتمثل فيما يلي : – ترشيد السلطة .

– تمايز المؤسسات و الوظائف السياسية .

– المشاركة السياسية .[76]

وعليه، لاشك أن هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية، حيث عند المقاربة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية فإن الهدف بينهما هو تعديل وتطوير جذرية لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في النظام

-2 نفس المرجع، ص234 .

76- أحمد و هبان ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ، مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000، ص ص 107 – 109 .

ضمن إطار البيئة المحيطة ، ويلتقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفاعليتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات[77].

التحديث السياسي: يعتبر مفهوم التحديث المفهوم الرئيسي إلى جانب مفهوم التنمية في نظريات التنمية السياسية، حيث يعد هذا المفهوم محوريا فهو يؤطر عملية التنمية أو يحدد الأبعاد الأساسية لها، ويرى **إيزنستات** S.N.Eisenstadt " أن التحديث من الناحية التاريخية هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوربا الغربية و أمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر" . ويرى **بارسونز** Parsons و **ليرنر** Lerner و **باول** Powel " أن التحديث هو نقل الأفكار و القيم من الغرب، وعن طريق التصنيع الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية، وبذلك تجعل العالم الثالث حديثا".[78]

أما عن التحديث السياسي (Political modernization) يقصد به " تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في مجال البنى والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية، وفي مجال الثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى" .[79]

وعليه، فالإصلاح السياسي يعتبر وسيلة لتحقيق التحديث السياسي

التغيير السياسي: يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الإنتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، يتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والإتساع. ويكون التغيير السياسي على نوعين:

*التغيير التدريجي (الإصطلاحي): يتميز هدا النوع في التغيير بكونه ذا طبيعة ثانوية بمعنى عدم ميله لإحداث تغيير أساسي في النسق السياسي، فهو يتجنب في الأساس المساس في تركيبة القدرة أو

---

[77] أمين لمشاقبة،"الإصلاح السياسي المعنى والمفهوم"،[www.addustour.com] تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/04/27 على الساعة 20:30 ، ص5.

78-عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية"دراسة الأبعاد المعرفية والمنهجية"في الإجتماع السياسي ج1**، مصر: دار المعرفة، 2002، ص 92.

[79]نفس المرجع، ص95.

السلطة Power ونظام المشاركة السائد في المجتمع، وهو إلى ذلك ذو طابع تراكمي لا يحدث دفعة واحدة، وتأخذ هذه التغييرات فترة طويلة عادة.[80]

*التغيير الفجائي (الثورة) : على العكس من التغيير التدريجي فهو يميل إلى الشمول، ويؤدي إلى تغيير كمي ونوعي في آن واحد، كما أنه لا يقتصر على التغيير السياسي فحسب، وإنما هو صيغة مطلقة لا تعرف التحديد في بداياتها على الأقل، فكل شيء هو موضوع أو مشروع للتغيير، بحدوث تحولات عميقة وجذرية في بنى الجسد السياسي، وتحولات هامة أيضا في منظومات القيم السائدة.[81]

فالإصلاح السياسي مرتبط بعملية التغيير كون أن عملية الإصلاح هو التغيير نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيئ[82].

المطلب الثالث: عوائق الإصلاح السياسي

لابد من الإعتراف بأن معيقات الإصلاح كثيرة ومتعددة وإن كانت تختلف من مجتمع لآخر، إلا أنه يمكن تلخيص أبرز العوائق التي يمكن أن تحد من إندفاع حركة الإصلاح بما يلي:

1. العوامل السياسية:

تتعدد العوامل السياسية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح ومنها:

-**ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة:** فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية لديها الرغبة الصادقة والقدرة الأكيدة على العمل الجاد وإحداث تغييرات سياسية هامة، بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه التغييرات، مثل تغيير في السلطة أو استبعاد المسؤولين السابقين أو محاسبتهم. إن كثيراً من الأنظمة التسلطية تقوم باحتواء الدعوات الإصلاحية أو المبادرات الإصلاحية وإفراغها من مضمونها حيث تتبنى سياسات تحافظ على الوضع القائم، وفي الوقت نفسه تقدم الوعود للجماهير بالتغيير والإصلاح وبالمستقبل المزدهر، وبالتالي لا يكون هناك أية نتائج مرجوة من هكذا إصلاح. ومما يساعد الأنظمة التسلطية على الاستمرار في الوضع الراهن والمماطلة في التغيير والإصلاح هو

---

[80] ريم محمد موسى، "الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي"، مؤتمر فيلاديلفيا السابع عشر **بعنوان ثقافة التغيير**، كلية الآداب جامعة فيلاديلفيا، ص.7

[81] نفس المرجع، ص10

[82] نفس المرجع، ص13

ضعف أو غياب المعارضة السياسية وانقسامها وافتقارها لمشاريع سياسية جادة أو حلول وبدائل لمواجهة الأزمات المختلفة[83]

- **غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة** أو اتخاذ القرار وكذلك مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات، وتدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير، وعدم استقلال القضاء الأمر الذي يجعل الإصلاح مرهون بإرادة الحاكم .

- ويضاف إلى ذلك **عدم الاستقرار السياسي** والتطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية. إذ لا قيمة لإنشاء نظام سياسي ليبرالي في بلاد خاضعة للاحتلال الأجنبي، كما انه لا معنى لإقامة حياة سياسية ليبرالية في ظل غياب الأمن والاستقرار، فضلاً عن الميل العام لدى القادة والجماهير لرفض الإصلاحات التي يمكن أن تبدو نزولاً عند الضغط الخارجي.

- **تغليب الطابع الوراثي والتقاليد الإستبدادية من قبل أنظمة الحكم**، والتي ترمي إلى إحداث قفزات سريعة في التحول الديمقراطي وفق نظرتها المتخلفة والضيقة، مما يسفر عن إنتاج أنظمة ديمقراطية هجينة لها واجهة ديمقراطية وباطن سلطوي[84].

-2العوامل الثقافية

تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً في تبني الإصلاح ودفع مسيرته إلى الأمام، أو العكس بوقف وإعاقة عملية الإصلاح، وأبرز عوائقه نوردها كما يلي:

- تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً، فالمجتمعات القبلية أو الطائفية ترفض التغيير ولديها عقلية معادية للديمقراطية تكون عملية الإصلاح فيها شاقة ومعقدة، فمثل هذه المجتمعات أو الشعوب تعيش في عالم ضيق وتقاوم التحديث والإصلاح والتغيير، فالولاء في هذه المجتمعات هو لفكر القبيلة والطائفة وليس للأمة أو الدولة وهذه ولاءات يسهل تبديلها. كما أن هناك غياباً أو ضعفاً واضحاً في مفهوم المواطنة التي تعني المساواة المطلقة بين المواطنين بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الطبقة...الخ، فالمواطنة هي مصدر الحقوق

---

[83] هاشم سلمان الخلايلة، مرجع سابق الذكر، ص9.
[84] نفس المرجع، ص.11

والواجبات، فالإصلاح السياسي يتطلب ثقافة تؤكد تقبل الحوار والتسامح وقبول الآخر ونبذ العنف والكراهية واحترام سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة وخلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة.

- **تشويه الدعوة الإصلاحية والتمسك بفكرة كونه تدخل خارجي**، وهذا يرجع إلى الإنقسامات الحادة بين قوى الإصلاح أو غياب دور المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس عملية الرقابة السياسية المتمثلة في المعارضة السياسية القادرة على أداء الأدوار المنوطة بها كالتجنيد السياسي والمشاركة بالسلطة من خلال آليات الإنتخاب وتفعيل الرقابة السياسية وكذا نشر الثقافة والوعي السياسي، بالإضافة إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني القادرة على تحقيق نجاحات من خلال قيامها بأدوار رقابية تصحح من مسيرة النظام السياسي.

3- العوامل الاقتصادية:

العوائق الإقتصادية قد تحول عن التفكير أو الإهتمام بالإصلاح السياسي، خاصة في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية مثل ضعف الإمكانيات وقلة الموارد، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وانتشار الأمية والفقر والبطالة، وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء، والزيادة السكانية المرتفعة، واختفاء الطبقة الوسطى، وسوء التغذية وانخفاض المستوى الصحي، إذ ينصب اهتمام الحكومة والغالبية الساحقة من أبناء المجتمع نحو توفير الحاجات الأساسية من مأكل ومسكن، وهو ما يجعل من المبادرة بإجراء الإصلاحات السياسية أمرا ثانويا بعد توفر الخبز، فغالباً ما يشاع أن "على الحرية أن تنتظر توافر الخبز"، ولكن مقولة الخبز قبل الحرية قد تؤدي إلى افتقاد الخبز والحرية معاً، لأن تردي الأوضاع الاقتصادية ليس مبرراً لغياب الإصلاح والعدالة والحرية، فهنالك دول غنية حققت رخاءً اقتصادياً لكنها تعاني من جمود أو تخلف سياسي، وهو ما إنعكس على عدم نجاحها بالتوجه نحو الديمقراطية[85].

[85] ريم محمد مرسي، مرجع سابق الذكر، ص14.

المطلب الرابع :شروط نجاح عملية الإصلاح السياسي.

إن أي تغيير حقيقي يعني الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كليا، وبالتالي فإن التغييرات المحدودة أو الشكلية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل نطاق مفهوم الإصلاح، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية عميقة شاملة ومستديمة، وقد بات من المعروف أن ثمة شروط أساسية لعملية الإصلاح السياسي نذكرها فيما يلي:

-يرى **هنتينغتون** أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتيا من الداخل شاملا لمختلف مناحي الحياة السياسية، "البنيوية التشريعية "وينحى منحى التدرج و الشفافية ويركز فيه على المضمون وليس الشكل.

-الإصلاح السياسي يتطلب استخدام آليات متعددة منها الشفافية بالانفتاح الشامل على الجمهور. في كل السياسات والممارسات، وكذلك المساءلة وذلك بإشراك الجمهور بعد الاطلاع على سياسات الحكومة بإبداء رأيه في تلك السياسات المنتهجة، ومنها حسن الحكم الذي يعني الترميم و الدقة والوعي في كل ما يتعلق بقضايا الدولة [86]

-وجود وضع شاذ يتطلب الإصلاح كغياب العدالة و الأمن، وتحديد العلة يساعد في تحديد موطن الخلل، بالتالي يتم اختيار إجراءات الإصلاح المناسبة.

- أن يكون للإصلاح صفة الاستمرارية وغير قابل للتراجع، لأن التغييرات المؤقتة التي تأتي كمسكنات ظرفية لا يمكن اعتبارها إصلاحا حقيقيا يسهم في حل المشكلة.

-كما أن متطلبات الإصلاح الحقيقي تستوجب الاسترشاد بمجموعة من المعايير والضوابط التي توجه المرحلة الانتقالية للوجهة الصحيحة، فبعضها يتعلق بإستراتيجيات وأهداف السياسة وأولوياتها وبرامجها، وبعضها يتعلق بمدة تنفيذها وآلياتها[87].

---

[86] محمد تركي بني سلامة، الإصلاح السياسي دراسة نظرية[www.jv.ada/old/publicatio]تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/02/14، على الساعة h23:30، ص 6.

[87] هاشم سلمان الخلايلة، مرجع سابق الذكر، ص 50

- ويشير" عزمي بشارة "إلى أن فكرة الإصلاح السياسي يجب تحديدها وتوضيحها على النحو السليم، فقد يستخدم كأداة لتحقيق مصالح شخصية حيث تصبح شعارات يتم بموجبها عقد المؤتمرات وتوزيع الأموال، لذلك فإن الإصلاح السياسي الحقيقي يتطلب إزالة العوائق الإدارية في جهاز الدولة كذلك الثقافية و الاجتماعية، وهذا بدوره يتطلب إرادة واضحة للفاعلين السياسيين في عملية الإصلاح [88].

خلاصة وإستنتاجات:

[88] محمد تركي بني سلامة، مرجع سابق الذكر، ص 8.

من خلال دراسة الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والإصلاح السياسي يمكن إستنتاج ما يلي:

-المجتمع المدني مفهوم ساهمت في صياغته عدة مدارس فكرية متعددة في إطار الحضارة الغربية، حيث ظهر لأول مرة في الحضارة اليونانية ثم تبلورت صيغته الإصطلاحية السياسية لأول مرة في نظرية العقد الإجتماعي، حيث أقر كل من جون لوك، توماس هوبز وجون جاك روسو على أن المجتمع المدني جاء كمحصلة للتعاقد في تنظيم المجتمع، في حين المدرسة الحديثة جاءت بمفهوم مختلف عن سابقه حيث ينظر كل من هيجل، ماركس وغرامشي للمجتمع المدني على أنه جزء من البنية الفوقية التي تتكون من المجتمع المدني والمجتمع السياسي

- على الرغم من تعدد الأفكار التي ساهمت في تشكيل وبلورة مفهوم المجتمع المدني، إلا أنها تحوي في مجملها عناصر مشتركة للمجتمع المدني يتفق حولها أغلب المنظرين ومنها:

* المجتمع المدني رابطة إختيارية طوعية، تقوم على حماية مصالح الافراد ويمكنهم من التعبير عنها.

* المجتمع المدني يشمل العديد من المكونات منها: المؤسسات الدينية، التعليمية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية.

*الدولة عنصرا لازما لإستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوظائفه.

* قيام مجتمع مدني لا يستدعي قيام دولة ديمقراطية ولكن دولة غير متسلطة تخضع مهامها لقواعد عقلانية.

*يمتد المجتمع المدني خارج حدوده، حيث يؤثر على غيره من المجتمعات.

* يتمتع بالإستقلالية النسبية عن الدولة من الناحية التنظيمية والمالية.

- كما عرف مفهوم المجتمع المدني تعريفات عديدة أكدت على وجود مقومات وخصائص ينطوي عليها المفهوم، وكذا وظائف مهمة تقوم بها منظمات المجتمع المدني داخل المجتمع وفي جميع المجالات،

مما يفضي إلى إعتباره فاعل مهم في عملية الإصلاح السياسي، كما توجد العديد من العوامل التي تؤثر على المجتمع المدني في آداءه لأدواره، ويمكن التمييز بين عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أما بالنسبة للإصلاح السياسي فقد تمت معالجة الموضوع من خلال المبحث الثاني، وقد نوضح ما يلي:

-الإصلاح السياسي هو عملية وليس حالة، والتي تنطوي على سلسلة من محاولات التطوير أو التغيير في مختلف الجوانب البنائية والوظيفية الثقافية المرتبطة، فهي عملية هادفة إلى تحقيق التغيير الإيجابي في كافة جوانب الحياة السياسية.

-يعد الإصلاح السياسي جملة من التفاعلات المتشابكة والمترابطة التي تشمل العديد من المجالات في الدولة، كمحاولة لتحقيق متطلبات الشعب بما ينسجم مع الظروف الداخلية للبلاد والبيئة الدولية المحيطة به.

-كما أن الإصلاح السياسي مفهوم مرن، نظرا لأنه لم يرد بشأنه تعريفا محددا، حيث يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس المجتمع، إضافة إلى أن مجالاته تتعدد وفقا لتعدد مجلات النظام السياسي.

-تواجه عملية الإصلاح السياسي العديد من العراقيل التي تحد من فاعليته، فتتباين بين العوامل السياسية، الإجتماعية، الثقافية والإقتصادي، فضعف الإرادة السياسية لدى الحكام في إقامة إصلاح سياسي حقيقي قد يساعد على إستمرار الوضع على حاله، بالإضافة إلى أن عدم الإستقرار السياسي هو التهديد الأكبر لفاعلية الإصلاح، فما الجدوى من الشروع في عملية إصلاح في دولة متأزمة، كما أن غالبية الدول التي تعاني من أزمات إقتصادية تفكر في توفير الحاجات الأساسية للشعب، وتنظر للإصلاح على انه أمر ثانوي، وعلى إثر هذه المعوقات هنالك مجموعة من الشروط لابد من توافرها من أجل إحداث إصلاح سياسي فعال.

الفصل الثاني

المجتمع المدني في الجزائر وعلاقته بالسلطة السياسية

تمهيـــد:

بداية موجة الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر حديثا، اهتم العديد من الباحثين برصد و تحليل هذه الظاهرة من حيث أسبابها و آلياتها و تقويم مخرجاتها، و بدأ في خضم ذلك الحديث عن أهمية " المجتمع المدني " في الجزائر، بإعتباره فاعلا في بلورة هاته الإصلاحات ، فضلا عن ذلك ، فإن وجود المجتمع المدني أعتبر ضمانا أساسيا لاستمرار و تماسك الديمقراطية وترقية ممارستها نظرا للوظائف التي يؤديها في ممارسة الضغوط و بلورة قواعد عامة مساعدة للحكومة في خدمة المواطنين و تحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

و في هذا السياق، ومع تزايد الاهتمام بمفهوم " المجتمع المدني " في الجزائر، فإن الدراسة ستتطرق في هذا الفصل إلى تحديد المكانة القانونية التي يحتلها المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية(دستور 1963، 1976، 1989، 1996والتعديل الدستوري 2008)، وتحديد التمثيلات القانونية لمنظمات المجتمع المدني من خلال النصوص التشريعية والقانونية، كمؤشر لفهم الفضاءات التي يتحرك فيها ؛ مما سيسمح بتحديد مستوى حركيته و فاعليته.

سيتم أيضا هيكلة المجتمع المدني و تحديد مكوناته و تنظيماته الأساسية، مما يسمح بمعرفة مدى التعدد و التنوع و مستوى التنظيم الذي تتميز به مكونات المجتمع المدني و تنظيماته في الجزائر.

ولاعتبارات تحديد مستوى تطور المجتمع المدني سيتم دراسة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة ومدى انعكاس هذه العلاقة على منظمات المجتمع المدني بالسلب أو بالإيجاب، مع تحديد عوامل التطور في هذه البنية في إطار التطورات و التحولات الجديدة التي فرضت نفسها إقليميا و دوليا، حيث تتناول الدراسة في المبحث الأول المكانة القانونية للمجتمع المدني، أما المبحث الثاني تتناول الدراسة مكونات المجتمع المدني الجزائري وتنظيماته، وأخيرا الفصل الثالث سيتم تناول علاقة المجتمع المدني بالسلطة السياسية.

المبحث الأول : المكانة القانونية للمجتمع المدني

تلعب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات وروابط وتعاونيات دوراً فاعلا في تنمية المجتمع وتحقيق توازنه على كافة المستويات: محليةً ودولية، وفي عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي من أجل إحلال ونشر وتعميم النماذج الرائدة في الممارسة الديمقراطية، فهي تشكل واسطة بين الفرد والدولة، حيث لا يستطيع الفرد مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه إلا من خلال عضويته في أحد التنظيمات المجتمعية، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية يمكن لهذه المؤسسات أن تشكل في الوقت ذاته مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، إذ أنها تزود أعضاءها بقدر كافٍ من المهارات التنظيمية والسياسية، وتشبعهم بالثقافة السياسية التي لا يمكن الحصول عليها في الأسرة أو المدرسة أو مكان العمل[89].

قبل التطرق إلى المكانة القانونية للمجتمع المدني بعد الإستقلال، لابد من الإشارة إلى وجود مجتمع مدني خلال الحقبة الإستعمارية لكن ليس بمفهوم وخصائص منظمات المجتمع المدني الحالية، حيث عمد الشعب الجزائري إلى إنشاء مؤسسات قبلية لمواجهة المستعمر الذي عمل على طمس الهوية الجزائرية، ومن أهم هذه التنظيمات "التويزة" و"الحلقة" وهي تهدف إلى تحقيق النفع العام والحفاظ على المجتمع الجزائري، ليتبلور الإطار القانوني للجمعيات مع صدور القانون الفرنسي عام 1901، الذي يحدد كيفيات إنشاء الجمعيات وتسييرها، حيث بموجبه أنشأت جمعيات جزائرية لكنها كانت مقيدة ومحاصرة.

بعد الحرب العالمية الثانية إزداد عدد التنظيمات السياسية والثقافية والدينية، على غرار جمعية العلماء المسلمين، حزب الشعب الجزائري، والكشافة الإسلامية، حيث ساهمت في إرساء مقومات الشخصية الوطنية وتدعيم بناء الدولة الجزائرية، لكن إبان الثورة التحريرية الكبرى تحولت معظم هذه الجمعيات إلى سند سياسي وإيديولوجي وعسكري لجبهة التحري الوطني من أجل مقاومة المحتل الفرنسي.

---

[89] خلفة نادية ،" مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية-دراسة تحليلية قانونية"،(**رسالة ماجستير غير منشورة** ،قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2002-2003)، ص100.

بعدما تناولت الدراسة لمحة عن مكانة المجتمع المدني إبان الفترة الإستعمارية، فإن هيكلة المبحث تكون على النحو التالي: حيث يتناول المطلب الأول المكانة القانونية للمجتمع المدني الجزائري في ظل دستوري 1963 و1976، والمطلب الثاني سيتناول المكانة القانونية للمجتمع المدني في ظل دستور 1989، أما المطلب الثالث فسيتم تناول مكانة المجتمع المدني في ظل دستور 1996.

المطلب الأول: مكانة المجتمع المدني في ظل دستوري 1963 و 1976

الفرع الأول: مكانة المجتمع المدني في ظل دستور 1963

لقد نشأ أول دستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963 في ظروف داخلية تمتاز بالصراع والتناحر على السلطة وكيفية الإستلاء عليها، حيث لعبت القوة العسكرية دورا فعالا في بروز نظام ذو طابع تسلطي وإعطاء حزب جبهة التحرير مهمة قيادة الجماهير الشعبية وتعبئتها وبالتالي منح الجبهة الدور الريادي في إعداد ومراقبة الأمة.[90]

لقد نص دستور 1963 على حق المواطن الجزائري وحريته في تأسيس الجمعيات والإجتماع في المادة 19 كما نص في المادة 20 على حقه النقابي ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات إلا أنه قيدها بالقانون وبعدم إستعمالها في المساس بإستقلال الأمة وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية و مؤسسات الجمهورية ومطامح الشعب الإشتراكية، وكذا عدم المس بنظام الأحادية الحزبية بإعتباره النظام الذي نجح في تحرير البلاد من هيمنة الإستعمار وجمع كل فئات الشعب في مصير واحد.

في هذه الفترة تأسست جمعيات عديدة منها جمعية القيم في 1963/02/09 لكن شدة المضايقات التي واجهتها أدت إلى حلها رسميا في 1966/09/22. وفي مقابل ذلك وخوفا من أن تتشكل مؤسسات قد تهدد كيان السلطة الحاكمة والحزب الواحد، وإستنادا إلى المادة 23 من دستور 1963 قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة ، وتأكد ذلك بالمرسوم 1963/08/14 الذي ينص على أنه: ممنوع على كامل التراب الوطني تشكيل أي تجمع ذو طابع سياسي، حيث تم حل العديد من الأحزاب والمنظمات على غرار الحزب الثوري الإشتراكي في 16 أوت1963، كما منع الحزب الشيوعي من ممارسة أي نشاط بناءا على مرسوم الحكومة

---

[90] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963و1976**،ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2013،ص73

الصادر في نوفمبر 1962 وكذلك النقابة العمالية التي تأسست في 1956 بزعامة الإتحاد العام للعمال الجزائريين. [91]

وبقيت الدولة الجزائرية المستقلة وارثة للفكرة التي غرسها فيها المستعمر بشأن وجوب خضوع المجتمع لها والهيمنة عليه لتمارس الدولة رقابتها على المجتمع وليس المجتمع هو الذي يمارس رقابته على الدولة ليحد من تسلطها.

الفرع الثاني: مكانة المجتمع المدني في ظل دستور 1976

رغم صدور دستور سنة 1963 وإنتخاب رئيس الجمهورية إلا أن الخلافات على تولي السلطة وفي مجال أسلوب الحكم أدى إلى أن يترك أحمد بن بلة المسرح السياسي الجزائري إثر إنقلاب جرى بتاريخ 19 جوان 1965، وبموجبه علق الدستور وعاشت الجزائر مرحلة إنتقالية وأصبحت السلطة السياسية بين يدي هيئة عليا تسمى مجلس الثورة بدلا من المجلس الوطني التأسيسي وحكومة حلت محل رئيس الجمهورية برئاسة الجهازين معا من طرف شخص واحد.

لقد أكد دستور 1976 أن حرية تأسيس الجمعيات غير مرغوب فيه من طرف السلطة آنذاك، حيث وضعت قيود على الجمعيات بصفة خاصة، والمجتمع المدني بصفة عامة، مبررة ذلك بالمحافظة على الوحدة الوطنية، أي أنه يجوز التضحية بالمجتمع المدني في سبيل الوحدة[92].

واستمرت هذه الهيمنة حتى بعد إصدار قانون 15-87 الصادر في 21 جويلية 1987، المتعلق بالجمعيات، والذي كان من المفروض أن يقلص من هذه الهيمنة، ويتماشى أكثر ومتطلبات البيئة الداخلية والخارجية التي بدأت تطالب بالتغيير، وعوضا عن ذلك، فقد كرس هذا القانون سيطرة الإدارة على الجمعيات ومراقبتها، مما أدى إلى تضييق هامش الحريات الجمعوية، لدرجة أن هذه الجمعيات لا تستطيع أن تستمر خارج دائرة الولاء الحزبي.[93]

من خلال دراسة المكانة القانونية للمجتمع المدني في ظل دستوري 1963 و1976 يتضح أن تواجد تنظيمات المجتمع المدني داخل المجتمع الجزائري هو تواجد شكلي لأنه مقصى من

---

[91] محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص39.

[92] خلفة نادية، ، مرجع سابق الذكر، ص112.

[93] أوشن سمية،"دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي-دراسة حالة الجزائر-"،(**رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2010)،ص ص 110،111

ممارسة الحياة السياسية والتي كانت محظورة آنذاك إلا على فئة معينة من الأفراد(الإنتماء إلى حزب جبهة التحرير الوطني)، فالسلطة في هذه الفترة هيمنت على تنظيمات المجتمع المدني من خلال تقييدها بنصوص قانونية صارمة تتماشى وفق ما يخدم مصالحها.

المطلب الثاني: مكانة المجتمع المدني في ظل دستور 1989

إن دستور 23 فيفري 1989 لم يكن وليد ظروف عادية وإنما وضع تلبية لمطالب عميقة جاءت كرد فعل لأوضاع سياسية إقتصادية وإجتماعية مزرية زادت في حدتها تصرفات وسلوكات الأفراد في السلطة. مما دفع رئيس الجمهورية آنذاك في خطاب 10 أكتوبر 1988 إلى تبني إصلاحات سياسية ودستورية في كافة المجالات للقضاء على احتكار السلطة .[94]

يتضمن هذا الدستور مجموعة من المبادئ نصت في أغلبها على سيادة الشعب، وعلى الطابع الجمهوري، المساواة، الفصل بين السلطات، سيادة القانون والتعددية الحزبية والسياسية. هذه الأخيرة التي ترتبط إرتباطا وثيقا بفعالية المجتمع المدني وقدرته على فرض تصوراته وطموحاته، على إعتبار أن نطاق هذه التعددية وإمكانيات إستمرارها مرتبط بوجود هذا المجتمع المدني. ويعود سبب تبني مبدأ التعددية لتمكين الشعب من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية، فقد جاء في المادة 39 من الدستور" حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"[95]، ويعني ذلك بداية استقلالية المجتمع المدني وفصله عن الدولة.

كما اعترف دستور 1989 بحق تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي ؛ حيث جاء في المادة 40 "بأن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به "، وأقرت المادة 53 مبدأ الحق النقابي لجميع المواطنين ، كما سمح بحق الإضراب للاتحاد والمنظمات دون ممارسته في قطاع الدفاع الوطني والأمن ، أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة العامة .[96]

من خلال ما سبق من نصوص فإن دستور 1989 إرتكز على بعض الأسس الديمقراطية التي تساعد على تفعيل دور الجمعيات والأفراد في الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان أو عن الحريات

---

(94)- سعيد بو الشعير ، **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989** ، ج2، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013، ص 45 .

3- أوشن سمية، مرجع سابق الذكر، ص112 .

1- نفس المرجع، ص113.

الفردية والجماعية وكل هذا كان له أثر إيجابي على نمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة نسبيا وفتح الباب أمامه لينشأ ويتطور.[97]

وفي إطار تحديد مكانة المجتمع المدني القانونية فإنه يجدر بنا الإشارة إلى أنه يوجد بالإضافة إلى الدستور ، ثلاثة صكوك أساسية لترسيخ الإنفتاح السياسي في الجزائر ، وهي :

- قانون 90-31 الصادر في 04 ديسمبر 1990 ، والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات (سنتطرق إليه لاحقا) .

- قانون (الأحزاب)الجمعيات ذات الطابع السياسي ، المعتمد في 05 جويلية 1989 و المعدل عام 1997 ، قانون الإعلام المعتمد عام 1990 الذي أتاح المجال لنشأة صحافة مستقلة.

بهذا الشكل وبالرغم من وجود من يقول بعدم ديمقراطية دستور 1989 ،فإن الإصلاحات السياسية التي تضمنها هذا الدستور قد أعطت مكانة قانونية سمحت ببداية تشكل مجتمع مدني في الجزائر من شأنه إحداث تغييرات سياسية، من شأنها أن تنمي أدوار المجتمع المدني في المجال السياسي.

المطلب الثالث: مكانة المجتمع المدني في ظل دستور 1996 والتعديل الدستوري 2008

الفرع الأول: مكانة المجتمع المدني في ظل دستور 1996

جاء دستور 1996 ، الذي يعد الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر، بحيث جاء هذا الأخير بتعديلات لبناء مجتمع ديمقراطي أكثر تكاملا يسود فيه القانون وتحترم فيه الحريات[98].

وأول ما يمكن ملاحظته حول دستور 1996، هو توسيعه لنطاق المجتمع المدني، وجعله يحتوي على حيز ينبأ بالتغيير من أجل التطور، فقد جاء بمواد جديدة وأضاف تعديلات إلى مواد

2- محمد عابد الجابري، " المجتمع المدني و الواقع العربي الراهن "، [www.hem.bredband.net/b155908/m510.htm]،تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/04/25، على الساعة h14:30، ص5.

[98] سعيد بو الشعير ، **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996** ، ج3، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013، ص 11 .

كانت موجودة في الدستور السابق .وقد أعطى المشرع حيزا كبيرا للحريات والحقوق المدنية والسياسية، فتم تبني التعددية الحزبية في المادة 41 التي تنص على أن" :حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن"، وكذا المادة 42 التي نصت صراحة على" :أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون..." [99]لكن وردت قيود دستورية على هذا الحق في نفس المادة، وهي عدم جواز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي[100].

وكذلك أقر حق تكوين الجمعيات فهو حق من حقوق المواطن، حيث نصت المادة 43 على أن" :حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة بإزدهار الحركة الجمعوية، ويحدد القانون شروط إنشاء الجمعيات."

وقد أعطى دستور 1996 حيزا كبيرا للمواطن في ممارسة حقه في تكوين الجمعيات، وضمان الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان، وعن الحريات الفردية والجماعية).بواسطة الجمعيات سواء منها السياسية أو المدنية المادة.33 كما أن دستور 1996 لم يكتف بإنشاء الحركة الجمعوية فقط، ولم يؤهل الدولة لسن القوانين التي تنظم هذه الحركة فقط، وإنما أكثر من ذلك أعطى للدولة الدور البارز في تشجيع وازدهار الحركة الجمعوية اعتقادا منها – أي الدولة –بأن هذه الحركة يجب أن يكون لها دور أساسي في تنشئة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد.[101]

الفرع الثاني: مكانة المجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري 2008.

لقد جاء الإعلان عن التعديل الدستوري 2008 في خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة إفتتاحه للسنة القضائية 2009/2008، والذي أكد عن رغبته في تعديل جذري للدستور، إلا ان التجربة المعاشة في الجزائر وتعاضم تداخل السلطات في ممارستها لمهامها، قد عجل في ضرورة إدخال تصحيحات مستعجلة على بعض أحكام الدستور، لضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة.[102]

---

[99] الطيب بلوصيف، مرجع سابق الذكر ص216.
[100] خلفة نادية، مرجع سابق الذكر، ص137.
[101] الطيب بلوصيف، مرجع سابق الذكر ، ص217.
[102] عمار عباس،"قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسي**، 2009، ص 03.

حيث يهدف تعديل دستور 2008 إلى مواصلة مسار الإصلاحات السياسية، خاصة في مجال تعزيز الحريات، حيث كان لمنظمات المجتمع المدني نصيب في ذلك، من خلال إقرار التعديل الدستوري بتوسيع وإثراء الفضاء الدستوري للمواطن من خلال حريات عامة جديدة وتعزيز حقوق مكفولة دستوريا. ويقر كذلك بالمناصفة بين الرجل والمرأة وحرية الصحافة ضمن ممارسة إحترام حقوق وحريات الغير ومنع ممارسة أي رقابة مسبقة عليها وحرية التظاهر والتجمع بطريقة سلمية، كل هذا يعزز ويدعم منظمات المجتمع المدني في أداء أدوارها في مختلف المجالات[103].

وقد جاء في المادة 2 من التعديل الدستوري 2008 "تعمل الدولة إلى ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة"[104]، وهو ما يعكس مكانة المرأة في المجتمع وتحقيقا لمبدأ المساواة بين المواطنين، وكذا تجسيدا للتمثيل الحقيق للواقع الديموغرافي للبلاد حيث تمثل المرأة 49% من تركيبة المجتمع الجزائري، وهذا ما سينعكس على تركيبة منظمات المجتمع المدني وكذا يعزز من المساهمة في صنع القرار[105].

المبحث الثاني: هيكلة المجتمع المدني في الجزائر

يقصد بتنظيمات المجتمع المدني تلك المؤسسات التي تقوم بأعمال وأنشطة لتحقيق أهداف معينة، من خلال قيام مجموعة من الأفراد بأدوار مختلفة لإنجاز تلك الأهداف معبرة في ذلك عن تكوينات تعكس تطورا إجتماعي وإقتصادي وسياسي، دون أي تمثيل رسمي للدولة لتحقيق أغراض مختلفة.

تتعد تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر سوء في الميدان السياسي أو الإجتماعي أو حتى الثقافي، وهو ما ستتناوله الدراسة من خلال هذا المبحث الذي سيتناول تنظيمات المجتمع المدني الجزائري، فالمطلب الأول يتناول الأحزاب السياسية والمطلب الثاني يتناول التنظيمات النقابية أما المطلبين الثالث والرابع فيتناولا على التوالي الجمعيات المدنية والإعلام.

---

[103] عمار يزلي،"التعديل الدستوري: تحديد العهد وإستقلالية القضاء ودور البرلمان"،[www.elkhabar. com/ arutue/real/ c5f8]، تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/08/28، على الساعة 20:30 ، ص 03.

[104] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 08-19 المتعلق بالتعديل الدستوري"، الجريد الرسمية، العدد 63، 16 نوفمبر 2008، ص1.

[105] عمار عباس، "مبادرة الإصلاحات السياسية ."**مجلة الفكر البرلماني**، العدد 28 ، نوفمبر 2011 ، ص17

المطلب الأول: الأحزاب السياسية

تعززت منظمات المجتمع المدني إثر إقرار التعديل الدستوري 1989 في الميادين التي تخلت فيها الدولة عن البعض من مهامها، حيث تباينت فاعليتها حسب قوة تأثير أعضائها في محيط نشاطها،وهدفت إلى ممارسة تأثيرا مستمرا على إحداث تغيير إجتماعي وسياسي، لتوسيع مجال الممارسة الديمقراطية وتحقيق مصالح المجتمع.

وتعدد الجمعيات السياسية(الأحزاب)والجمعيات المدنية ينطوي تحت مظلة واحدة تعطيها شرعية قانونية"فن الإجتماع"، وإتحاد الناس ببعضهم يكسبهم قوة وفاعلية، ورغم تباين الهدف الأساسي لكل من الجمعيات السياسية والمدنية، فإن بينهما صلة متينة وتساند وظيفي.

عرف المشهد السياسي في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 88 وضعا جديدا فيما يتعلق بالحراك السياسي، حيث ظهرت الأحزاب كجزء من التكاثر السريع الذي يعتبر ظاهرة طبيعية تعبر عن الرغبة في الحرية والديمقراطية، التي أفرزت تشكيلات سياسية متباينة الطروحات يمكن حصرها في التيار الإسلامي واللائكي من حيث الإديولوجية، والتيار الوطني، ويتحدد الإنتماء إلى أي من التيارات الثلاثة حسب الخطاب السياسي الذي لا يخرج عن ثلاث تصورات:

-التيار الرافض لكل ما هو غربي.

-التيار القابل لما هو غربي.

-التيار التوفيقي[106].

ودخلت هذه التيارات في حرب إيديولوجية في مرحلة قصيرة لم تترك لنفسها الوقت المناسب ولا الشروط الموضوعية لبلورة طرحها الثقافي والسياسي بعد مرحلة الأحادية، خاصة وأن التيار الوطني كان في حاجة ماسة إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي بعد الهزة التي تعرض لها في أكتوبر 1988 وأخذت الخارطة السياسية في الجزائر شكلها التعددي مع قانون الجمعيات السياسية وبصرف النظر عن طبيعة أي حزب وتكوينه فإن المنافسة السياسية التي جسدها الإصلاح السياسي، تجسد فاعلية الآليات القانونية التي سمحت بتأطير الحياة السياسية وتفعيل مسار

---

[106]نفس المرجع، ص227.

الدمقرطة، كما أن للمنافسة الإنتخابية دور في إبراز تعددية الحقل السياسي وتنوعه، الذي يعكس خصوصية المجتمع الجزائري.

وتسيّر العملية السياسية في الجزائر حسب الدستور الذي يعتبر الحزب" بأنه يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية، بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر الربح"، هذا التسامح في تشكيل الجمعيات السياسية تم التراجع عنه في دستور 1996 وقانون الأحزاب الصادر سنة 1997.

ورغم العدد الهائل للجمعيات السياسية إلا أن معظمها لا يتمتع بشان كبير في الحياة السياسية، وهو ما أثبتته أول إنتخابات برلمانية تعددية1991 حيث لم تفرز سوى عدد محدود من الأحزاب التي تتمتع بمصداقية، ويمكن الإشارة في هذا الصدد أن الأحزاب السياسية التي تدخل ضمن المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية المعارضة، أي التي تكون خارج السلطة(الحكومة)، وبالنظر إلى إختلاف حجمها وتوجهها السياسي والفكري يجعل صعوبة في الإحاطة بها، لذلك سوف يتم التركيز على بعض الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية التي يمكن تصنيفها إلى تيارات وطنية، إسلامية وعلمانية.[107]

أولا/التيار الوطني : ويشمل حزبين مهمين هما حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي.

***حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)**:مارست جبهة التحرير الوطني الحكم منذ الاستقلال، ولعبت دورا رئيسيا تعبويا مانعا لظهور أي قوى سياسية منافسة، إلى غاية أحداث 5 أكتوبر 1989 التي هزت كيانها، ويرجع هذا الدور لكونها القوة السياسية الوحيدة التي انبثقت منها جميع فئات الشعب الجزائري، وقد استمرت في ممارستها للسلطة استنادا إلى الشرعية التاريخية الثورية[108].

***حزب التجمع الوطني الديمقراطي(RND)**:هو من الأحزاب الحديثة الذي تأسس سنة 1997 كواجهة سياسية للسلطة الرسمية، ترأسه بداية" عبد القادر بن صالح "والذي تحول إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني بعد الفوز الذي أحرزه في تشريعات 1997، تحت شعار" أمل-عمل-تضامن"، راهن فيه على استقرار الجزائر، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية. وقد دعمته السلطة التنفيذية للفوز في هذه الانتخابات، وكذا انتخابات 2002 و2007 [109].

---

[107] Andria Liverani, **civil society- the political function of associational life**, London : routledje taylor and francis groups, 2008,p105

[108] عنصر العياشي، "التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق"، **المستقبل العربي**، العدد 247، جانفي 1999، ص5.

[109] محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص ص 60،61.

ثانيا/التيار العلماني: ضم هذا التيار القوى الموازية لقوى الإسلام السياسي التي دعت إلى فصل الدين عن الدولة في المجال السياسي، وشمل جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال ثم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، على الرغم من أنها شكلت حيزا متواضعا على خارطة المعارضة السياسية للنظام إلا أنها كانت خصما قويا له، من خلال هجومها المستمر على النظام وتحميله مسؤولية الأزمة، واتهامه مرات عديدة بالتزوير في الإنتخابات وانتهاك حقوق الإنسان والتضييق على الحريات العامة، ويضم هذا التيار كل من:

***جبهة القوى الإشتراكية(FFS)** : تأسست سنة 1963 بزعامة" حسين آيت حمد"، وكانت ناشطة في الخارج إلى غاية سنة 1989، حينها أصبحت حزبا شرعيا لا يزال في المعارضة وأثبتت جدارتها في الانتخابات التشريعية سنة 1997 ، إلا أنها لم تشارك في الانتخابات التشريعية سنة 2002 وشاركت فقط في الانتخابات المحلية 2002[110] .

***حزب العمال** :حزب يساري تأسس عام 1990 برئاسة" لويزة حنون "وهي أول إمرأة في تاريخ الجزائر ترشحت لمنصب رئاسة الجمهورية، يتمسك بمبادئه المتمثلة في، الدفاع عن البروليتاريا ونبذ الخوصصة، قاطع الانتخابات الرئاسية عامي 1995 و1999 وحصل على 4 مقاعد في الانتخابات التشريعية عام 1997 ، و21 مقعد في تشريعات 2002 ، ثم 21 .مقعد في انتخابات 2006[111].

***حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)**:يرجع تأسيسه إلى الحركة البربرية سنة 1989 ، وتم اعتماده قانونيا في 16 سبتمبر 1989، يترأسه" سعيد سعدي"، يرفض الاتجاه الإسلامي على المستوى الوطني ويدعو إلى إقامة تيار عصري متفتح على الثقافة الغربية[112].

ثالثا/التيار الإسلامي:برز هذا التيار بقوة باكتساحه الفراغ الحاصل في الساحة السياسية الذي عزز وجوده بمشروعية يراها مقدسة، ساعدت على ظهوره كفاعل إجتماعي وبخطاب جديد للتعبير والحرية، وتتمحور المعارضة الإسلامية حول عدة قوى على رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولا يعتبر هذا التيار ظاهرة جديدة في الحياة السياسية، إلا أن هيكلته كانت وفق دستور 1996 ، ويضم كل من:

***الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)**:نشأت كحزب سياسي في مارس 1989 ، كان لها قوة فعل منظمة حيث سيطرت و اكتسحت الجبهة % 55 من مجموع البلديات في أول موعد انتخابي

---

[110] عنصر العياشي، "التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق"، مرجع سابق الذكر،ص9.
[111] محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص ص 65،66
[112] عنصر العياشي، "التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق"، مرجع سابق الذكر،ص10.

لمحليات1990 وتعزز دورها من خلال الفوز بتشريعات 1991 ، حيث أحرزت في دورها الأول على 47.27%من مجموع الأصوات مما أدى إلى انقسام الطبقة السياسية بين مناد لإكمال المسار الانتخابي وآخر بإيقافه، وتدخل الجيش الوطني الشعبي ليلغي انتخابات 1992 ، أدى ذلك إلى إحداث معارضة مسلحة بين الطرفين بداية من سنة 1993[113].

***حركة مجتمع السلم(حمس HMS)**:نتجت عن تحول" جمعية الإرشاد والإصلاح "و أصبحت معتمدة كحزب سياسي سنة 1991، ويسعى هذا الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية بالإعتماد على معايير الموضوعية والواقعية، واستفادة من أخطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحيث تحولت من فلسفة المعارضة المحضة إلى المشاركة المحتشمة في الحياة السياسية، وقد سجلت حضورها في المواعيد الانتخابية[114].

***حركة النهضة الإسلامية** :تم اعتمادها رسميا في ديسمبر 1990 برئاسة زعيمها" عبد الله جاب الله"، تعد من الأحزاب المعارضة لإلغاء تشريعات ديسمبر1991 ، تغير اسم الحزب إلى" حركة الإصلاح"، وتعرضت الحركة إلى مضايقات من قبل النظام نتيجة التخوف من نشاطها الكثيف، مما أدى إلى انفصال زعيمها مع مؤيديه لتنشئ" حركة الإصلاح الوطني"، هذا الانفصال أدى تراجع شديد لحركة لدرجة أنها لم تحصل سوى على مقعد واحد في تشريعات 2002 ، وأربع مقاعد في تشريعات 2007 بعدما كانت تتمتع ب 34 مقعد في تشريعات1997.[115]

وبعد إقرار القانون رقم 12-02 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب، أنشئت العديد من الأحزاب وبلغ عددها 34 حزبا جديدا، بين أحزاب منشقة عن أحزاب معارضة، وأخرى أكثر راديكالية في مواقفها، على غرار حزب "تجمع أمل الجزائر"بقيادة عمار غول المنشق عن" حركة مجتمع السلم"، وحزب الحركة الشعبية الجزائرية بقيادة عمارة بن يونس المنشق عن الأرسيدي، إضافة إلى جبهة التغيير بقيادة عبد المجيد مناصرة، وحزب العدالة والتنمية بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله، في الغالب لم تقدم الأحزاب الجديدة إضافة جدية للساحة السياسية، بسبب استمرار السلطة في غلق الساحة السياسية، لكن هل ربحت السلطة أم ربحت المعارضة قوى سياسية جديدة لصالحها على الصعيد العددي قد تكون السلطة الرابح الأكبر في دعم صفها "بأحزاب مرافقة" لخياراتها السياسية

---

113 نفس المرجع، ص 11.
114 محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص62.
115 هشام عبد الكريم ،مرجع سابق الذكر،ص 120.

في الانتخابات أو في مسارات أخرى، لكن المعارضة ربحت في المقابل كوادر وأحزابا قدمت سقفا أعلى في الطرح والرؤى والتصورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمشكلات البلاد.[116]

المطلب الثاني: التنظيمات النقابية

في الجزائر تشكل التنظيمات النقابية أحد أهم مكونات المجتمع المدني وأقواها ، فقد ضمنت جميع الدساتير الجزائرية الصادرة منذ الاستقلال ممارسة الحق النقابي، على اعتبار أنه حق من حقوق الإنسان الأساسية ، فقد خصصت الجزائر حماية قانونية للحق النقابي، وضمنته في دساتيرها الوطنية بدءا بدستوري (1963 و1976) حيث ارتبطت في ظلهما الحركة النقابية بالعمل السياسي، مما جعل التهميش والإقصاء وإستخدامها من قبل السلطة هو الطابع المميز للمنظمة النقابية.

و بعد إقرار التعددية فإن دستور 1989 حرر التنظيمات النقابية من أي وصاية سياسية أو سيطرة حزبية إستنادا الى قانون 88-01 المؤرخ في 1988/01/16 والخاص باستقلالية المؤسسات. وفي دستور 1996 فإن (المادة 56) منه تنص على أن " الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين " ، كما تنص على الحماية التي أولاها القانون للحق النقابي ضمن القانون رقم 90-14 المؤرخ في 1990/06/02 المتعلق بممارسة الحق النقابي لا سيما في مواده (51)و(53) إلى (57)، لقد سمحت هذه الضمانات الدستورية والقانونية بظهور العديد من التنظيمات النقابية[117]

أ – **النقابات العمالية** : هي منظمات تجمع أشخاصا يمارسون المهنة نفسها أو العمل نفسه من اجل الدفاع عن مصالحهم المهنية، تشكلت لأغراض المساومة الجماعية لظروف العمل، وتنمية مصالح

---

[116] عثمان لحياني"أحزاب سنة أولى إصلاحات بين طابور الرئيس وخندق الرفض والتيه السياسي"،[www.elkhabar.com/ar/politique.]
تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/08/23، على الساعة 20:00، ص 01.

[117] محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر،ص ص26،27

أعضائها اقتصاديا و إجتماعيا، بممارسة الضغط على السلطة وفي بعض الحالات اللجوء إلى العمل السياسي. تتعدد التنظيمات العمالية ، ومن أهمها :

*الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) : تأسس عام 1956 كمنظمة مستقلة للعمال الجزائريين عن النقابات الفرنسية وقد كان الاتحاد مهيمنا عليه من جانب جبهة التحرير الوطني منذ تأسيسه ثم تابعا لها منذ ديسمبر 1962 إلى أن انفصل عنها في عام 1988 لقد كانت النقابة خاضعة تماما لأجهزة الدولة ، مما أعطاها المشروعية للتدخل في العمل النقابي ، ثم جاء بيان رئاسة الجمهورية في تشرين الأول 1988 ليحرر النقابات كافة وعلى رأسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) من سيطرة الحزب وأجهزة الدولة [118].

*النقابة الإسلامية للعمل (SIT): دشن التيار الإسلامي ممثلا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1990 نقابة إسلامية للعمل (SIT) في إطار خلق قواعد عمالية خاصة بها، تمكنت هذه النقابة (SIT) بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا ، والقيام بعدة إضرابات مطلبية خلال تلك الفترة التي ميزت صعود قوي للجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)بعد نجاحها في الانتخابات السياسية المحلية – جوان 1990 علما بأن النقابة الإسلامية للعمل (SIT) تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ(FIS) في (1992)[119]

*اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر : أسسها الاتحاد العام للعمال الجزائرين (UGTA) في عام 1992 في محاولة للحضور على المسرح السياسي ، وبهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ ورغبة في التمسك بالطابع الجمهوري العلماني للدولة ، وقد انضمت إليها ست منظمات أخرى تمثل أصحاب العمل، والمدراء في الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان .[120]

*الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين (UNPA): تأسس عام 1953 ، ومنذ الاستقلال وحتى عام 1988 ظل تابعا للحزب الواحد ، ويضم بحسب إحصاءات 1997 حوالي 700 ألف عضو.

ب- **النقابات المهنية:** تمتاز النقابات المهنية في الجزائر بالمستوى العلمي والوعي السياسي لدى أعضائها مثل نقابات الصحفيين والأطباء والمهنيين والمحامين والصيادلة والقضاة، كما تتميز أيضا باستقلالية نسبية مواردها المالية، مما عزز تزايد نشاطها، 29 نقابة للعمال الأجراء، 12 نقابة لأرباب العمل منها 11 في القطاع الخاص)، تعد هذه التنظيمات الأكثر نشاطا و فعالية لما لها من ناشطين يتميزون بوعيهم لأهمية الدفاع عن حقوق الإنسان.

---

[118] نفس المرجع ، ص28.
[119] الطيب بلوصيف، مرجع سابق الذكر، 238
[120] نفس المرجع ، ص239

هذا التزايد تناسب مع تطور النفوذ الإقتصادي لهذه النقابات، والشعور الموحد بضرورة تنظيم أنفسهم وتحديد مطالبهم، بغية تحقيق الاعتراف بهم كشريك إجتماعي من طرف السلطة، وتم إنشاء العديد من التنظيمات المهنية وجمعيات أرباب العمل منها :الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل الكونفدرالية العامة للمقاولين الجزائريين الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين، كونفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين، جمعية النساء أرباب العمل.

المطلب الثالث : الجمعيات المدنية

شهدت الجزائر ديناميكية لا مثيل لها للحركة الجمعوية في التسعينات بعد ما تبنت الدولة القانون المنظم والمسير لهذه التنظيمات الاجتماعية ، ويمكن تفسير هذا التطور السريع والذي وصفه البعض بالانفجار في المجال الجمعوي إلى عامل أساسي ومهم ، يتمثل في فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية .

لقد شكلت الجمعيات المدنية بمختلف اتجاهاتها وتنوع نشاطاتها دعامة متينة من دعائم المجتمع المدني في الجزائر. ويعتبر القانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر سنة 1990 الذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات، إطارا تشريعيا عاما ومطلقا عند تحديده لهذه الجمعيات والهيئات ودورها داخل المجتمع ، حيث جعل من عملية إنشائها قضية إجرائية بسيطة سواء على مستوى منح الاعتماد أو على مستوى تنظيمها.[121]

تشجع السلطات العامة نشاط الجمعيات بمنحها إياها شتى أنواع الإعانات والتسهيلات، وبات لدى أغلب الجمعيات نظام أساسي وقاعدة ونشاط بما يتيح لها الانخراط في شبكات الجمعيات الدولية، ومن الجمعيات التي باتت ناشطة بوجه خاص الجمعيات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان .

إن حرية تكوين الجمعيات هي من المعطيات المهمة في الجزائر، فالجمعيات تشكل اليوم بعد الأحزاب السياسية إحدى القواعد الفاعلة المحركة والتي لا يمكن تجاهلها، وقد نتج تكاثر كبير لعدد الجمعيات فقد بلغ عدد الجمعيات بعد فترة وجيزة من إقرار دستور 23 فيفري1989 إثني عشر ألف

---

[121] هشام عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص98.

جمعية. وقفز هذا العدد إلى 14800 في الفصل الأول من عام 1990 ليبلغ سنة 1998 45 ألف جمعية وطنية ومحلية، وتشير تقديرات رسمية أن العدد بلغ سنة 2000 إلى 56 ألف و500 جمعية محلية وألف جمعية وطنية[122]، ليقفز العدد الإجمالي للجمعيات المحلية والوطنية إلى 120 ألف جمعية بعد صدور القانون العضوي رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات على إثر الإصلاحات السياسية التي أقرها النظام السياسي الجزائري(وهوا ما ستتطرق إليه الدراسة بأكثر تفصيل لاحقا)[123]

ويمكننا أن ندرج ضمن الجمعيات المدنية ما يلي :

أ /أكاديمية المجتمع المدني : أنشأت وفق قانون الجمعيات 03جويلية 2002 جمعية مدنية غير حكومية امتد نشاطها عبر كامل التراب الوطني وحتى في بعض الدول الأجنبية، وانضمت إلى هيئة الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإقليمية كعضو ملاحظ . حيث تسعى للتفاعل على المستوى الداخلي والخارجي و تحديث وسائل تحقيق اهدافها لمواكبة حركية التطورات الحاصلة في العالم، وتعتمد في ذلك على خلق مؤسسات تابعة لها متخصصة تعمل باستقلالية نسبية عنها، نذكر منها:

المرصد الجزائري للمرأة، المؤسسة الجزائرية لرجال الاعمال والاستثمار الاجتماعي، اللجنة الوطنية للصحة وحقوق المريض...وبإتساع مجال نشاطاتها تسعى لأن تكون رائدة في العمل المدني الاجتماعي من خلال اهتمامها بالانشغالات اليومية للمواطن في شتى المجالات وان تكون الواجهة الحقيقية للمجتمع الجزائري في ظل التطورات الحاصلة[124].

ب/المنظمات النسوية : وهي تلك المنظمات المهتمة بالرعاية الأسرية والبعض منها بتلبية الحاجات المادية والصحية والاجتماعية للأسر المحتاجة، في حين أن بعضها يهتم بقضايا حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية التي تشكلت في إطار التحولات في أوضاع المرأة في الحياة العامة للمجتمع حيث عززت من وجودها بمساهمتها في تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات التطوعية التي بلغت 20 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة، ومقاومة العنف، وتعددت بتعدد قناعاتها وبالإتجاهات الفكرية والسياسية السائدة على الساحة الوطنية.[125]

---

[122] محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر، ص 82.

[123] بن ناصر بوالطيب،"النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"،[www.bchaib.net/mas/index.php]، تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/08/07، على الساعة h15:30، ص4 .

[124] الطيب بلوصيف، مرجع سابق الذكر، ص 241.

[125] محمد بوضياف، مرجع سابق الذكر،ص84

ج/الجمعيات الثقافية : تعبر الجمعيات الثقافية إحدى مظاهر التنوع الثقافي في الجزائر، حيث عبرت عن مجموع التصورات والخلفيات الموجودة على الساحة السياسية والنقابية وتشكلت وفق اتجاهين أساسيين الإتجاه الإسلامي والإتجاه العلماني اللذان يعبران عن انقسام في ثقافة المجتمع.[126]

د/الطرق الصوفية والأخويات الدينية: لعبت دورا مهما خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي حيث كانت حصنا منيعا تجاه محاولات طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري والتسميم السياسي أثناء المرحلة الإستعمارية، وواصلت زوايا أخرى مهمة التعليم رغم تأميم المستعمر لمصادر تمويلها من أوقاف وشكلت الطابع الروحي للحياة في تلك المرحلة ولا تزال أحد المصادر الأساسية في تشكيل تصورات المواطنين ومدركاتهم الإسلامية، وقد أصبح للزوايا دورا مهما في مسار الحياة السياسية.[127]

د /الجمعيات التطوعية :إرتفع عدد هذه الجمعيات من 12 ألف جمعية سنة 1990 إلى 20 ألف جمعية سنة 1992 منها منظمة أبناء المجاهدين، منظمة أبناء الشهداء، المنظمة الوطنية للمجاهدين وتعد من المنظمات التابعة للدولة والتي تأسست مباشرة بعد مرحلة الاستقلال، لكن ما يعاب على هذه التنظيمات أنها تخضع لوصاية الدولة ويتضح ذلك جليا من خلال وسائل الدعم(المالي والإعلامي) التي تجسد حالة التبعية، حيث أُدمجت هذه الجمعيات في إطار السياق العام للخطاب السياسي واستيعابها من طرف بعض الأحزاب لغرض التعبئة السياسية في المناسبات الانتخابية وهو ما ينعكس سلبا على مصداقيتها لافتقادها معايير الثقافة المدنية التي تقوم عليها منظمات المجتمع المدني[128].

على الرغم من العدد الهائل للجمعيات المدنية في الجزائر إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا وضعيفا، غالبا ما يتصف بالمناسباتية.

المطلب الرابع : الإعـــــلام

مما لا شك فيه أن الإعلام ركيزة أساسية في مسار التطور والتنمية، والتقويم الذي تنتهجه الأنظمة السياسية بغية مواكبة التقدم الحاصل من حولها، وكذا الإضطلاع بمهمة منح المجتمع آليات جديدة تساعده على التكيف مع أزماته ومشاكله .غير أن هذا الدور ينبغي يعطى له الإطار القانوني السليم حتى تتحدد الصلاحيات وترسم له الآفاق من أجل عمل إعلامي رشيد.

---

[126] نفس المرجع ،ص88

[127] أوشن سمية،مرجع سابق الذكر، ص118.

[128] نفس المرجع، ص119.

وقد خضعت التجربة الإعلامية الجزائرية لمرحلية متباينة، وتطور مستمر، فبرغم أن المشرع أعطى الحق للتعددية الإعلامية والحرية إلا أن التعامل إزاءها يأخذ طابع الصرامة، زيادة إلى فتح المجال للصحف فقط دون الوسائل الإعلامية الأخرى والتي بقيت في يد الحكومة[129].

وقد تعرضت المؤسسة الإعلامية لتحولات أولها صدور قانون الإعلام في1990 الذي أعطى آفاقا كبيرة للإعلام خاصة إلغاء وزارة الإعلام وتكوين المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990، الذي تميز بالإستقلالية التامة، فانعكس ذلك على الوضع خاصة أن عدد الصحف بلغ 103.[130]

تأثر الإعلام بإلغاء المسار الإنتخابي وإعلان حالة الطوارئ في فيفري1992 ، التي قيدت الحريات وألغت أي ضمانات للإعلام وممارسته .وقد تميزت هذه الفترة بضبط صارم للعمل الصحفي خاصة إن تعلق الأمر بمواضيع أمنية، إلى حد منع إصدار العديد من الصحف، ووصل الحد إلى الإعتقال والحظر، حيث أعلن عن تأسيس النقابة الوطنية للصحفيين **snj** في 04 جويلية1998 وعقدت مؤتمرها الأول في 25 نوفمبر 1999 على خلفية عدم مناقشة مشروع قانون الإعلام من قبل المجلس الشعبي الوطني لظروف تتعلق بالإنتخابات الرئاسية لعام1999 .[131]

وهكذا ظل الإعلام في الجزائر مكبلا وقيد تأويلات السلطة، رغم بروز جانب من الحرية مؤخرا على إثر صدور القانون العضوي رقم 05/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام (سنطرق إليه بالتفصيل لاحقا)، والذي جاء بحرية أوسع للإعلام مما أسفر على إصدار العديد من الصحف والدوريات وكذا أدى إنفتاح حقل السمعي البصري إلى بروز مؤسسات إعلامية جديدة.[132]

---

[129] عبد الرزاق مقري،**التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية**، الجزائر: ددن، 2010، ص30.

[130] نفس المرجع، ص31.

[131] هشام عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص104.

[132] تواتي نور الدين،" الممارسة الإعلامية للصحافة في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: **الإعلام والديمقراطية**، جامعة ورقلة،12-13 ديسمبر 2012، ص3

المبحث الثالث: المجتمع المدني بين مرحلتي الاحادية الحزبية والتعددية السياسية

من خلال هذا المبحث الذي يتناول المجتمع المدني الجزائري بين مرحلتي الاحادية الحزبية والتعددية السياسية سوف يعالج علاقة المجتمع المدني بالسلطة السياسية، كيف كانت العلاقة في المرحلة الأولى وكيف أصبحت؟ خاصة في ظل التغيرات التي طرأت على المجتمع المدني بعد دستور 1989، وعليه فالمطلب الاول يتناول المجتمع المدني والممارسة السياسية في مرحلة بناء الدولة، والمطلب الثاني يتناول علاقة المجتمع المدني بالسلطة في ظل التعددية السياسية أما المطلب الثالث فيتناول عوامل تطور المجتمع المدني الجزائري.

المطلب الأول: المجتمع المدني والممارسة السياسية في مرحلة بناء الدولة

تميزت فترة الأحادية الحزبية بإنتكاسة واضحة.حيث لعبت السلطة السياسية الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال دورا هاما في تشكيل مجتمع مدني على مقاسها، وذلك بالاعتماد على المحافظة على الوحدة الوطنية.

ويلاحظ أنه منذ السنوات الأولى للاستقلال، سعت السلطة السياسية للإستيلاء وصياغة الفضاء السياسي سواء كان رسميا أو غير رسمي، وذلك وفقا لما تقتضيه مصلحتها، وتؤكد العديد من الشواهد هذا الطرح، فالسعي مثلا للسيطرة على جهاز حزب التحرير الوطني كان واضحا.

وذلك لأن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التربوية والثقافية، مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع، إذ تعتبر من مهامه الأساسية، فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأنه وبرأيها أن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه، وذلك عن طريق تأسيس وإنشاء تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه وآرائه وتخدم مصالحه، وبذلك عمت روح الأبوية في جميع المجالات. وعليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها، تسير في نفس القوالب والأطر التي كانت قائمة في الفترة الاستعمارية والمتمثلة في عملية الهيمنة[133].

ويلاحظ وجود ثنائية غير متجانسة في بنية مؤسسات المجتمع المدني خلال فترة الأحادية، فقد تشكلت مؤسسات المجتمع المدني الرسمي، وهو ذلك المجتمع الذي يتحرك في إطاره كل من النقابة، وبقية الجمعيات الأخرى، ويسهر على إدارته وجهاء الناس من الساسة والمفكرين، ويتمركز غالبا في المناطق الحضرية الكبرى. وفي المقابل نلاحظ هناك مجتمع مدني آخر غير رسمي، الذي لجأ إلى التعبير

---

[133] العياشي عنصر، "التعددية السياسية في الجزائر: واقع وآفاق"، مرجع سابق الذكر، ص ص 2،3.

عن نفسه خارج النسق القائم، وهو يتشكل أساسا من تلك الفئات الاجتماعية المناهضة للسلطة المركزية، والتي تتميز خطاها بقدر معين من الراديكالية، فهذا المجتمع المدني غير الرسمي، له أيضا مؤسساته وتنظيماته ومنتدياته، مثل :حلقات الذكر في المساجد، جمعيات الطلبة،... إلخ

إن هشاشة التشكيلات الرسمية وعدم قدرتها على الإمتداد الحقيقي داخل المجتمع سواء تعلق الأمر بحزب جبهة التحرير الوطني أو مختلف المنظمات الجماهيرية الأخرى، دفع بالعديد من الفئات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها خارج دائرة الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تحكم فيه الدولة[134].

فترة الأحادية الحزبية مثلت فترة حديدية جامدة في السياسة، جعلت النظام السياسي يضطلع بكل المهام المنوطة بالمجتمع وللضرورات المتعددة خاصة الأمنية والتنموية، جعلت النظام يشك ويحذر من أي تكوين خارج التوجه الحزبي الاشتراكي الذي ترسمه النخب الحاكمة في أي نظام مماثل، وبذلك فقد منع المعارضة، واعتبر أي منظمة معادية لنهج الدولة –الحزب، خارجة عن القانون .وهذا ما أدى إلى ظهور المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب، المشجعة لسياسته، والخاضعة لتمويله، ذات وصف معاد للمجتمع المدني الحديث، إضافة إلى تكوين منظمات سرية خارجة عن القانون، والتي تعتبر أقرب إلى الحركات المعارضة القائم أغلبها على أهداف سياسية، وعليه هذه الفترة تميزت بإقصاء تام للمجتمع المدني من الحياة السياسية.

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالسلطة في الظل التعددية السياسية

التحول التاريخي والمهم في طبيعة علاقة المجتمع المدني بالسلطة كان بعد صدور دستور 1989، الذي أقر التعددية الحزبية، النقابية والإعلامية ،وعزز تلك التعددية ترسانة من القوانين الناظمة لممارسة تلك الحقوق والحريات ،وهو مافتح المجال واسعا لإزدهارمؤسسات المجتمع المدني ،فقد عرفت الساحة السياسية تاسيس حوالي 60 حزبا خلال تلك الفترة، إلى جانب تأسيس العديد من النقابات كالنقابة الإسلامية للعمل وهي تابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ ،والإتحاد الوطني للإنقاذ وهو تابع للإتحاد العام للعمال الجزائريين ،فضلا عن تأسيس العديد من الجمعيات، ففي غضون أربعة سنوات تم إنشاء 4340 جمعية وطنية .[135]لكن من الناحية الواقعية يبدو أن هذه التعددية كانت

---

[134] خير الدين عبادي، مرجع سابق الذكر، ص41.
[135] مرسي مشري، مرجع سابق الذكر، ص 7.

شكلية، وربما إضطرارية ظرفية، وبالتالي لم تكن حقيقية إذ ربما قام بها النظام لتحقيق أهداف يجملها الأستاذ العياشي عنصر في مايلي:

*إنعاش أجهزة وهياكل النظام التي أعيتها سنوات طويلة من الحكم البيروقراطي المركزي الأحادي وكان إستراتيجيوا النظام يعتقدون أن الإنفتاح الديمقراطي سوف ينفخ روحا جديدة في هياكله وتنظيماته بما في ذلك حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الإستقلال.

*كان هدف مخططي النظام إقامة تعددية شكلية ومقيدة من خلال ضمان سيطرة أحزاب النظام، بحيث يسمح لتشكيلات سياسية أخرى بتزيين الساحة السياسية الوطنية دون أن يكون لها تأثير فعال وحقيقي على مجريات الأحداث، أحزاب تفتقر إلى قاعدة شعبية قوية وتقاليد نضالية وخبرة تنظيمية الشئ الذي يسهل إستقطابها في لعبة يتصرف فيها النظام من خلال إستعمال وسائل الترغيب (توزيع الريع النفطي، والمناصب في هياكل الدولة) والترهيب بواسطة سن قوانين غير ملائمة للنشاط السياسي التعددي مرورا بإحتكار وسائل التعبير الجماهيري وصولا إلى القمع.

*الغاية البعيدة للنظام من وراء قبول التعددية وتشجيع تكوين الأحزاب هي تفتيت القوى المعارضة وإمتصاص الغضب الشعبي المتزايد الذي إستطاعت بعض تلك التنظيمات إستغلاله لصالحها في ظل توسع رقعة الإحتجاج الإجتماعي ضد سياسة الإقصاء والتهميش والتفقير التي عرفتها فترة الثمانينات[136].

ذلك أنه سرعان ما تم إجهاض التجربة الديمقراطية التعددية، وهذا بإلغاء المسار الإنتخابي سنة 1991 إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتخابات التشريعية، وإعتقال قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،وحل مختلف تكوينات المجتمع المدني التابعة لها.[137]

وبهذا دخلت البلاد في أزمة أمنية تم على إثرها إعلان قانون الطوارئ سنة 1992 وهو يعد كسلاح لمواجهة المعارضة، وهو القانون الذي أعطى الحرية لمصالح الأمن بإيعاز من السلطة للتصرف في حياة الناس وتقييد حرياتهم حيث نصت المادة 3 منه " على أنه يمكن إتخاذ تدابير لوقف نشاط كل شركة أوجهاز أو مؤسسة أو هيئة وغلقها مهما كانت طبيعتها أو إختصاصها عندما تُعَرض هذه

---

[136] العياشي عنصر، "مسار المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا"،مرجع سابق الذكر، ص 14.
[137] عبد الرزاق مقري ، مرجع سابق الذكر، ص39.

النشاطات النظام العام أو الأمن العمومي أو السير العادي للمؤسسات أو المصالح العليا للخطر، وتتخذ التدابير أعلاه عن طريق قرار وزاري لمدة لاتتجاوز ستة أشهر....."،أما المادة 7 منه فتجيز لوزير الداخلية ممثلا بالأجهزة الأمنية في منع الكثير من النشاطات الحزبية والجمعوية حتى ولو كانت داخل قاعات مغلقة[138].

وقد إستغلت السلطة هذا القانون لمواجهة قوى المعارضة والتقليل من دورها،إذ لوحظ مثلا تشميع الإدارة بعض مقرات الأحزاب أورفض ملفات إعتمادها كما هو الحال بالنسبة لحزب الوفاء الذي يترأسه أحمد طالب الإبراهيمي بحجة وجود عناصر من جبهة الإنقاذ المحلة في الحزب[139].

ومن أجل بلوغ الهدف ذاته (أي تحجيم المعارضة وتقليل دورها)، أصدرت السلطة الجزائرية مجموعة من القوانين المؤطرة للعمل السياسي الحزبي،نكتفي هنا بالإشارة إلى قانون الأحزاب السياسية سنة 1997، وهو القانون الذي وضع قيودا على الأحزاب لممارسة نشاطاتها السياسية، والأخطر من ذلك أنه مكن النظام من الإطاحة بالأحزاب السياسية أو تفكيكها من الداخل، والتعامل مع الأحزاب بطريقة إنتقائية وحالة بحالة تبعا للحجم الإنتخابي لكل حزب وعلاقته بالنظام .[140]

هذا ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للنقابات، فبالرغم من إعتراف الدستور بالحق النقابي، حق المواطن في تكوين نقابات مهنية يدافع من خلالها عن مصالحه ،ويشارك فيتسيير الأمور المتعلقة بالشأن العام ،وصدور قانون لتنظيمها منذ سنة 1990، إلا أن النقابات لازالت تعاني التضييق والمحددودية فوزارة العمل المؤهلة رسميا بمنح تصاريح العمل للنقابات المهنية رفضت الإعتراف بعدة نقابات في أكثر من قطاع خاصة التربية ،التعليم، الصحة... إلخ ،في تعارض واضح مع القوانين، فنقابات مجلس ثانويات العاصمة CLA، والعديد من النقابات المهنية القطاعية لم تسمح لها وزارة العمل بالنشاط القانوني رغم تمثيليتها الكبيرة التي عبرت عنها من خلال الكثير من الحركات الإحتجاجية والإضرابات التي لجأت إليها في السنوات الأخيرة، وحتى النقابات التي تم الإعتراف بها

---

[138] عبد الرحمان مرازقة،"الإصلاحات السياسية في الجزائر: تحدي وآفاق"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 52، أكتوبر 2013، ص 30.

[139] نفس المرجع، ص34.

[140] عبد الرزاق مقري، مرجع سابق الذكر،ص 40.

بصعوبة كالنقابة الوطنية لموظفي الإدارة العامة SNAPAPلم يسمح لها بتكوين كفيدراليات نقابية تسمح لها بالعمل خارج قطاع الإدارة العمومية والمشاركة في المفاوضات المركزية.[141]

ومن جهة أخرى، فرغم أن قانون النقابة لسنة 1990 أفرز حوالي 70 نقابة على المستوى الوطني إلا أن هذه الأخيرة لم تتحول كلها إلى شريك مفاوض كطرف إجتماعي مقبول لدى السلطات العمومية، فلحد الساعة لازالت النقابة القديمة الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA هي النقابة الوحيدة التي تحتكر المشاركة في المفاوضات الرسمية التي تضم نقابات أرباب العمل والحكومة وتدرس الكثير من الملفات الهامة .وهذا على إعتبار أنها الأكثر تمثيلا في الأوساط العمالية.[142]

كذلك إمتنعت السلطة الجزائرية عن منح الإعتماد للعديد من التنظيمات الطلابية إما بسبب قرب هذه الأخيرة من الأحزاب المعارضة وإما تخوفها من أن تفقد سيطرتها على المجتمع المدني.

ومما سبق يتضح أن السلطة الجزائرية بالرغم من تبنيها للتعددية السياسية إلا أنها في الواقع لازلت ترفض تأسيس مجتمع مدني خارج عباءة الدولة، ومن ثم فهي ترفض إستقلاليته، إذ هي تفضل أن يتأسس مجتمع مدني في إطارها وتحت هيمنتها ولتكريس هذا التوجه عادة ما تلجأ السلطة في الجزائر إلى إتباع الإستراتيجيات التالية:

اولا/إستراتيجية الإختراق:

حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل، يعني ذلك أن تدفق الموالين للسلطة الحاكمة في مؤسسات المجتمع المدني القائمة وإنشاء تنظيمات جديدة تضمن للنظام السيطرة وعدم تحديه من قبل المجتمع المدني، وهو حال الإتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يضم في صفوفه قياديين من جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي.

ثانيا/إستراتيجية التنظيمات المماثلة:

---

[141] خير الدين عبادي، مرجع سابق الذكر، ص55.
[142] نفس المرجع، ص59.

أي إنشاء تنظيمات تابعة للسلطة الحاكمة في مقابل التنظيمات المستقلة وهذا لإحتواء المنظمات المشابهة والحد من فعاليتها.

ثالثا/إستراتيجية القمع والإكراه:

وهي تمثل الملاذ الأخير للنظام السياسي، ويتم الإعتماد على القدرات الأمنية والإستخبارتية والقانونية لإحتواء أي تهديد من قبل بعض التنظيمات والمؤسسات المستقلة .[143]

بالإضافة إلى تلك الإستراتيجيات السابقة والتي لجأت إليها السلطة لبسط الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني وتحقيق التبعية ،فعادة ماتكرس ذلك من خلال القوانين المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني والتي تنفي في الغالب على المجتمع المدني إستقلاليته.

المطلب الثالث عوامل تطور المجتمع المدني

اللافت للنظر في التجربة الجزائرية هو حيوية المجتمع المدني، سواء قيست حيويته بتعدد تنظيماته أو بكثافة أنشطتها أو الانخراط العضوي فيها رغم الأزمة التي عرفتها الجزائر بداية من التسعينات ، وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو الكمي المشهود بالتنظيمات المدنية في الجزائر ، ومن بينها:

1-نمو هامش الحريات : لقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا وإن كان ببطء في الجزائر ، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة أو عجزها عن السيطرة عن المجتمع ، والتحول نحو الديمقراطية وإقرار التعددية السياسية في الجزء الآخر . إن الديمقراطية بقدر ما هي تطوير للواقع وقبول بالتدريجية وامتثال لقواعد ومبادئ التعددية والتداولية فإنهم تشكل الأساس لعملية التغيير السلمي المدني ، وعليه فهي منهج يساهم في توفر مستلزمات التعايش والسلام الاجتماعي والتطور والتراكم لاختيار أسلوب حكم يرتديه الناس استنادا إلى خصوصياتهم التاريخية والواقعية، ويسمح للمواطن بالتمتع بحقوقه العامة وحرياته الأساسية. وبالتالي يستطيع الأفراد ممارسة نشاطهم بشكل حر ومستقل ، وتشكيل

---

[143] محي الدين بياضي،"المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"،(**رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012)، ص 119.

مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم. لذلك فإن النظام الديمقراطي .يسمح ويساعد بشكل حقيقي في تكوين مؤسسات المجتمع المدني والعكس صحيح.[144]

2-الثقافة المدنية: إن أهم المؤشرات الأساسية التي تنعكس على صياغة وتطور الثقافة المدنية هو التنشئةالاجتماعية والثقافة السياسية، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم المؤشرات لقياس التنمية السياسية في أي مجتمعمن المجتمعات .وفي الجزائر لا يمكن الحديث عن وجود ثقافة سياسية تتميز بمظاهر كلية يلتزم بها كل منالسلطة وجميع الأفراد مثل ما هو موجود في الأنظمة السياسية ذات الثقافة السياسية المتوازنة .والواقع هووجود تحول نسبي عما كان سائدا في مستوى الوعي والثقافة السياسية للمجتمع ، فالقيم والتوجهات وأنماطى).السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة هي انعكاس لنوعية التنشئة السياسية التي يتعرض لها أفراد المجتمع

إن غالبية مؤسسات التنشئة السياسية من الأسرة والمؤسسة التعليمية والإعلام والنقابات والجمعيات ...الخ ، لم تنمي ولم تشجع قيم العمل الجماعي ولا التسامح وقبول الاختلاف والتنوع وغير ذلك من قيم تؤثر في نضج الثقافة المدنية بالمستوى المطلوب، لكن رغم هذه السلبيات النوعية في تلك الفترة إلا أنه لا يمكن إنكار أن كثافة التعليم ساعدت على تنمية الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية نتيجة السفر إلى الخارج والإطلاع على وسائل الإعلام الغربية والانفتاح الفكري والثقافي والحضاري على الغرب.كل ذلك انعكس على الثقافة المدنية التي تشبع بها المثقف الجزائري الذي تبنى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .. الخ .

فالجديد في الجزائر هو التغير في الإيديولوجية التي أصبحت تتضمن مستوى من الوعي والقبول بالآخر وبالتنوع ، وتحدد ذلك بالتعددية السياسية والحزبية وبعدد التنظيمات المدنية وما التطورات الراهنة في الجزائر إلا تعبيرا صريحا في بروز الوعي الديمقراطي والثقافة المدنية بما تتضمنه من مشاركة ونزوع للعمل التطوعي وإدارة الاختلافات و الصراعات بشكل سلمي والمحاسبة والشفافية وغير ذلك من قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية[145].

---

[144] هشام عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص120.
[145] الطيب بلوصيف، مرجع سابق الذكر، ص170.

3-تزايد احتياجات الأفراد : تسهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بما تتضمنه من مستويات للتنمية البشرية في الإعاقة أو الإسراع بتطور المجتمع المدني واتساع مطالب فئاته ، فكانت الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي لم تعد الدولة قادرة على تنميتها – أو مستعدة – على الوفاء بها، كالإسكان والرعاية الصحية وزيادة الدخل وتوفير فرص العمل وما إلى ذلك، من أهم العوامل التي ساهمت في اتساع حركة الإضرابات وتنظيم المظاهرات من أجل تحسن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية . إلى جانب ذلك شكلت المطالبة بالحرية السياسية و الثقافية من طرف " الطبقة الوسطى " أحد عوامل انتشار وازدهار المجتمع المدني في الجزائر[146].

4-البعد الدولي : من الصعب إغفال البعد الدولي كعامل مساهم في تطور المجتمع المدني في الجزائر، فالعامل الخارجي كان ولا يزال العامل الأساسي والحاسم في بناء المجتمع المدني في بلادنا. كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية ، وكأداة (Globalization) ففي إطار بروز الكونية أو العالمية تحليلية لوصف عمليات التغير في الحياة الاقتصادية والسياسية ، فقد بدأ في الظهور نوع جديد من الوعي وهو الوعي الكوني الذي ارتبط بصياغة مواثيق أخلاق كونية تمس مباشرة الثقافة المدنية والديمقراطية، لقد عمت نتائج هذه الحركة كل العالم وفتحت الطريق أمام عناصر معيارية جديدة أدت إلى إنقلاب جذري وعميق في بنية المجتمعات ، فاحترام حقوق الإنسان لم يعد شأنا داخليا لدولة ما ، بل لقد أصبح محلا للاهتمام الدولي ، كما أن مبدأ الشفافية أصبح مطلبا ومبدأ لكل المواثيق الأخلاقية المهنية ، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالمنظمات غير الحكومية.[147]

إن وجود مناخ ديمقراطي عام في الساحة الدولية انعكس إيجابا على الجزائر وعلى كل الأنظمة السياسية غير الديمقراطية بفسح المجال للحرية، مما يساعد الأفراد على التحرك وإقامة

---

[146] محي الدين بياضي، مرجع سابق الذكر،ص 130.
[147] نفس المرجع، ص 133.

مؤسساتهم الخاصة بهم، وهو ما كان له اثر كبير في إجراء تغييرات داخلية لصالح الحرية ، مما ساعد على بعث الحياة في المجتمع المدني

خلاصة و إستنتاجات:

لقد سعت الدراسة في هذا الفصل إلى تناول واقع المجتمع المدني في الجزائر وعلاقته بالسلطة انطلاقا من معالجة ثلاثة محاور ، كان أولها تحديد المكانة الدستورية – القانونية للمجتمع المدني في

الجزائر، ثم التطرق بالتفصيل لهيكلته و أهم مكوناته، و أخيرا تحديد صور التفاعل بينه و بين السلطة من خلال تحليل طبيعة العلاقة بينهما .

ومن الملاحظات الأساسية التي يمكن ذكرها بخصوص هذا الفصل ما يلي :

- إختلفت مكانة المجتمع المدني في الجزائر من دستور إلى آخر إبتداءا من دستور 1963 مرورا بدستور 1979 ثم دستور 1989 إلى دستور 1996 وأخيرا التعديل الدستوري 2008، حيث يمكن ملاحظة أن مكانة المجتمع المدني تختلف من دستور إلى آخر ، و هذا يعود إلى طبيعة إفرازات كل مرحلة و مستجداتها، و كيفية تعامل المشرع مع كل مرحلة .

- عرف المجتمع المدني تطورا (هيكليا) وتوسعا في تكويناته الاجتماعية والسياسية ، فقد أسهم هذا التطور الهيكلي للمجتمع المدني ومنظماته الى تنويع مصادر التجنيد للنخب الحاكمة المشبعة بالثقافة الديمقراطية وهذا ما من شأنه أن يساعد على التغيير.

- أما فيما يتعلق بعلاقة المجتمع المدني بالسلطة في فترة الاحادية الحزبية إتسمت بالهيمنة والإحتواء خاصة في نظام الحزب الواحد المسيطر على مقاليد السلطة، حيث كل التنظيمات المعترف بها آنذاك كان لها دور تعبوي، اما في مرحلة التعديية السياسية فالحال لم يكن أحسن من سابقه حيث أن علاقة منظمات المجتمع المدني بالسلطة هي علاقة غير سوية ، تتميز بهيمنة واضحة للسلطة على تحركات و أنشطة هذه المنظمات ، و ذلك من خلال عدة نماذج من القيود القانونية و السياسية و الادارية . كتدخل السلطة بأساليب قانونية و إدارية في شؤون النقابات المهنية بهدف فرض سيطرتها على هذه النقابات و الحد من نشاطها السياسي، و تقليص دور بعض القوى و التيارات السياسية داخلها . و أيضا ما تعلق ببعض القيود الحكومية المفروضة على الجمعيات ، سواء ما تعلق بشروط تشكيلها أو تحديد مجالات عملها أو ممارستها لأنشطتها أو تمويليها. و قد تم إدراج هذه القيود في القوانين المنظمة للجمعيات، و التي تخول الجهات الادارية صلاحيات تنطوي على تقييد عمل هذه الجمعيات و أنشطتها بحيث تظل داخل الحدود المرسومة لها . إضافة إلى إختلاف درجات التعاون بين السلطة و منظمات المجتمع المدني باختلاف درجات النشاط، فالتعاون يزداد بين الحكومة و

المنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد ثغرات الأداء الحكومي، بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة و المنظمات إن كان نشاطها يتضمن تحديا لها.

الفصل الثالث

فاعلية المجتمع المدني في تحقيق الإصلاح السياسي في الجزائر

تمهيـــد:

إن عملية الإصلاح عملية حضارية لابد منها، من اجل تغيير الواقع السيئ بواقع أفضل، والإتجاه نحو مستقبل واعد يتم في الإنفتاح وتسود فيه العدالة والمساواة، وبالتالي فإن الإصلاح حاجة ملحة ولامصلحة من تجاهله، والجزائر كغيرها من الدول خاضت تجربة في الإصلاح السياسي، هذا الإصلاح الذي جاء على وقع ظروف داخلية وأخرى خارجية، وبإعتبار المجتمع المدني احد الفواعل الأساسية في عملية الإصاح السياسي، سوف تتناول الدراسة مدى فاعلية المجتمع المدني في تحقيق الإصلاح السياسي في الجزائر، لذا ستتم هيكلة الفصل على النحو التالي: المبحث الاول يتناول واقع الإصلاحات السياسية في الجزائر والذي تطرق إلى دوافع الإصلاحات السياسية، مضامينها وكذا التحديات المطروحة من خلالها. أما المبحث الثاني فيتناول واقع مشاركة المجتمع المدني في عملية الإصلاح من خلال إسهاماته وطرق مشاركته واخيرا تقييم هذه المشاركة، وأخيرا المبحث الثالث فسيتناول مستقبل المجتمع المدني على ضوء هذه الإصلاحات وفيه يتم إبراز أهم العوائق التي تواجه المجتمع المدني في اداءه لادواره في هذا المجال وكذا سبل تعزيز وتفعيل تلك الأدوار، وأخيرا سيناريوهات مستقبل المجتمع المدني على ضوء الإصلاحات السياسية

المبحث الأول:.واقع الإصلاحات السياسية في الجزائر

بدأت الإصلاحات في الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988، التي أفرزت مجموعة من التحولات كانت واضحة في التعديلات كالتغيرات التي طرأت على النظام السياسي الجزائري .

فالظروف الصعبة الناتجة عن الأزمات المتعددة الأبعاد التي أصبح يعاني منها النظام السياسي والمجتمع بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشتها الجزائر خاصة مع منتصف الثمانينات، دفعت الحكومة إلى تبني مجموعة من الإصلاحات السياسية.

حيث أجري اول إصلاح سياسي في الجزائر بصدور دستور 1989[148] الذي أسس إلى مجموعة من الركائز الأساسية للتعددية، بمنع إحتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد تجسيدا لدولة القانون، الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية، إحترام حقوق الإنسان وحرياته، ونتج عن هذا الإصلاح إصدار جملة من النصوص القانونية على غرار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، قانون الإنتخابات، قانون جمعيات وقانون الإعلام.

تكرست هذه العملية بدستور 1996 الذي تم تبنيه أثناء العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر، وقد أرسى هذا الدستور العديد من الإصلاحات التي مست جوانب عديدة في النظام السياسي، منها خاصة قضية المشاركة السياسية والتعددية الحزبية والتداول على السلطة ، وتنفيذا لأحكام دستور 1996 أجريت سلسلة من الإصلاحات والمتمثلة في القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات، قانون الاحزاب السياسية، القانون العضوي المنظم للمجلس الشعبي والوطني ومجلس الأمة وعمله وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وقد تزامنت هذه الفترة مع إستقالة الرئيس"اليامين زروال" في 11 سبتمبر 1998، واجريت إنتخابات رئاسية مسبقة يوم 16 أفريل 1999 وفاز بها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الذي كان وصوله بمثابة مؤشر لبداية حل الازمة الامنية إذ إستطاع أن يجري حوار مع أطراف النزاع ويحقق المصالحة الوطنية من خلال قانون الوئام المدني، وهذا في إطار تدعيم مسار الإصلاح السياسي.

وفي 2011 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات ،عرفت بالجيل الثاني وهي إصلاحات تعكس تطور المجتمع الجزائري سياسيا واقتصاديا وهو تطور أجبر السلطات على التكيف مع هذه المتغيرات خاصة في ظل الظروف الدولية والإقليمية التي تهدد بإسقاط هذه الأنظمة التسلطية كالنظام التونسي والنظام المصري وكذا النظام الليبي.

---

[148] مصطفى بلعور،"الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990"، **مجلة دفاتر السياسية والقانون**، العدد الاول، جوان 2009، ص01.

المطلب الأول:.دوافع الإصلاحات السياسية في الجزائر

في أوائل يناير 2011 ،شهدت الجزائر حركات احتجاجية في عدة مدن،لم يكن سببها ارتفاع في أسعار المواد الغذائية فقط ، ولكن الاستياء الذي استمر زمنا طويلا بين الشباب في المناطق الحضرية.وفي حين تمت السيطرة بشكل سريع على أعمال الشغب، تصاعدت المظاهرات العامة من مجموعة أحزاب المعارضة الصغيرة كمجموعات المجتمع المدني والنقابات العمالية المستقلة .وتم تشكيل التنسيقية الوطنية من اجل التغيير والديمقراطية التي نظمت عدة احتجاجات في الجزائر العاصمة ودعت لمزيد من الديمقراطية ورفع حالة الطوارئ المستمرة منذ عام 1992 ، وطالبت بإطلاق سراح الأشخاص الذين تم اعتقالهم و تخفيف القيود والضوابط المفروضة على وسائل الإعلام الرسمية، وزيادة فرص العمل والعدالة الاجتماعية . وتكشف الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في كانون الثاني 2011 بقوة، عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية في مختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهي تحيل إلى ذلك الركود الذي يميز أداء الدؤسسات الرسمية والمعارضة، في وقت تحسنت فيه القدرة المالية للبلاد من دون أن يلجم ذلك اتساع آثار التهميش التي تمس على وجه الخصوص فئة الشباب ذات الحضور الديمغرافي الكبير، إلى جانب قضايا الفساد الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات" سوناطراك".[149]

أولا/العوامل الخارجية:

إن الإصلاح السياسي يمكن أن يحدث نتيجة رغبة سياسية كإرادة القيادة السياسية لأهمية الإصلاح وإتخاذ الإجراءات، كما يمكن أن يكون الإصلاح نتيجة لتآكل داخل النظام السياسي ما يحفز نخب المجتمع للضغط من اجل التحول أو نتيجة لدوافع خارجية. إن عملية الإصلاح في الجزائر تزامنت مع ضغوطات دولية وإقليمية لفرض الإصلاح في المنطقة العربية على وجه الخصوص.

---

[149] عبد الناصر جابي،"الحركات الإحتجاجية في الجزائر(كانون الثاني/يناير 2011)"، [www.dohainstitute.org/realide/e62f0df/b405/4d61]، تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/05/31 على الساعة 23:30 h، ص05.

* فعلى المدى الدولي بروز الولايات المتحدة الأمريكية كعامل مؤثر في قضايا الإصلاح في الوطن العربي حيث ذهبت الأطرروحة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر2002 إلى أن الأوضاع السياسية والثقافية هي المسؤولة عن إنتاج الإرهاب .فغياب الديمقراطية وإنتهاك حقوق الإنسان من أهم أسباب تزايد الإرهاب في العالم وهذا ما دعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض رؤيتها للديمقراطية على العالم، بما لا يحدث تهديدا لأمنها ومصالحها القومية، وبالتالي ترك اقتناع لدى الإدارة الأمريكية بضرورة تغيير هذه الأوضاع. وخاصة من جانبها السياسي فأصبح نشر الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وخاصة الوطن العربي ، احد الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة. وقد اتضحت هذه السيادة بمحاولة جعل العراق نموذجا للديمقراطية يحتذى به.[150]

إن قضية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية طرحتها الإدارة الأمريكية في المرحلة الراهنة في إطار ما يسمى بالشراكة الحقيقية بين أمريكا والدول العربية كجزء من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي[151]. وهذا يعني أن الإصلاحات لا تهدف إلى مصلحة الأنظمة العربية ، وإنما تهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة العربية.

* دفعت **العوامل الإقليمية المتمثلة في إفرازات الحراك السياسي النوعي** الذي تعيشه المجتمعات العربية منذ بداية عام 2011 ،بدءا من تونس ومرورا بمصر واليمن ووصولا إلى ليبيا وسوريا وحتى المغرب، التي دعت إلى إسقاط أنظمة سياسية سيطرت عليها" العائلة " [152]. بادر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وعدد من الشخصيات المقربة من النظام من اجل الإعداد لهذه العملية.[153]

*كما **شكلت ثورة المعلومات ضغطا على الأنظمة التسلطية** ودفعتها إلى مباشرة الإصلاح السياسي.فتقنيات التواصل الحديثة سهلت الأمر على الشعوب للتواصل على نحو أسرع وواسع بعيدا عن رقابة السلطة كأجهزتها الأمنية .ومن ناحية أخرى، سارعت ثورة المعلومات في تعميق الوعي

---

[150] أشرف محمد عبد الله ياسين،"السياسية الأمريكية إتجاه الإصلباح السياسي في الشرق الاوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 26، ربيع 2010، ص67.

[151] ثناء فؤاد عبدالله،،"الإصلاح السياسي خبرات عربية دراسة حالة مصر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 12، خريف 2006، ص22.

[3] عبد الناصر جابي،"مأزق الإنتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال وسيناريوان"، الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، فبراير 2011[www.dohainstitute.org/ realide/e62f0df/b405/4d61]،تم التصفح بتاريخ 2014/04/13على الساعة 00:30 h، ص01.

[4] طارق عاشور،مرجع سابق الذكر، ص 32.

السياسي لدى الشعوب وإدراك ما يدور من حولها في العالم وإدراك حقوقها وحقيقة أنظمتها . فأصبحت تطالب بالمزيد من المشاركة والإنصاف وحكم القانون. [154]

وعليه، يمكن القول أن تفاعل العوامل الخارجية المتمثلة في الضغوطات الدولية كمبادرة الشراكة من اجل التنمية والديمقراطية والتحولات الإقليمية المتمثلة في الثورات العربية بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات وتقارير منظمات حقوق الإنسان جعل من عملية الإصلاح مطلب أساسي وضروري بالنسبة للجزائر.[2]

ثانيا/العوامل الداخلية:

لقد شهدت الجزائر و خلال نفس الفترة (الربيع العربي)،العديد من الاحتجاجات التي مست مختلف القطاعات والفئات المطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإصلاح النظام السياسي، وإدراكا منها بحجم الأخطار المحيطة بالنظام السياسي والاستقرار الداخلي، بادرت السلطة السياسية الى طرح حزمة من الاصلاحات السياسية[155] بناءا على تأزم الوضع داخل البلاد.

*ضعف وهشاشة المؤسسات الرسمية أو ما يعرف بعدم إكتمال البناء المؤسسي للدولة الجزائرية وقدرتها المحدودة ععلى مواجهة المشكلات والتحديات، خاصة وان هذه المؤسسات تتسم بالترهل والتضخم، فضلا عن غلبة البعد التسلطي على الدولة القطرية في الجزائر وميلها إلى السيطرة على المجتمع، وإنتشار الفساد السياسي والإداري في اجهزتها ومؤسساتها بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة.[156]

*كذلك **عملية إختيار الموظفين المدنيين من السياسيين والإداريين يتم وفقا لمعيار الولاء** بدلا من الكفاءة، وهو ما يتعارض مع دولة القانون، حيث تعتبر هذه القاعدة أحد الأسس التي تقوم عليها سوسيولوجيا السياسية الجزائرية، وتأسيسا على ذلك يحظر النظام الجزائري ممارسة السياسة ، ونعني بها إختيار الشعب لممثليه في مؤسسات الحكم، مع إمكانية محاسبتهم إذا إقتضى الأمر.[157]

---

[1] عمر مرزوقي،"حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤثرات الدولية"، **مجلة المفكر**، العدد العاشر، د ت ن ، ص174.

[2] محمدهناد،" مضمون الاصلاحات السياسية و افاقها المستقبلية على العملية الديمقراطية في الجزائر"، **يوم دراسي** حول الإصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر و اشكالية الاستقرار الداخلي، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، أفريل 2012،ص 2

[156] فتحي بولعراس، مرجع سابق الذكر، ص14.

[157] نفس المرجع، ص15.

*تآكل **شرعية النظام السياسي الجزائري** منذ منتصف الثمانينات ،الأمر الذم دفع به للبحث عن شرعية جديدة تحوز على رضا وإعتراف الشعب بها ، أما شرعيات بديلة أخذت تطرح نفسها في الحياة السياسية الجزائرية في الوقت الحاضر.[158]

*عدم **رضى المواطن على الجزائري على مستواه المعيشي** على الرغم من مرور أكثر من 15 سنة على بدء برنامج الإصلاح الهيكلي وفتح المجال للقطاع الخاص، فإن الإقتصادالجزائري لا يزال يعاني إختلالات هيكلية تتجسد في الإعتماد على قطاع النفط والغاز، إلى جانب ذلك زيادة البطالة بسبب ضعف معدلات الإستثمار.

*حالة **الانسداد السياسي السائد في الجزائر** منذ سنوات التسعينات وحالة اللاأمن و اللاإستقرار وانعكاساته السياسية والاقتصادية على الشعب الجزائري والتي من أهم مظاهرها:

-قصور موجة الانفتاح الأولى في تحقيق المطالب الشعبية والإشارة هنا إلى ما وقعت فيه الجزائر من أزمة سياسية داخلية وإخفاق عملية التحول الديمقراطي فيها.

-تزايد الوعي الشعبي بحقوقه ومطالبه بالعدالة والمساواة والحرية، بعد أن أدرك حقيقة أوضاعه المتردية.

-عدم ملائمة الإطار الدستوري والقانوني لمقتضيات تفعيل عملية الإصلاح السياسي كذلك بسبب غياب التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وغلبة الأولى على الثانية.

-إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الإعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام، وهذا الإخفاء يعتبر عاملا سلبيا في وجه برامج وخطط وإستراتيجيات محاربة الفساد.[159]

وعليه فالدوافع الداخلية للإصلاح السياسي متعددة، يتداخل فيها العامل السياسي وحالة الركود السياسي التي تشهدها المؤسسات السياسية، والاقتصادية وتفشي الفساد وفشل البرامج والمشاريع الاقتصادية والعامل الاجتماعي المتمثل في انتشار البطالة وتدهور الظروف المعيشية للمواطنين، هذا لم تمنع من وجود عوامل خارجية ساهمت هي الأخرى في الإتجاه نحو عملية الإصلاح السياسي في الجزائر.

---

[158] طارق عاشور، مرجع سابق الذكر ، ص36.

[159] محمد هناد، مرجع سابق الذكر، ص5.

المطلب الثاني: مضامين الإصلاحات السياسية في الجزائر

جاءت الإصلاحات السياسية في الجزائر تجسيدا لخطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة في 15نيسان/أبريل 2011، وتتعلق هذه الإصلاحات بإعادة النظر في قوانين نظام الإنتخابات والأحزاب والإعلام والجمعيات، وكذا قانوني البلدية والولاية، وقانون ترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، وقانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية[160]، والتي سنقوم بسردها كما يلي:

***إلغاء حالة الطوارئ:** لعل أهم ما صرح به رئيس الجمهورية في تقديمه لمبادرة الإصلاحات السياسية، رفع حالة الطوارئ التي فرضت منذ 09 فبراير 1993في فترة شهدت فيها البلاد انقلاب، وفي ظل المتغيرات الإقليمية تم إلغاء حالة الطوارئ و تم الرجوع للعمل بقوانين الإجراءات الجزائية نظرا لتحسن الأوضاع الأمنية[161].

***إصلاح القانون الإنتخابي:** لقد شكل القانون العضوي المتعلق بالنظام الإنتخابي رقم 12-01 المؤرخ في 12 يناير 2012، أساسا لعملية الإصلاح السياسي، حيث أدخلت عليه بعض التعديلات أهمها إستحداث "اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات" وهي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الاحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات، إضافة إلى ممثلي المرشحين الأحرار، ومن أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية تعين عن طريق التنظيم[162]، علاوة على ذلك تم إنشاء " اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات"، وهي تتشكل حصريا من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، ويتم وضعها بمناسبة كل إقتراع، حيث يمكن لهذه اللجنة تبادل المعلومات المتعلقة بتنظيم الإنتخابات وسيرها مع اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات من دون التدخل في صلاحياتها[163]، إضافة إلى أحكام أخرى تتعلق بسير الحملة الإنتخابية، رفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من 389 مقعدا إلى 462 مقعدا، وتخفيض سن

---

[160] ب.عميمور،"إنطلاق الإصلاحات السياسية ماقاله رئيس الجمهورية في خطابه الموجه للامة"، **مجلة الجيش** ، أفريل 2011، ص41.

[161] عمار عباس، "مبادرة الإصلاحات السياسية"، مرجع سابق الذكر ص 6.

[162] أنظر: المواد 171،172،173 من القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات، وفيما يخص صلاحيات اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات، أنظر المواد من المادة 174 إلى المادة 181 من القانون العضوي نفسه.

[163] فيما يخص تشكيل اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات ومهامها، أنظر المواد 168،169،170 من القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالإنتخابات.

الترشح من 28 إلى 25 في إطار تشجيع المجالس المنتخبة وتمكين الشباب من الدخول في المنافسة الإنتخابية على مستوى المجالس كافة.[164]

***قانون تحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية:** ويقصد بالتنافي بمفهوم القانون العضوي رقم 12-02 المؤرخ في 12 يناير 2012، الجمع بين العضوية في البرلمان وعهدة إنتخابية أخرى، أو بينها وبين المهام أو الوظائف أو الانشطة المحددة في القانون اعلاه[165]، وهو الأمر الذي ركزت عليه الفواعل السياسية من خلال مقترحاتها للإصلاح حول مشروع قانون حالات التنافي، بتنافي حالة رجال الاعمال مع العهدة التشريعية، ومنعهم من دخول الساحة السياسية، إلا ان القانون جاء مغايرا لطوحاتهم.[166]

* **قانون النظام الحزبي:** صدر القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالنظام الإنتخابي الصادر في 12 يناير 2012 ، الذي يهدف إلى تمثيل أوسع لمختلف شرائح المجتمع، ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية، وذلك من خلال توسيع نطاق التعددية الحزبية، وتجديد النخب السياسية، وجذب كفاءات جديدة تسمح بمشاركة سياسية اوسع، علاوة على تعريف الأحزاب السياسية وتحديد شروط وكيفيات إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها[167]، ليضع الإطار السياسي والقانوني الملزم للإدارة (وزارة الداخلية) بشأن إعتماد/رفض الاحزاب السياسية وشرعنة عملها، بحيث يعد سكوت الإدارة مثلا بعد إنقضاء أجل الـ 60 يوما بمثابة ترخيص للاعضاء المؤسسين من أجل العمل على عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي، كما يكون قرار الرفض معللا تعليلا قانونيا، ويكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة في أجل أقصاه 30 يوم من تاريخ تبليغ الرفض.

على الرغم من التعديلات التي جاء بها قانون الأحزاب 12-04 إلا أنه يحتاج إلى المزيد من التعديلات لصالح تحسين المنافسة الحزبية وتوسيع دور الاحزاب، كما ان هنالك فرقا بين التعددية الحزبية الشكلية والتعددية الفعلية، فإزدياد عدد الاحزاب ليس مشكلة وليس حلا في نفس الوقت، لان المؤسسات التمثيلية هي أجهزة الفرز الحقيقية لمدى الإنتشار الفعلي لهذه الأحزاب في المجتمع،

---

[164] طارق عاشور، مرجع سابق الذكر، ص40.

[165] أنظر المادتين 2،3 من القانون العضوي رقم 12-01 المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلماني.

[166] عمار عباس، مرجع سابق الذكر، ص3

[167] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية"، **الجريد الرسمية**، العدد 2، 12يناير 2012، ص10.

كما ان فتح المجال أمام اكثر من من عشرين حزبا في لحظة قريبة(شهرين)، هو أداة من أدوات الهندسة السياسية لتشتيت أصوات المعارضة الحزبية، والعمل على رفع التصويت بجلب إهتمام الناخبين وراء هذه الاحزاب الجديدة، كما أن هذه الأحزاب ولدت بخطيئة أصيلة، فيلاحظ الإنتشار السريع لفروع هذه الاحزاب على المسنوى الوطني، ليس بسبب وجود مناضلين وانصار لها، بل بسبب القيود على ترشيح قوائم الأحرار للإنتخابات، مما دفع العديد من الطموحين ساسيا إلى إستغلال إعتماد أحد هذه الاحزاب كي يتصدر القائمة الإنتخابية المحلية، ويجري ذلك في العديد من الحالات بمقابل مادي، مما فتح المجال أمام الرشوة وشراء الإعتماد الحزبي الذي أصبح مصدر إمتياز لدى بعض يادات الاحزاب الجديدة، وهكذا تأسست بعض هذه الأحزاب على الفساد منذ ميلادها وأصبح المشهد السياسي يتميز بمفارقة جديدة، تتمثل في وجود أحزاب ولكن دون مناضلين.[168]

***توسيع حظوظ تمثيل المراة في المجالس المنتخبة:** فرض القانون رقم 12- 03 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بكيفيات تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة[169]، وذلك بأن تحوي في أي قائمة ترشح للانتخابات التشريعية على امرأة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي تضم أربعة مقاعد وأن لا يقل عدد المرشحات في القائمة الواحدة عن ثلث المقاعد في الدوائر الانتخابية التي تضم خمسة مقاعد أو أكثر وتزيد النسبة إلى النصف على الأقل بالنسب لمقاعد الجالية الجزائرية بالخارج.[170]

فالقراءة التحليلية للزيادة المطردة في عدد النساء المرشحات والمنتخبات في المجالس التمثيلية، يوضح القبول التدريجي للمرأة داخل الفعل الإجتماعي والسياسي الجزائري من دون الحاجة إلى فرض وجودها بقرار سياسي (ففي عام 2001 مثلا إرتقت خمس نساء إلى مناصب وزارية)، مما سينعكس بالسلب على مفهوم التمثيل، لأنه سيحول المرأة المنتخبة من ممثل للإرادة الشعبية إى معبر عن إرادة السلطة الحاكمة التي منحتها هذا التوسع في الحضور داخل الفعل السياسي بقوة القانون، لابقبول وإرادة الناخب وبالتالي فهي أقرب إلى التعيين منها إلى التمثيل والإنتخاب[171].

---

[168] عبد القادر عبد العالي،"الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الإنتخابات التشريعية في الجزائر"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، مايو 2012، ص3

[169] جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي، قانون رقم 12-03 المتعلق بكيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس ، **الجريدة الرسمية**، العدد02، 12 يناير 2012، ص 02.

[170] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق الذكر، ص5.

[171] فاطمة بودرهم،"المشاركة السياسية للمرأة من خلال التجربة الديمقراطية الجزائرية"، (**أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر دالي إبراهيم،2011/201)،ص ص 322،323.

وعليه، فإن تدعيم تمثيل المرأة بهذا الشكل لم يكن وليد مطالب شعبية أو أولويات ورشة الإصلاح، وإنما كان تطبيقا لاجندة غربية تجد شرعيتها في تقارير المؤسسات ومراكز الأبحاث الدولية، فالنظام الحاكم إستخدم تدعيم وتعزيز تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة كسلعة سياسية يتم مبادلتها في سوق سياسي أساسها الفاعل الأجنبي للتخفيف من ظغوطه، والبحث عن شرعية خارجية داعمة في مقابل أزمة دعم داخلي لمؤسساته ونخبته.

***قانون الإعلام:** جاء القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام[172] و الذي ورد في 132 مادة لتوفير حماية أفضل للصحفي على الصعيد الاجتماعي و المهني ، مثلما نص أيضا على إلغاء أحكام السجن المتعلقة بجنح الصحفيين، كما يتضمن القانون إنشاء هيئة للضبط تختص بالصحافة المكتوبة، و هيئة أخرى بضبط الحقل السمعي و البصري[173].

***قانون الجمعيات:** جاء القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، لإعادة هيكلة الحركة الجمعوية في الجزائر (المجتمع المدني)، حيث فصل الجمعيات عن باقي فواعل الحياة السياسية، كما حدد مصادر تمويل الجمعيات في المادة 29 منه[174]، و طرائق اعتمادها على المستويات المحلية، الجهوية، الوطنية، ودعا هذا القانون في جوهره إلى إعادة بعث العمل الجمعوي جاء إثراءا للقانون 31/90 بل أن هذا القانون كان أكثر صرامة وتقييدا لحرية العمل الجمعوي، وكان من المفترض أن يكون أكثر انفتاحا خاصة أن صدوره صاحب هبوب رياح الربيع العربي وانتشار موجات المد الديمقراطي القاضي بإرساء معالم الديمقراطية التشاركية، فالقانون 06/12 سعى إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات وفرض رقابة مشددة على نشاطها ومواردها المالية، وعلاقاتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية، وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر فبالرغم من تعدادها الذي تجاوز 120 ألف جمعية سنة 2013، إلا أن نشاطها لايزال هزيلا وضعيفا وغالبا ما يتصف بالمناسباتية وهذا ما أسهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وطنيا ومحليا[175].

---

[172] جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي، قانون رقم 12-05 المتعلق بالإعلام، ، **الجريدة الرسمية**، العدد02، 12 يناير 2012،ص 02.
[173] بوحنية قوي، مرجع سابق الذكر، ص7.
[174] جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي، قانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات، ، **الجريدة الرسمية**، العدد 02، 12 يناير 2012 ص 02.
[175] بن ناصر بوالطيب، مرجع سابق الذكر، ص15.

المطلب الثالث: التحديات المطروحة أمام هذه الإصلاحات

على الرغم من جملة الإصلاحات السياسية التي تم اعتمادها في الجزائر استجابة للعديد من المتطلبات التي فرضتها ظروف داخلية وأخرى خارجية، إلا أن عملية الإصلاح السياسي في الجزائر تواجهها العديد من التحديات أهمها:

***ضعف المشاركة السياسية:** وتمتد هذه الظاهرة إلى مظاهر المشاركة السياسية الرسمية ،ولذا هناك تخوف على مستول الأحزاب والحكومة من نسبة منخفضة للمشاركة في الانتخابات، فالمعطيات الأولية بتعامل الناخب الجزائري اللامبالي والمتسم بالبرودة إتجاه الحملات الانتخابية تؤشر على أن هنالك عزوف عن المشاركة السياسية برمتها لأن الإغتراب السياسي لدى فئة عريضة من المواطنين ترسخ لديهم قناعة بان كل مظاهر المشاركة السياسية غير ذات جدوى. كما أن العديد من مظاهر المشاركة السياسية ليست متاحة وتتم تحت قيود قانونية وأمنية، مثل منع المسيرات والاحتجاجات السلمية. هذا العزوف الواسع عن المشاركة السياسية يمكن ان توظفه بعض القوى السياسية، والتي يمكن أن تركب توجهي الامتناع والمقاطعة محاولة تغطية فشلها السابق في تنظيم الاحتجاجات الشعبية كما أن بعض التوجهات في الرأي العام الجزائري تعبر عن موقف امتناعي في مقاطعة الإنتخابات، وتعد الإنتخابات غير مجدية ولا تغير من الأمر شيء وربما تزيد مما يسمى شرعية انتخابية للنظام القائم، وهو ما سيكون ضربة لكل الإصلاحات وإضعافا لمصداقية وشرعية المؤسسات السياسية القائمة ،ولاسيما أن الامتناع أخذ منحا تصاعد منذ سنة 2003 .[176]

---

[176] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق الذكر، ص6.

*الامتناع عن المشاركة الحزبية وضعف نسيج المجتمع المدني: هنالك ظاهرة عالمية تتمثل في العزوف عن تأييد الأحزاب السياسية، وعدم الميل نحو الانخراط فيها بناء على عدة تفسيرات، مثل ابتعاد الأحزاب السياسية عن العمل الاجتماعي وعن المجتمع المدني وتحولها إلى أحزاب انتخابية تركز على التسويق السياسي ولا تهتم بالتزاماتها السياسية حين تتولى مقاليد السلطة أو تشارك في الإئتلافات الحكومية. ويزداد الأمر سوءا بغياب القوة المؤسسية لهذه الأحزاب. وافتقارها إلى هوية تاريخية وحزبية وإيديولوجية، وضعف دورها في المشاركة السياسية على المستوى المحلي وعلى المستوى الحكومي . وضعف حصيلتها وأداءها مما جعل العزوف الانتخابي يتعزز أكثر، ويعود هذا المظهر كذلك إلى محدودية الحركة الجمعوية وضعف المجتمع المدني، حيث يبرز مفهوم المجتمع اللامدني ليشير إلى غياب علاقات الثقة وضعف نسيج المجتمع المدني القائم على التضامن والثقة الطوعية وغياب الاستقلالية والمالية على السلطة.إنه يعبر عن إفلاس أو تقهقر في رأس المال الاجتماعي في مقابل سيطرة السلطة الحاكمة على كل مظاهر العمل الجمعوي والتطوعي وتوجيهه لخدمة أهدافها السياسية.[177]

* **ضعف الأداء البرلماني وغياب آليات فعلية وفعالة لتوازن السلطات:** وهي سمة بنيوية ودستورية منغرسة في الثقافة السياسية ، ولا يتوقع من البرلمان الجديد أن يكون كما سابقيه في الأداء والإستقلال عن أداء الحكومة على الرغم من بروز العديد من الأحزاب التي تدعوا إلى تغيير واقع البرلمان وتعديل الدستور، ودعا بعضها إلى تشكيل مجلس تأسيسي. وتبرز هنا ظاهرة تأثير المؤسسات السياسية في ضعف الأحزاب خاصة الأحزاب المتوسطة والصغيرة نظرا للمحدودية أداءها في هذه المؤسسات، وكذا عجزها عن مواجهة النصوص التشريعية التي تفرضها أحزاب تحالف الأغلبية المشاركة في الحكومة.[178]

* **تحدي المواطنة** :فالمواطنة قوام أي مشاركة أو عملية ديمقراطية ومن غير الممكن تصور نظام ديمقراطي لا يقر للأفراد في المجتمع بمواطنيهم للدولة ولا يمكن ضمان أي دور للأفراد في إطار العملية السياسية إذا لم يكونوا متمتعين بكامل الحقوق التي ترتبها لهم رابطة المواطنة. والمواطنة كرابطة قانونية وسياسية بين الأفراد والدولة تفرضها اعتبارات إنسانية وحقوقية تعد من امتيازات الأفراد في الدولة بفعل الإلتزام

---

[177] نفس المرجع ، ص9

[178] فتحي بولعراس، مرجع سابق الذكر، ص 11.

الأخلاقي والدستوري بإحترام حقوق الإنسان في الدولة الحديثة. فهي تنقل المواطن من الفرد الخاضع التابع للسلطة السياسية في الدولة إلى المواطن المشارك والموجه للسلطة السياسية[179] .

في ظل الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام السياسي في الجزائر، سعيا منه لإرساء معالم نظام حكم راشد، إلا أن هذه الإصلاحات لاتزال تثير جدل واسع حول مدى جديتها في إرساء نمط الحكم الديمقراطي كون الإصلاحات جاءت في ظل المتغيرات الإقليمية و الضغوط الشعبية المتزايدة أي أن عملية الإصلاحات جاءت كرد فعل، كان هدفها امتصاص غضب الشارع و الحيلولة دون وصول المد العربي إلى الجزائر، وليس أدل على ذلك من بقاء التوجهات السياسية على حالها بعد الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2012 رغم التعديلات التي مست كافة القوانين وثيقة الصلة بالحياة السياسية. ويرى المتتبعون للشأن السياسي في الجزائر أن الترسانة القانونية لسنة 1990كان بإمكانها أن تهيكل مسار العملية الديمقراطية في الجزائر، وأن الإشكال ليس في النصوص القانونية الناظمة للحياة السياسية في الجزائر بل في وجود إرادة حقيقية لتبني إصلاحات فعلية .

[179] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق الذكر، ص 477.

المبحث الثاني: أثر المجتمع المدني في الإصلاحات السياسية.

ستعرض الدراسة من خلال هذا المبحث أثر إسهامات المجتمع المدني الجزائري في الإصلاحات السياسية، حيث ستتناول كذلك آليات مشاركته في تلك الإصلاحات بالإضافة إلى تقييم هذه المشاركة، لذا جاء المبحث الثاني في ثلاثة مطالب، المطلب الأول سيتناول إسهامات المجتمع المدني في عملية إصلاح السياسي في الجزائر، أما المطلب الثاني سيتناول كذلك آليات مشاركته في عملية الإصلاح، في حين المطلب الثالث سيتناول تقييم هذه المشاركة.

المطلب الأول: إسهامات المجتمع المدني في الإصلاحات السياسية

كذلك كان للمجتمع المدني دور في إجراء الإصلاحات السياسية الأخيرة التي قام بها الرئيس وذلك بتنظيم مظاهرات من طرف مجموعة من الاحزاب المعارضة ومجموعات المجتمع المدني والنقابات العمالية المستقلة، وتم تشكيل التنسيقية الوطنية من اجل التغيير والديمقراطية والتي دعت إلى مزيد من الديمقراطية ورفع حالة الطوارئ وكذا تخفيض القيود المفروضة على وسائل الإعلام الرسمية وتكريس العدالة الإجتماعية.[180]

كما شاركت فواعل المجتمع المدني في إعداد تعديلات الدستور من خلال تشكيل لجنة المشاورات المتشكلة من "**عبد القادر بن صالح**" رئيس مجلس الامة والجنرال"**محمد تواتي**" والمستشار" **بوغازي**"، تتولى هذه الهيئة السماع للأحزاب السياسية ومختلف فواعل المجتمع المدني والشخصيات السياسية والوطنية، من أجل المراجعة العميقة للدستور، وفي هذا السياق طالبت الهيئة من منظمات

---

[180] طارق عاشور، مرجع سابق الذكر، ص 39.

المجتمع المدني تقديم عروض ومذكرات مكتوبة تتعلق أساسا بإقتراح تعديلات تمس المنظومة الدستورية.[181]

بالإضافة إلى تكليف المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي بتنظيم جلسات إستماع وحوار مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني، للحفاظ على حركيته وتعزيز العلاقات الإجتماعية فضلا عن البحث في السبل والآليات اللازمة التي سوف تجسد التوصيات المنبثقة عن هذه الإصلاحات، وقد تم من خلال هذه الجلسات المنعقدة بين المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ومنظمات المجتمع المدني إلى التطرق إلى مسألة الإصلاح السياسي عبر خمس ورشات مركزية، تتمثل فيما يلي:

الورشة الاولى: من أجل نظام جديد لنمو وجهات نظر للشركاء الإجماعيين وتناولت:

- الدروس المستخلصة من تجارب 45 سنة من التنمية.
- الرهانات والتحديات الراهنة.
- إقتراح نموذج جديد للتنمية.

الورشة الثانية: أنظمة الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، شروط ضمانها وديمومتها .

الورشة الثالثة: من أجل حكم متجدد، حوار إجتماعي ديمقراطي تشاركي وتناولت:

- الحكم وفق المعايير التي وضعتها المنظمات الدولية.
- الحكم المتجدد وفق الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.
- إصلاح الحوار الإجتماعي للمؤسسات.
- تفعيل الديمقراطية التشاركية.

الورشة الرابعة: من أجل تكفل حقيقي بـ:

-إشكالية الشباب.

- أشكال التعبير والتنظيم .

- قنوات الحوار وتحديث السياسات العمومية.

الورشة الخامسة: تعزيز وتنظيم دور المجتمع المدني

---

181 سمير شعبان،"المجتمع المدني وتأثيره في التعديلات الدستورية"،[www.djelfa.info.]، تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/06/23، على الساعة 00:30، ص10.

وتم فيه التاكيد على الأهمية البالغة للمجتمع المدني ودوره في عملية الإصلاح، من خلال صياغة علاقة توافقية بين قاعدة الهرم الإجتماعي ومؤسسات الدولة في إطار مقاربة ديمقراطية تشاركية.[182]

المطلب الثاني: آليات مشاركة المجتمع المدني في الإصلاح السياسي.

ويمكننا أن نجمل أهم طرق ووسـائل التعبير والتغيير المتـاحة للمجتمع المدني في الجزائر دستورياً وقانونياً فيما يلي:

*__الاجتماع واللقاءات__: وهذه الوسيلة مكفولة دستورياً من خلال المادة 42 من الدستور الجزائري. فمنظمات المجتمع المدني من خلال عقد الاجتماعات واللقاءات المفتوحة تستطيع أن تبلغ رسائلها وانشغالات المواطنين، وكذلك توعيتهم بمصالحهم ومشاكلهم التي يعيشونها.

*__العمل التوعوي والإرشادي__: من أهم وسائل المجتمع المدني في التواصل مع أفراد المجتمع، وقد كفل القانون للمجتمع المدني حقه إصدار وتوزيع النشرات والمجلات والوثائق الغعلامية، وكذا تطوير مواقع الأنترنت، كفضاءات إضافية لإيصال صوتها وإسماع المواطن من خلالها.

*__التواصل فيما بين منظمات المجتمع المدني__: من حق المجتمع المدني العمل في شكل جماعي حتى أن بعض الجمعيات في بعض الولايات نجدها تشكل إتحادات فيما بينها للعمل الجماعي، وهذا ما يجعل منه وسيلة ذات جدوى لتفعيل نشاط الجمعية لإيصال صوتها، كما أن القانون أجاز للجمعيات ذات الطابع الوطني للإنظمام إلى الجمعيات الدولية تنشد الأهداف نفسها أو الأهداف المماثلة مع شرط احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

*__الإضراب والاعتصام والمقاطعة__:وهي وسائل يمكن توصيفها بوسائل الضغط والاحتجاج، وعادة ما تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني عندما تصل مراحل الحوار مع السلطة أو عدم جدوى الوسائل الأخرى في إيصـال رسـائلها أو التفاعـل معهـا لإحـداث التغيير اللازم، وهـي وسـائل محفوفة ببعض المخاطرة لذا عادة ما تعمد الدولة بعد الاعتراف بشرعيتها إلى تقييدها ببعض الشروط حتى لا تخرج عن الإطار المطالبي السلمي، لأن أغلب الصدامات التي تحدث تكون جراء انحراف هذا النوع من وسائل التعبير والتغيير عن أهدافه، أو تجاوز القائمين عليه للضوابط المشروعة لتنظيمه[183].

---

[182] يوسف زروال،" المجتمع المدني ودوره في التعديل الدستوري"[www.bchaib.net/mas/index.php?option.]، تم تصفح الموقع بتاريخ 2014/07/25، h00:30، ص 03.

[183] سمير شعبان، مرجع سابق الذكر، ص9.

المطلب الثالث:تقييم مشاركة المجتمع المدني في الإصلاح السياسي.

وبالرغم من مظاهر الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر على مستوى نظام الحكم وتبني مبدأ التعددية والتداول على السلطة، وبالنظر إلى ما تم إصداره من نصوص تنظيمية تفتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني لأن تكون شريكا في صنع القرار السياسي، يبدو بأن هذا التوجه لم يجد تطبيقه الحقيقي بعد، فالواقع يبين بأن النظام السياسي نجح إلى حد بعيد في التأثير على سلوك ومواقف العديد من مؤسسات المجتمع المدني لمساندته ودعمه متى كان في حاجة لها، فالدولة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها وهي من تمنحها السلطة والنفوذ مستخدمة في ذلك –السلطة الحاكمة –قاعدة الثواب والعقاب، حيث تصبح تنظيمات المجتمع المدني بين موقفين إما تزكية وتأييد ومساندة مطلقة للنظام وبالتالي يتحقق الولاء ومن ثم الحصول على امتيازات خاصة، وإما تأخذ موقفا معارضا وما ينجر عنه من مضايقات، لهذا نجد أن المشاركة تتصف بالشكلية أو الموسمية وعدم الفاعلية أحيانا وكونها أقرب إلى التبعية، وقد اقتصرت المشاركة في الإنتخابات والمجالس البلدية والبرلمانات لكن فيما يتعلق بالمشاركة الحقيقية في إقامة إصلاحات سياسية فعلية فإنها تبقى من مهام السلطة الحاكمة تنفرد هي بوضعها[184].

إذا ورغم التغيير الذي طرأ على المجتمع المدني بعد إقرار التعددية في الجانب الكمي وفي زيادة هامش الحرية غير أن هذا لا يعبر عن وجود مجتمع مدني حقيقي، فإقرار التعددية لم يكن نتيجة قناعة النظام الحاكم بمزايا المشاركة السياسية والحرية وفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني بقدر ما عكس هروبا من أزمة صراع على مستوى التيارات والتوجهات والمصالح المختلفة، ولعل غياب الثقافة المدنية والقيم الديمقراطية ومحاولة تطويق الممارسات السياسية بقبضة من حديد واحتواء كل أنواع المشاركة دليل على صحة هذا الطرح[185] .

---

[184] يوسف زروال، مرجع سابق الذكر، ص5.
[185] سمير شعبان ، مرجع سابق الذكر، 14.

فالمحصلة النهائية عن الدور الفاعل للمجتمع المدني في الإصلاحات السياسية هو محدود جدا، فأغلبية أدوار هذه التنظيمات قد اتجهت نحو" التسكين "والتدخل اللاحق في الأزمات والقضايا، وهي أدوار لانقلل من أهميتها إلا أن مشاركته في عملية الإصلاحات السياسية الاخيرة كانت مجرد حضور شكلي من أجل إضفاء نوع من الرضى الشعبي حول مجموع القوانين المنبثقة عن عملية الإصلاح السياسي.

المبحث الثالث: مستقبل المجتمع المدني في ظل الإصلاحات السياسية.

من خلال هذا المبحث، الدراسة ستتطرق إلى مستقبل المجتمع المدني في الجزائر في ظل الإصلاحات السياسية، حيث سيتم التعرض إلى أبرز المعوقات الداخلية والخارجية التي تواجهه في عملية الإصلاح السياسي، وعلى إثر هذه المعوقات ستطرح الدراسة آليات تعزيز دور المجتمع المدني، بالإضافة إلى سيناريوهات مستقبل المجتمع المدني على ضوء هذه الإصلاحات، وقد جاء هذا المبحث في ثلاث مطالب، المطلب الأول سيتناول عوائق المجتمع المدني والمطلب الثاني سيتطرق إلى آليات تفعيله، أما المطلب الثالث سيتناول سيناررريوهات مستقبل المجتمع المدني.

المطلب الاول: معوقات المجتمع المدني

ويقصد بالمعوقات هنا تلك المثبطات ذات الطبيعة القانونية والسياسية والثقافية والإقتصادية التي لا يمكن للمجتمع المدني الجزائري في ظلها الإضطلاع بالمهام المنوطة بها وتحول دون توليد مجتمعات مدنية جديدة .وفيما يلي عرض لمختلف تلك المعوقات:

أولا : العوائق الخارجية

*العوائق القانونية:

تبرز القيود في القوانين والتشريعات كأهم معوقات نشاط المجتمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على المساحة المطلوبة، وكذا تحد من إمكانية إسهامها المباشر في الإصلاح السياسي. فالبنية القانونية في الجزائر لم توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة، وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية .[186]

و إذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد والجماعات حقوقا متساوية أو ما يشبه ذلك ، فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين والأنظمة التشريعية وموجبات هذا التطبيق تعطل مفعول هذه الدساتير، فالسلطة نفسها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارستها و تجاوزها لها،كما أن المجتمعات المدنية لا تصر كثيرا ولا تناضل من أجل ذلك ، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب. فهناك خنق للحريات الفردية والعامة، والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير. أما التعددية التي تنص عليها الدساتير كتشكيل الأحزاب

---

[186] العياشي عنصر،"ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا"، مرجع سابق الذكر، ص88.

والجمعيات فهي لا تصمد أمام تعسف السلطة التي تمارس الإقصاء والتهميش لقوى اجتماعية ذات توجهات سياسية مغايرة، بحيث تمنع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار شرعي وتأسيسي. البديل الوحيد أمام هذه القوى هي المقاومة السلبية أولا، ثم الاحتجاج العنيف ثانيا، عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه [187].

***العوائق السياسية:**

بالإضافة إلى اعتبار أن إحدى أزمات المجتمع المدني تنبع من القيود القانونية والدستورية التي تفرضها الدولة على تنظيماته، فهناك أيضا عوائق وقيود أخرى تتمثل في العوائق السياسية وغياب أو شبه غياب للديمقراطية.

من بين الأبعاد التي تطبع الوضع السياسي في الجزائر، ظاهرة تَمَلُّك الدولة للنسيج الاجتماعي، فقد شكل انتشار السلطة في كل مجالات الحياة المجتمعية وممارسة أجهزتها للرقابة القصوى على الأفراد، حاجزا أمام إمكانية تحررهم واستقلال المؤسسات الاجتماعية، بالإضافة إلى التعسف في إستعمال السلطة وإحتكار الامتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات. وقد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، وأفقد مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع.

تسعى السلطة في الجزائر إلى الهيمنة على الممارسة السياسية والى تركيز جهودها باتجاه رفع مستوى أدائها وفاعليتها، في مناخ من السيطرة والضبط الأمني للمجتمع، ويصاحب هذا النهج وضع استراتيجيات تحاول منع قيام أي حركة تجنيد للمجتمع قد تضيق مجال سلطتها [188].

***العوائق الثقافية:**

لابد من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي –الثقافي الذي يرتبط في جزء كبير منه بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم

---

[187] هشام عبد الكريم مرجع سابق الذكر، 161.
[188] الطيب بلوصيف، مرجع سابق الذكر، ص268

والعرق في عزلة عن التفاعل مع المحيط، ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمة والمعيارية ، ذلك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند إلى خاصيات :مهنية، مهاريةو عقيدية .وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحظى باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددا في إطار النسق العام الذي يحدد كذلك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي وطرق تداول على السلطة ودوران النخب.

إن فشل المجتمع المدني يعود في جزء منه إلى نمط الثقافة السائد، الذي لا يسمح بخلق وعى وبخلق استقلال وظيفي، بسبب فشل المؤسسات الإجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما. وكذلك شعور أفراد المجتمع بالتجاهل السياسي العام وعدم الإكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبا، وتركيز إهتماماتهم على المصالح الشخصية الضيقة، وإنتشار روح عدم الإنتماء . وبالتالي تصبح المشاعر والقيم السائدة مزيجا من الإغتراب والشعور العام بالتهميش والحرمان الاجتماعي، التي بدورها تهيئ المواطن لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق، والامتثال لمرجعية السلطة المستبدة.

من جهة أخرى فان هناك جانبا آخر يتعلق بأزمة الهوية ،(Identity Crisis) والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية(الدين ، اللغة ، الانتماء الحضاري) سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية في المنافسة السياسية والذي ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بل أكثر من ذلك يشير إلى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع. إذ يعني ذلك استمرار التأثير القوي لقيم المجتمع التقليدي ومعاييره، التي ترتبط بمصالح قوى اجتماعية ترفض الحداثة والتطور على جميع الأصعدة، ولا تسمح بنشأة مجال قد يكون أرضية تسمح بنمو مجتمع مدني[189].

***العوائق الإقتصادية** :إن استقلال منظمات المجتمع المدني تقتضي أولا ضرورة توافر الحصانة المالية لها .بيد أن واقع المجتمع المدني في الجزائر يشير إلى افتقار مؤسساته إلى قاعدة مالية ومادية تسمح لها بالنشاط الحر والفعال، وهو الأمر الذي يجعلها عرضة للإستغلال إما من قبل الدولة نفسها أو من

[189] هشام عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص ص 165،166

قبل أطراف خارجية .وهنا تبرز قضيتين هامتين **أولهما**، أهمية دور القطاع الخاص في توفير الدعم المالي المطلوب لمؤسسات المجتمع المدني ومن ثم ضمان استقلاله عن الدولة .**ثانيهما**، قضية التمويل الأجنبي لبعض منظمات المجتمع المدني، ولا سيما الحقوقية الدفاعية منها، وهو ما يعرضها للمساءلة في كثير من الأحيان[190].

ثانيا :العوائق الداخلية

*__ضعف البنية الداخلية للمجتمع المدني:__ معظم منظمات المجتمع المدني العاملة في المجالات الحقوقية والديمقراطية في الجزائر تتميز بضعف في بنيتها الذاتية واستراتجياتها العملية .فهذه المنظمات ضعيفة الصلة بالمواطنين، وليست مسنودة برأي عام قوي يدافع عنها ويحميها ويؤمن بدورها وضرورتها .وبالرغم من أن هذه المنظمات تأسست للدفاع عن حقوق المواطنين وحماية كارمتهم وترسيخ قيم المواطنة لديهم، إلا أنها لا تزال فوقية وتعتمد على النخبة، وعلاقتها بالجمهور محدودة، وبعضها يتعامل بفوقية مع المجتمع، مما أسهم في عزلها وإضعاف وزنها على الصعيد الشعبي، فبقيت نخبوية[191] .

*__الضعف التمويلي__ :إن منظمات المجتمع المدني بالمنطقة تجد نفسها في مواجهة معضلة مزدوجة، إنها لا تستطيع أن تعمل بدون مال، ولا تقدر على مواصلة نشاطها إذا إكتفت بالاعتماد على مصادرها الذاتية .ونظرا لوجود فجوة بينها وبين المواطنين المسكونين بالخوف والشك، فإن ذلك يجعلها غير قادرة حاليا على المراهنة على دعمهم لها .كما أن القطاع الخاص يتجنب دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في حقل الديمقراطية وحقوق الإنسان إما من موقع عدم الإيمان بهذه القيم أو خوفا على مصالحه من ردود فعل الأنظمة القائمة .وهكذا وجدت هذه المنظمات نفسها أمام خيارين .**إما** قبول شروط الحكومات التي تبدي استعدادها لتمويل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، بشرط التقيد بالسقف السياسي والضوابط التي تضعها بشكل أحادي ومسبق .وهو ما من شأنه أن يرهن هذه الجمعيات ويحد من استقلاليتها ونشاطها .أما **الخيار الثاني**، وفي غياب تشريعات تحرر التمويل العمومي من إحتكار الحكومات وتوظيفها له، تتوجه المنظمات إلى قبول الدعم

---

[190] خير الدين عبادي، مرجع سابق الذكر، ص 119

[191] نفس المرجع ، ص122.

الخارجي .وحينها تشن عليها الأنظمة والجهات التابعة لها حملات التشكيك والتخوين، بهدف الطعن في مصداقيتها وإضعاف مركزها أمام الرأي العام الوطني[192].

*إشكالية تسييس ثقافة التطوع: ضاق الفرق بين ما هو طوعي وما هو إجباري حسب منطق السلطة الذي اختزلته في معظم الحالات في مقولات مؤيدة ومنتجة لسياسة الدولة ومكرسة لفكرة الإستتباع والتقليد، وتنمية قيم الطاعة، ومناهضة الفكرة الإستقلالية والحرية اللذان هما من عنصري الديمقراطية وفرض سياسة الإنكماش على المجتمع المدني، ما أدى إلى ضمور العمل الجمعوي، ونفور الفئات الاجتماعية المختلفة منه بسبب الشكوك التي تحيط حول قرب الجمعيات من السلطة وما يحوم حولها من شبهات الفساد وعدم الأمانة، إضافة إلى التراخي عن خدمة المجتمع المحلي الذي تتواجد فيه كونها مطية لتحقيق أغراض شخصيةلأناس يرغبون في الوجاهة الاجتماعية وذيوع الصيت.[193]

وأصبحت الشكوك حول الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في الساحة السياسية خاصة أثناء الاستحقاقات الانتخابية من جهة المعارضة كون هذه المنظمات تقف دائما إلى جنب السلطة ومرشحيها مما يؤثر على مصداقية هذه العملية السياسية في ظل انحياز المجتمع المدني الذي يفترض فيه الحياد، وهيمنت بالتالي ثقافة التسييس على ممارسات مختلف المنظمات المدنية مما جعلها متراوحة بين العبئ السياسي والرهان المدني، مما جعلها تتأرج بين حركة مدنية وبين قوى سياسية.

وفي بعض الحالات جعلت ثقافة التسييس بعض المنظمات المدنية تظهر بمظهر سياسي أو تحاول تنصيب نفسها كحزب سياسي، وعقدت هذه الحالة من دور المجتمع المدني الذي تناسب مع هشاشة وضعه الذاتي حيث أصبحت المراهنة على السياسي والانسياق وراء شعارات تتجاوز أهدافه وطموحاته في أن يكون بديلا عن بعض الأحزاب وهياكل الدولة في ممارسته للسلوك النفعي وتحقيق المصلحة العامة، مما ساهم في تأزيم الوضع وتداخل الرهانات وتأجيل أي فعل مدني حقيقي بعيدا عن الإكراه السياسي[194].

المطلب الثاني: سبل تعزيز دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي.

---

[192] نفس المرجع، ص123.
[193] أحمد شكر الصبيحي مرجع سابق الذكر، ص 126.
[194] الطيب بلوصيف، مرجع سابق الذكر، ص291

وانطلاقا من العقبات التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر في سياق التطورات الحاصلة على الساحةالدولية والإقليمية يتوجب وضع جملة الوسائل التي تدعم بناء مؤسسات وتفعيل دورها الذي يرتبط بالمشاركة في العملية التنموي عبر توزيع الموارد بشكل أكثر عدلا و ترسيخ مفاهيم المواطنة بما يضمن تعزيز الاندماج الإجتماعي والولاء الوطني ، ودعم ثقافة ديمقراطية وحقوق الإنسان لتحقيق المشاركة في صنع السياسات السياسية والإقتصادية.

أولا : الإطار القانوني و السياسي:

يتضمن الإطار القانوني والسياسي مبادئ وقواعد قانونية وسياسية تسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطاته، أهمها:

1/وجود دستور مستفتى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

2/ضمان نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات، وتوضيح الحدود بين مؤسسات وأجهزة الدولة حسب الأدوار والوظائف، وكذلك تحديد العلاقات الموجودة بينها.

03/ إحترام القواعد القانونية التي تحكم وتنظم تكوين مؤسسات المجتمع المدني.

04/ إحترام النظام القضائي واستقلاليته لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية.

5/حيلولة القوانين دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور، أو إعلان الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التهديد بها .

6/المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلبه ذلك من اللامركزية، ومن توزيع للمهام والصلاحيات[195]

ثانيا: الإطار الثقافي

إن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية مستقلة رسميا عن السلطات العامة، فلا قيمة لهذه الهياكل، ما لم تعززها و تسبقها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقيد .السلطات بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين، مع إحترام حقهم في التنظيم والإجتماع والتفكير والتغيير، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق، وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها .

إن وجود مجتمع مدني هو أولا وقبل كل شيء ثقافة أي أبنية ترتبط بنظام القيم ولاسيما قيم

---

[195] مرسي مشري، مرجع سابق الذكر ، ص16.

الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية .من جهة ثانية يوجد ترابط وثيق الصلة بين المؤسسات من جهة، والعقلية السائدة في المجتمع من جهة ثانية، لأن المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين، ولا يمكن أن تقوم بوظائفها على الوجه الأكمل، إلا إذا تلاءمت مع عقلية الأفراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط .أو بعبارة أخرى فإن المجتمعات التي توجد فيها قطاعات متفاوتة من ناحية التطور، بوسع المؤسسة أن تمثل القطاع الأكثر تطورا في المجتمع وأن تؤثر في القطاعات الأخرى الأقل تطورا.[196]

ويمكن أن تستخدم الثقافة في ترسيخ دعائم القوى القومية عن طريق ما يمكن أن تمارسه من دور في تغيير أنماط المشاركة السياسية للجماهير، وجعل المواطنين موجهين لعمل النظام السياسي ومن ثم التأثير في نتائج عملياته المختلفة التي تظهر عادة بصيغة قرارات وسياسات على هذا لن يكون بالإمكان إرساء قواعد ممارسة ديمقراطية سليمة وتكريسها في إطار بنية سياسية ملائمة، إلا عندما ترتقي بنية الثقافة السياسية إلى مستوى قواعد العمل الديمقراطي وأسسه، بمبادئه ومضامينه التي ترتكز على الإيمان بالتعددية وتنظيم تعاقب السلطة .بعبارة أخرى من غير الممكن للديمقراطية أن تنضج وترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق التنمية السياسية من دون إطار ثقافي يساعد على ذلك.[197]

ثالثا: الإطار الإقتصادي والإجتماعي

إن وجود مستوى من النمو الاقتصادي يسمح بإيجاد مجتمع مدني متطور ومنتج، حيث تجد المؤسسات والتنظيمات السياسية والنقابية والمهنية نفسها قادرة على أن تعمل بأكثر استقلالية وفعالية .ولذا فإن فهم الأشكال المشوهة للمجتمع المدني يكون من خلال إدراك هذا المنطق والنظر إلى الأمر في سياقه الصحيح هو البدء من المدخل الاقتصادي والاجتماعي، بمعنى أن التطور الاقتصادي والاجتماعي المحتجز لا يمكن إلا أن يولد مجتمعا مدنيا محتجزا والمطلوب هو الاستناد إلى نظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص الوطني والمبادرات الفردية، يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية بعيدا عن الدولة، التي يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الاقتصادي على بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصناعات التي يعجز القطاع الخاص

---

[196] أحمد محمد برواري، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية**، العراق: مطبعة زانا، 2007.ص 60.
[197] هشام عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص

عن القيام بها، وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة.

إن التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من الهيئات الاجتماعية التطوعية المستقلة كمؤسسات للمجتمع المدني، والتي لا تكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابي غير رسمي على أداء الحكومة، بل تشجع على قيام مشاركة سياسية، وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من هذا الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي.[198]

المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل المجتمع المدني على ضوء الإصلاحات السياسية.

أولا/ سيناريو إستمرار هيمنة الدولة على المجتمع المدني:

يتمثل هذا السيناريو في السكون واستمرار الوضع الراهن المتأزم اقتصاديا وسياسيا، مع نزعة التسلط والهيمنة والقمع من جانب الدولة للمجتمع، الأمر الذي يفترض بقاء النظام السياسي نفسه والطبقة السياسية الحاكمة المفتقدة للشرعية نفسها، ويتجسد هذا السيناريو في المظاهر التالية:

-شيوع اللامبالاة السياسية وبروز ظاهرة الإغتراب السياسي على المستوى المجتمعي والفردي، وتفاقم حالة الفقر والأمية واتساعها لتحتضن المزيد من الجماعات الاجتماعية، ويتجلى الإغتراب السياسي في مظهرين، **فالأول** يتعلق بالتبلد السياسي الذي يظهر على شكل عدم الإكتراث بالقضايا السياسية وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والتجاهل السياسي العام والعزوف عن الإدلاء بالصوت الإنتخابي، وطرح المسألة العامة جانبا، من خلال التركيز والاهتمام بالمصلحة الشخصية الضيقة مما ينتج عنه روح عدم الانتماء والكراهية للنظام القائم .أما **المظهر الثاني** فهو السلوك العنيف الذي ينتج عن الإغتراب السياسي، ويظهر بصفة خاصة بين أبناء الطبقات الدنيا من خلال شعورهم بالإحباط

---

[198] محي الدين بياضي، مرجع سابق الذكر ،ص180.

نتيجة الحرمان الاجتماعي والاقتصادي مما يولد الشعور بالاستياء والنفور واليأس الذي يتحول إلى مواجهات قد تكون عنيفة مع جميع أشكال النظام السياسي القائم .

كذلك الطابع الهامشي للقوانين في الجزائر يجعلها تخدم الحاكم بالدرجة الأولى، لأن أغلب القوانين الدستورية والتعديلات تأتي لخدمة الحكام والقادة كما تأتي تعبيرا عن إرادتهم، لذا فهي تتمتع بسلطات فعلية أكبر من السلطات التي تتيحها لها الأطر القانونية التي تعمل في ظلها.

قد ينتج عن هذا السيناريو تدهور شرعية السلطة وتعرضها لأزمات حادة مع احتمال تعرضها للرفض الجماعي من مجتمع لا يرى فيها ذاته، وينظر إليها بصفتها كسجانه، وبالتالي أصبحت الدولة في نظر المواطنين عنصرا سلبيا وجب تجنبه أسلم من التعاون معه .إن تزايد القطيعة بين الدولة والمجتمع وانعدام الثقة بينهما، أدى إلى تنامي العنف وأصبحت أعمال العنف هي السائدة في إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكومين، أي بين الدولة والمجتمع .ولا يمكن الخروج من هذا الوضع، بالقضاء على المجتمع المدني بل يكمن في تدعيمه لأنه هو الذي يضفي الشرعية على الدولة[199].

إضافة إلى أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني غالبا ما يصبح الفرد العادي فاقدا للفعالية ويتحول إلى ذات بلا دور، ويتجرد ويجرد من جميع أدواره وفاعليته، ويعدم قوة التأثير في القرارات التي تهمه وتهم مجتمعه [200].

ثانيا/سيناريو إعطاء دور محدود للمجتمع المدني في ظل إصلاح جزئي للدولة

أما السيناريو الثاني يتمثل في بناء المجتمع المدني وتدعيمه وفق عملية إصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي أحيانا والضغوط والمواجهة العنيفة والتصادم أحيانا أخرى، ولإيجاد صيغة توفيقية بين السلطة الحاكمة وقوى المجتمع المدني وذلك لإدراك السلطة وقوى المجتمع عدم إمكانية نفي أحدهما للأخر أو إقصاءه، وإزاء هذا الإدراك وجب إبداع أسلوب توفيقي بينهما، قائم على الحوار المبني على التفاهم وتوزيع المسؤوليات. ويتضمن هذا السيناريو عدة مظاهر أبرزها أن تمارس الضغوط على الأنظمة القائمة لإدخال بعض الإصلاحات التي من شأنها إحياء المجتمع المدني وتنشيطه من دون أن يعني ذلك الإطاحة بالأنظمة الحاكمة، أي إقامة نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع بحيث تتحدد فيه واجبات وحقوق كل منهما، بالإضافة إلى انتفاض الحركات الاجتماعية وخروجها من ثوب وصاية الدولة ومطالبتها بالاستقلال والحرية، كذلك ظهور ديناميات جديدة تساهم في تشكيل المجتمع المدني، خاصة منها التي يمكن اعتبارها ديناميات ثقافية وحقوقية وعقائدية، أضف إلى ذلك

---

[199] خيرالدين عبادي، مرجع سابق الذكر، ص136.
[200] نفس المرجع، ص137.

ظهور ثقافات مضادة للدولة التسلطية، وازدياد حركيتها السياسية وفعاليتها الاجتماعية وقدرتها الفريدة على تعبئة الجماهير للمطالبة بالحرية[201].

ثالثا/ سيناريو التوازن بين المجتمع المدني والدولة

إن السيناريو الثالث هو الأكثر تفاؤلا والأشد صعوبة في التحقيق لأنه يقوم على إحداث التحولات المطلوبة لبناء المجتمع المدني، استنادا إلى عملية تغيير ثوري جذري تهدم أسس النظام والمجتمع القائمين، وتبني مجتمع جديدا من خلال إدخال إصلاحات عميقة على بنية الدولة من خلال قاعدتها الاجتماعية، وفي توجهاتها الأساسية نحو اكتساب النخبة السياسة الحاكمة شرعية أكبر، عن طريق تحالف شعبي واسع، ولهذا السيناريو عدة مظاهر أهمها:

– الدولة تعتبر بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني، حيث يلعب المجتمع المدني دورا مهما في تشكيل الإطار السياسي، مثلما يكون إستقرار أنماط معينة من المؤسسات والعلاقات متوقفا على مدى التكوينات الثقافية القائمة.

–حياد الدولة مؤسسة إزاء مختلف قوى المجتمع المدني وتكويناته، وان تضع الإطار لإدارة وحل الصراعات، ولا تكون أداة في يد فئة أو حزب يحتكرها لضمان إستمرار سيطرته وهيمنته على المجتمع، إنما تكون تعبيرا على مختلف قوى المجتمع المدني وفئاته، توفر لهم القنوات لتوصيل المطالب والتعبير عن التصورات وبذلك تعمق شرعيتها في المجتمع.

–ممارسة قوى المجتمع المدني ومؤسساته التأثير الفعال للسياسات والقرارات التي تتخذها الدولة، من خلال عدد من الأدوات بصورة سلمية كالمجالس النيابية وجماعات الضغط أو غير السلمية كالاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات وممارسة العنف بصورة منظمة.

–تبلور قوى المجتمع المدني حجما وأدوارا واتسامها بالمؤسسية، وقيام تعاون حقيقي بينها على تعدد اتجاهاتها وتنوع تياراتها، ويتحدد تأكيد المجتمع المدني في قدرته على التنظيم وكثافة تأطيره الجمعوي وقدرة مكوناته على المبادرة، كما أنه يستطيع تعويض الدولة في بعض المجالات.[202]

سيكون طابع التكاملية الوظيفية أحد النتائج المهمة للتفاعل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، إذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية، التي تتولى عملية تحويلها قرارات وسياسيات عامة[203].

---

[201] أحمد شكر الصبيحي مرجع سابق الذكر، ص ص 169،170

[202] خير الدين عبادي، مرجع سابق الذكر، ص144.

[203] أحمد شكر الصبيحي مرجع سابق الذكر، ص 183.

خلاصة وإستنتاجات:

تتمثل النتائج المستخلصة من الفصل الخاص بفاعلية المجتمع المدني في تحقيق الإصلاح السياسي في الجزائر في النقاط التالية:

-إن جملة الإصلاحات التي تم إتخاذها بناءا على خطاب رئيس الجمهورية، تعتبر تكملة لمسيرة الإصلاح السياسي في الجزائر، وعلى الرغم مما تضمنته هذه الإصلاحات من قوانين إلا انها لا ترقى إلى تطلعات الجزائريين، فعلى سبيل المثال نجد النظام الحزبي والنظام الغنتخابي وبالرغم من إقراره لتأسيس أحزاب جديدة لإرساء التعددية الحزبية إلا انها تعددية شكلية لم تأتي بجديد. أما فيما يتعلق بقانون المرأة فلم يعط ضمانا كافية لوصول المرأة للمجالس المنتخبة، حيث كان إشراكها في القوائم الانتخابية بغرض عدم رفض قائمة الترشيحات المقدمة من طرف،و كذا لم يشترط ترتيبها في القائمة الانتخابية.

- بالإضافة إلى أن هذه القوانين زادت من صلاحيات وإمتيازات السلطة التنفيذية، حيث منحت النصوص والقوانين المتعلقة بالنظام الإنتخابي، النظام الحزبي، الإعلام والجمعيات لوزارة الداخلية صلاحيات واسعة فيما يخص الإنشاء والتأسيس، وكذلك فيما يخص التغييرات المتعلقة بالأنظمة الأساسية للأحزاب والجمعيات.

- رغم مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مختلف المحطات التي كانت تعبر عن بوادر الإصلاح السياسي، إلا أنه لم يكن إشراك فعال ساهم بشكل حقيقي في تخطيط تفاصيل إجراءات هذه الإصلاحات، حيث كانت مشاركة صورية اكثر منها مشاركة فعلية.

- بالإضافة إلى ان تلك الإصلاحات لم تكن بمبادرة إرادية من طرف النظام الحاكم او منظمات المجتمع المدني، بل كانت مفروضة في ظل ظروف داخلية وأخرى خارجية، وهذا ما يكسبها طابعا

ظرفيا، ويخلع عنها صفة المعالجة الجذرية للتخلص من إرهاصات الازمة ككل وتوفير مناخ اكثر ديمقراطية.

- يمكن ملاحظة وجود مجموعة من العوائق (القانونية، السياسية، الثقافية / الاجتماعية) تحد من فاعلية منظمات المجتمع المدني في الجزائر، وقد حددت الدراسة مجموعة من الأطر (القانونية / السياسية ، الثقافية ، الاجتماعية / الاقتصادية) كمتطلبات أساسية لتدعيمه . حيث تم التأكيد على أنه بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدورها كاملا و كفاعل حقيقي في عملية الإصلاح السياسي ، برفع تلك القيود و تدعيم استقلاليتها بعيدا عن هيمنة السلطة

خاتمة

إن " المجتمع المدني " يؤدي دورا رئيسا في توجيه حاجات أفراد المجتمع و تحقيق تطلعاتهم و بعث التنمية في جميع جوانبها ، فقد برهنت التطورات المعاصرة على تنوع و تعدد مجالات نشاط " المجتمع المدني " و على أهميته كآلية قوة و دفع جديدة على مستوى العمل التنموي السياسي إلى جانب الدولة، فهو يساهم بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية والرفع من مستوى مشاركة الفرد في السياسات العامة ، و القرار المتعلق بالشأن العام ، وتحقيق ديمقراطية المشاركة، ومراقبة السلطة السياسية و الإدارية و ترشيد الحكم .

يكتسب هذا المفهوم أهميته من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال السياسي، و في ظل موجة الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر و ما رافق ذلك من تغييرات جذرية في أسلوب الممارسة السياسية و آلياتها ، و ذلك بعد إقرار التعددية السياسية و التوجه نحو المزيد من الممارسة الديمقراطية . فقد دخل مفهوم المجتمع المدني لغة الاستعمال اليومية في الجزائر ، فأصبح ينظر إليه في أشكاله التنظيمية المتنوعة بوصفه دافعا أساسيا في تحقيق الديمقراطية ببعديها السياسي و الاجتماعي.

و على هذا الأساس فقد إنطلقت الدراسة من تحديد الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والإصلاح السياسي ثم تحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني الجزائري والسلطة السياسية، وأخيرا مدى مساهمة المجتمع المدني الجزائري في عملية الإصلاح السياسي.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

– إن مرحلة ما بعد الاستقلال وما طبعها من إيديولوجية شمولية لنظام الحكم والمجتمع شكلت فترة اضمحلال للمجتمع المدني لانعدام عنصر الإستقلالية عن الأطر التنظيمية للدولة والإرادة الحرة النابعة من الأفراد، جعلت إمكانية الحديث عن مجتمع مدني غير ممكنة في هذه المرحلة، حيث لم يسمح له بمراقبة الدولة التي تغلغلت في مختلف المجالات، إلا بما يمكن أن يكون امتدادا لسلطتها التي تقضي بوجوب خضوع المجتمع لها، وشكلت الظروف التي مرت بها الدولة الجزائرية(الداخلية منها والخارجية) مناخا مناسبا لعود ظهور المجتمع المدني بعد الإقرار بمبدأ التعددية والانفتاح السياسي من

خلال دستور جديد ضَمن الحق القانوني لوجوده وبروز ملامح تشكل تدريجي لإنتشار ثقافة مدنية قائمة على أساس عودة السياسة إلى المجتمع وجعلها انعكاس للواقع الاجتماعي، أي تسهيل عملية التفاعل السياسي والإجتماعي لتغير الوضع القائم وفق أسس قائمة على المنافسة بين الفواعل الأساسية في المجتمع، وتقليص سيطرة الدولة كشرط ضروري لتحقيق الأهداف الاجتماعية وتوفير الحد الأدنى من الحقوق السياسية والإقتصادية في ظل المكتسبات الجديدة فيما تعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

- إختلفت مكانة المجتمع المدني في الجزائر من دستور إلى آخر، بدءا من دستور 1963إلى غاية التعديل الدستوري 2008 ، و هذا يعود إلى طبيعة إفرازات كل مرحلة و مستجداتها ، و كيفية تعامل المشرع مع كل مرحلة .

- خضوع المجتمع المدني للسلطة وتآكل قاعدته ، وبالتالي فهو غير قادر على تعديل ميزان القوه الذي يلغي دوره في التأثير والتغيير، ذلك أن المعادلة قائمة (في الحالة الجزائرية)على أساس أن المجتمع المدني يكتسب شرعيته من السلطة السياسية التي عملت على الحيلولة دون ظهوره كقوة منافسة لها، على الرغم من وجود كم عدد هائل منها ذات أهداف مختلفة محلية ووطنية، إلا أن مساهمتها بقيت محدودة جدا نتيجة تأثيرات الوضع السياسي في بداية التحول جعلت منها مناسباتية وفي أحيان أخرى تابعة للأحزاب السياسية، وبذلك فالمجتمع المدني أصبح غير قادر على تعديل ميزان القوة ، الذي هو في صالح الدولة، لعدم تجذره في المجتمع، بفعل مجموعة من العوامل المرتبطة أساسا بالنخبة المسيطرة التي لم تقبل بفكرة التعددية، لذلك لم تمتاز منظمات المجتمع المدني بالندية والمنافسة للسلطة لغياب البيئة الإجتماعية والسياسية الحقيقية مقارنة بالمجتمعات الأخرى التي يشكل فيها المجتمع المدني سلطة في القرار السياسي والإجتماعي.

-ومن ناحية أخرى، فإن الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر تميزت بأنها من صنع الأمير، أي أنها ممنوحة بدلا من أن تكون محصلة نقاش وطني بين كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من دون إقصاء، حيث تمت صياغتها على أسس أمنية، ولم ترافقها إجراءات إعادة الثقة بين المواطن والسلطة، وبالتالي سيبقى تطبيقها مرهونا بإرادة النظام.

– إن النظام الجزائري من خلال تبنيه لهذه الإصلاحات أراد توجيه رسالتين، **الأولى** إلى الخارج ومؤداها أن الجزائر لن تحيد عن نهج الإصلاح السياسي، وقد باركت العواصم الغربية هذه الخطوة، على إعتبار انها تؤيد الحفاظ على الوضع القائم بما يضمن لها مصالحها في هذا البلد. أما **الثانية** فموجهة إلى الرأي العام الجزائري، ومفادها أن الدولة لن تدخر جهدا في إصلاح النظام وإرساء دولة القانون ومحاربة الفساد.

– رغم التغيير الذي طرأ على المجتمع المدني بعد إقرار التعددية، في الجانب الكمي وفي زيادة هامش الحرية، غير أن هذا لا يعبر عن وجود مجتمع مدني حقيقي، فإقرار التعددية لم يكن نتيجة قناعة النظام الحاكم بمزايا المشاركة السياسية والحرية وفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني، بقدر ما عكس هروبا من أزمة صراع على مستوى التيارات والتوجهات والمصالح المختلفة، ولعل غياب الثقافة المدنية والقيم الديمقراطية ومحاولة تطويق الممارسات السياسية بقبضة من حديد واحتواء كل أنواع المشاركة دليل على صحة هذا الطرح. فالمحصلة النهائية عن الدور الفاعل للمجتمع المدني في الإصلاحات السياسية هو محدود جدا، فأغلبية أدوار هذه التنظيمات قد اتجهت نحو" التسكين "والتدخل اللاحق في الأزمات والقضايا، وهي أدوار لانقلل من أهميتها إلا أن مشاركته في عملية الإصلاحات السياسية الاخيرة كانت مجرد حضور شكلي من أجل إضفاء نوع من الرضى الشعبي حول مجموع القوانين المنبثقة عن عملية الإصلاح السياسي.

– إن الإعتماد على المقاربة القانونية في الإصلاحات السياسية، في ظل مشاركة صورية للأطراف السياسية الفاعلة والتنظيمات المدنية ذات الشأن، يضعف من محتوى الإصلاحات ، ويحد من فعالية تأثيرها على مستوى الممارسة، بل يؤدي إلى تعميق اللاثقة بين المجتمع المدني والنظام الحاكم، علاوة على تكريس لامبالاة الرأي العام بالشأن السياسي ككل، على هذا الأساس لابد من ان تكون الإصلاحات وفق آلية يتم فيها مشاركة كل الفاعلين السياسيين والمدنيين حتى يتم الوصول إلى إجماع حول ميكانيزمات اللعبة السياسية وإدارة الشأن العام.

– إن المجتمع المدني ينطوي على معيقات تحد من فاعليته في تحقيق التنمية السياسية ، و التي تتحدد عموما في ثلاثة أبعاد وهي: البعد القانوني، والبعد السياسي، والبعد الثقافي الاجتماعي. حيث تبرز العوائق القانونية في القوانين والتشريعات – التي تحكم و تحدد نشاط منظمات المجتمع المدني و تنظم علاقتها بالسلطة – ومتطلبات تطبيقها في الواقع، أما العوائق السياسية فتتمثل في الممارسة السياسية غير الديمقراطية، والعوائق الاجتماعية – الثقافية والتي تتمثل في ضعف وهشاشة البنية الثقافية ومنظومة القيم والمعايير السائدة، والتي يمكن وصفها بأنها معطلة ومثبطة لعملية الإصلاح السياسي.

و عموما تم استنتاج ضعف دور المجتمع المدني (بنيويا و وظيفيا) في الإصلاح السياسي بالجزائر، وذلك بسبب نزوع السلطة نحو الهيمنة على تنظيمات المجتمع المدني ، وتدخلها المستمر في شؤونها من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والأمنية والإدارية والمالية عليها، مما يحد من فاعليتها واستقلاليتها ويجعلها مجرد امتدادات للمؤسسات الرسمية في العديد من الحالات .

من خلال نتائج هذه الدراسة وعملا على ضمان مساهمة ناجعة لمؤسسات المجتمع المدني في مثل هذه المساعي السياسية التنموية، يمكن إدراج بعض المقترحات التي من شأنها تلمس طريق النهوض بها، قد تسمح بمشاركة أكبر لهذه المؤسسات في عملية الإصلاح السياسي، وذلك اعتبارا للإمكانات والمهارات التي توفرها مثل هذه المنظمات وما تنطوي عليه من قيم و مبادئ، وذلك على النحو التالي :

–إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة والعمل على إنماءها وتطويرها على أسس الشراكة من خلال تطوير التشريعات القائمة بما ينسجم والظروف الحالية التي تمكنها من أخذ دوره الحقيقي في مرحلة البناء الديمقراطي، ذلك أن معظم المنظمات المدنية لا تركز في عملها على المشروعات التنموية بما يعني غياب المدخل القانوني واهتمامها بالعمل الخيري، واتسمت طيلة فترات تكوينها بالطابع النخبوي الذي قلل من قدرتها على التواصل مع القاعد الاجتماعية ومنه إلى جزئية التأثير خاصة في ظل غياب أهمية تغيير القيادة.

-البحث عن حلول جديدة في مسالة التمويل وتعزيز الثقافة الطوعية في القواعد الاجتماعية، والعمل على تطوير آليات الحركة والاتجاه نحو خلق صيغة جديدة توفر المشاركة في صنع السياسات العامة وتستند لخدمة المجتمع من خلال خدمة مصالحها، من خلال تنظيم ندوات عمل للتأثير في السياسات العامة.

-القدرة على النقد الذاتي ومعالجة التوتر مع السلطة من خلال إبراز قدرتها على لعب دور الشراكة بدل الصراع بما ينسجم والقيم الديمقراطية لتجاوز حالة الضعف التي تحد من انطلاقته.

-تفعيل المشاركة في مختلف المجالات لضمان تسيير مصالح المجتمع، بما يمكنها من خلق نهجا يتجاوز المعارضة السلبية بالتركيز على الرأي العام والتأثير فيه في مختلف المجالات التي تعكس تطلعاته، على أساس أن المجتمع المدني هو المساحة الشرعية التي تمكن للأفراد من المشاركة بشكل متزايد إلى إزالة العقبات التنظيمية التي تكبح نشاطه.

-إلغاء القيود المفروضة لضمان استقلاليته والعمل على تحقيق وضع قانوني يسمح بتغيير السياسات ومتابعة أداء الحكومة، والقطاع الخاص، وتطبيق المساءلة وهي محاولة تعبر في أساسها عن تكريس الممارسة السياسية في مختلف البنى المؤسسية للمجتمع.